

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de L'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Mohamed Khidher – Biskra

جامعة محمد خيضر – بسكرة

Faculté des Sciences Economiques



Commerciales et des Sciences de Gestion

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

Département des Sciences de Gestion

قسم علوم التسيير

الموضوع:

أثر التدقيق الاجتماعي في الأداء المالي للمؤسسة
دراسة ميدانية بالمركز البحث العلمي و التقني للمناطق الجافة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص: إدارة الموارد البشرية

الأستاذ المشرف:

إعداد الطالب:

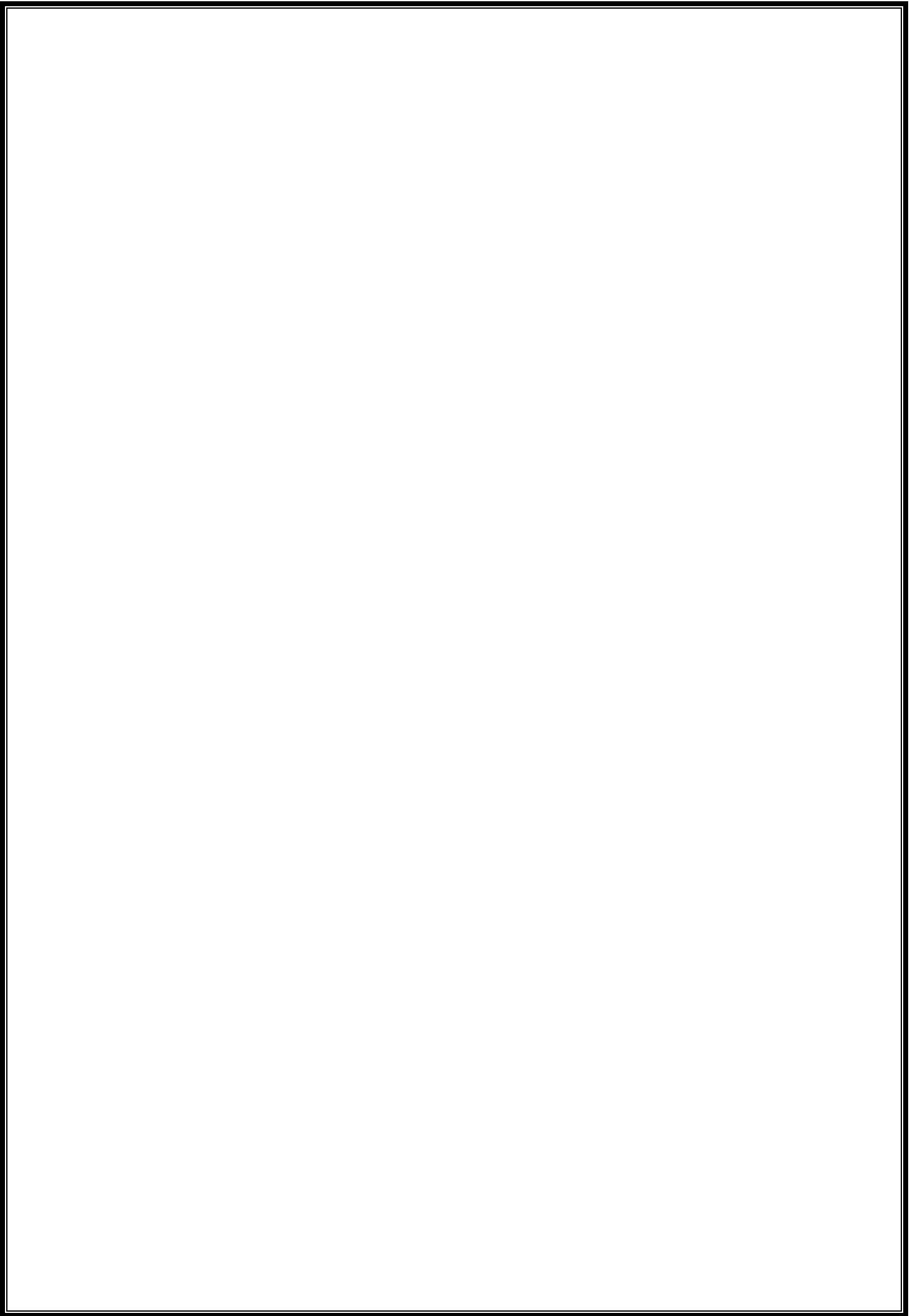
– ربيع المسعود.

– مغزي حب الله ابراهيم.

لجنة المناقشة:

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصفة	مؤسسة الإنتماء
01	بنوناس صباح	محاضر (أ)	رئيسا	جامعة بسكرة
02	ربيع المسعود	محاضر (أ)	مشرفا	جامعة بسكرة
03	دالي علي لمياء	محاضر (ب)	ممتحنا	جامعة بسكرة

السنة الجامعية: 2020-2021



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de L'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Mohamed Khidher – Biskra

جامعة محمد خيضر – بسكرة

Faculté des Sciences Economiques

Commerciales et des Sciences de Gestion



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

Département des Sciences de Gestion

قسم علوم التسيير

الموضوع:

أثر التدقيق الاجتماعي في الأداء المالي للمؤسسة
دراسة ميدانية بالمركز البحث العلمي و التقني للمناطق الجافة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص: إدارة الموارد البشرية

الأستاذ المشرف:

إعداد الطالب:

– ربيع المسعود.

– مغزي حب الله ابراهيم.

لجنة المناقشة:

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصفة	مؤسسة الإنتماء
01	بنوناس صباح	محاضر (أ)	رئيسا	جامعة بسكرة
02	ربيع المسعود	محاضر (أ)	مشرفا	جامعة بسكرة
03	دالي علي لمياء	محاضر (ب)	ممتحنا	جامعة بسكرة

السنة الجامعية: 2020-2021

شكر و عرفان

في البداية نشكر الله عز وجل على ان منى علينا بانجاز هذا العمل ، فالحمد و الشكر لله .
ثم نتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ ربيع المسعود الذي اشرف على هذه المذكرة، و على النصائح و التوجيهات التي قدمها في
سبيل الخروج ببحث علمي في المستوى المطلوب ، فنسأ الله ان يجعلها في ميزان حسناته .
كما نتقدم بالشكر الجزيل لكافة عمال المركز البحث العلمي و التقني للمناطق الجافة بسكرة على مساعدتنا في انجاز
الاستبيان و تقديم المعلومات اللازمة لإعداد هذا البحث .

الملخص:

يهدف البحث الى معرفة الدور الذي يؤثره التدقيق الاجتماعي بأبعاده (تطبيق التدقيق الاجتماعي ،التعدد،شامل،مقارن،منتظم،مراجعة الفحص، الإفصاح)على الأداء المالي للمؤسسة ،و تم ذلك في المركز البحث العلمي و التقني للمناطق الجافة،و قد اجري البحث على عينة تتكون من 32 موظفا بواسطة استمارة استبيان أعدت لهذا الغرض،و بعد جمع البيانات جرى تحليلها إحصائيا باستخدام مجموعة من الأساليب لعل أهمها معامل الارتباط والانحدار و من ثم الحصول على مجموعة من النتائج تبلورت في مجموعة من الاستنتاجات و من أهمها ان للتدقيق الاجتماعي وأبعاده تأثير كبير على الأداء المالي وخاصة بعد مقارن وهو أكبر بعد ضمن النموذج الذي يؤثر بشكل كبير في الأداء المالي مقارنة بالأبعاد الأخرى ، يلبه في التأثير بعد تطبيق التدقيق الاجتماعي ، ثم منتظم ، ثم مراجعة الفحص و أخيرا الإفصاح مما يعني أن هناك تفاوت بين مكونات التدقيق الاجتماعي في تحقيق الأداء المالي، أما البعدان التعدد وشامل فعلاقة ارتباطهم عكسية حيث أنهما لا يؤثران على معنوية التدقيق الاجتماعي في تحقيق الأداء المالي،هذا و تضمن البحث مجموعة من التوصيات التي أشارت إلى كيفية تعزيز الدور الذي يؤديه التدقيق الاجتماعي في تحسين الأداء المالي في المؤسسة.

الكلمات المفتاحية : التدقيق الاجتماعي ، الأداء المالي.

Abstract:

The research aims to know the role that social audit affects in its dimensions (the application of social audit, plurality, comprehensive, comparative, regular, review examination, disclosure) on the financial performance of the institution, and this was done in the Center for Scientific and Technical Research for Dry Areas, and the research was conducted on A sample of 32 employees using a questionnaire form prepared for this purpose, and after collecting the data, it was analyzed statistically using a set of methods, perhaps the most important of which are the correlation coefficient and regression, and then obtaining a set of results crystallized in a set of conclusions, the most important of which is that the social audit and its dimensions have a significant impact On financial performance, especially a comparative dimension, which is the largest dimension within the model that significantly affects the financial performance compared to other dimensions, followed by the impact after applying social audit, then regular, then review examination and finally disclosure, which means that there is a disparity between the components of social audit in achieving The financial performance, as for the plurality and comprehensive dimensions, their relationship is inverse, as they do not affect the morale of social auditing in achieving financial performance, and this research included a set of recommendations that indicated how to enhance the role that What social audit plays in improving the financial performance of the organization. Keywords: social audit, financial performance

قائمة الجدول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم الجدول
ج	مخطط البحث الافتراضي.	01
5	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس.	02
6	توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر.	03
6	توزيع عينة الدراسة حسب التأهيل العلمي.	04
7	توزيع عينة الدراسة حسب الصنف.	05
7	توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة.	06
8	يبين معامل الثبات و الصدق للإستبيان.	07
8	يوضح مقياس ليكارت الثلاثي.	08
8	معايير تحديد الإتجاه.	09
10	تحليل فقرات مجال محور التدقيق الاجتماعي.	10
13	تحليل فقرات مجال محور التدقيق الاجتماعي ككل.	11
14	تحليل فقرات مجال محور الأداء المالي.	12
15	تحليل فقرات مجال محور الأداء المالي ككل.	13
16	معامل إرتباط بيرسون بين محور التدقيق الاجتماعي و محور الأداء المالي.	14
17	تحليل التباين لنموذج الإنحدار ANOVA.	15
17	معامل التحديد لأثر التدقيق الاجتماعي في تحقيق الأداء المالي.	16
18	أثر معاملات إنحدار التدقيق الاجتماعي في تحقيق الاداء المالي.	17
19	تحليل التباين لنموذج الإنحدار ANOVA.	18
19	جدول معامل التحديد لأثر تطبيق التدقيق الاجتماعي في تحقيق الاداء المالي.	19
20	أثر معاملات إنحدار تطبيق التدقيق الاجتماعي في تحقيق الاداء المالي.	20
20	تحليل التباين لنموذج الإنحدار ANOVA.	21
21	جدول معامل التحديد لأثر التعدد D2 في تحقيق الاداء المالي.	22
21	أثر معاملات إنحدار التعدد D2 في تحقيق الاداء المالي.	23
22	تحليل التباين لنموذج الإنحدار ANOVA.	24
22	جدول معامل التحديد لأثر شامل D3 في تحقيق الاداء المالي.	25
23	أثر معاملات إنحدار شامل D3 في تحقيق الأداء المالي.	26
23	تحليل التباين لنموذج الإنحدار ANOVA.	27

24	جدول معامل التحديد لأثر مقارن D4 في تحقيق الاداء المالي.	28
24	أثر معاملات إنحدار مقارن D4 في تحقيق الاداء المالي.	29
25	تحليل التباين لنموذج الإنحدار ANOVA.	30
25	جدول معامل التحديد لأثر منتظم D5 في تحقيق الاداء المالي.	31
26	أثر معاملات إنحدار منتظم D5 في تحقيق الاداء المالي.	32
27	تحليل التباين لنموذج الإنحدار ANOVA.	33
27	جدول معامل التحديد لأثر مراجعة الفحص D6 في تحقيق الاداء المالي.	34
28	أثر معاملات إنحدار مراجعة الفحص D6 في تحقيق الاداء المالي.	35
28	تحليل التباين لنموذج الإنحدار ANOVA.	36
29	جدول معامل التحديد لأثر الإفصاح D7 في تحقيق الأداء المالي.	37
29	أثر معاملات انحدار الإفصاح D7 في تحقيق الأداء المالي.	38

المقدمة

المقدمة:

يُعد التدقيق الاجتماعي من الموضوعات الحديثة وذات الأهمية الكبيرة لما له من فاعلية كبيرة في تحسين أداء المنظمات في ظل المنافسة الحادة ودخول مفهوم الموارد البشرية كمصدر أساسي للميزة التنافسية لتلك المنظمات، فكان التدقيق الاجتماعي ضرورة ملحة لفهم وقياس مستوى الأداء باعتباره آلية ناجحة للمسائلة و الشفافية في تقييم الخدمات و التنمية فهو يوفر أدوات ورؤى وتوجهات لتحقيق الأداء الاجتماعي لها بهدف بلوغ الأداء المالي بفاعلية. بناء على كل ما سبق ، و بالنظر إلى ما حققه التدقيق في المجال المالي و المحاسبي من نتائج أثمرت الباحثين والمهنيين فقد عمدوا إلى تكثيف البحث الدائم والمستمر من اجل إدخال تقنياته في المجال الاجتماعي، هذا المجال الذي كما نعرف أنه من المجالات المهمة بالنسبة للمؤسسة و هو في نفس الوقت يتميز بتعقيد كبير بالنظر إلا أنه يعتمد على عوامل أكثر منها نوعية يصعب في بعض الحالات تحويلها إلى أرقام قياسية ومن اجل تجاوز كل هذه الصعوبات يظهر التدقيق الاجتماعي بتقنيات منهجية صارمة و متميزة مستمدة أساسا من المنهج العلمي للبحث في مجال العلوم الإنسانية حيث أصبح يتدخل من جهة في اتخاذ القرارات الإستراتيجية و من جهة أخرى في التوفيق بين الحاجيات الاقتصادية و الاجتماعية و الإنسانية للفرد و المنظمة أي بناء منهج استراتيجي متناسق. من خلال هذا العمل سوف أحاول أن أسلط الضوء على الجانب التطبيقي للتدقيق الاجتماعي و كيف يساهم في رفع فاعلية المنظمات و تحسين أداءها المالي و دمجها ضمن الإستراتيجية الشاملة للمؤسسة و مدى تقارب منهجه مع المنهج العلمي للبحث في مجال العلوم الإنسانية.

منهجية البحث:

سنقدم مشكلة البحث و أهدافه وأهميته، فضلاً عن منهج البحث وأدوات جمع البيانات والمعلومات والتحليل والمعالجة الإحصائية، وحدود البحث وهو على وفق الآتي:

مشكلة البحث :

تتسجم مشكلة البحث الحالي مع أهمية التدقيق الاجتماعي واتساع نطاقه وتعدد جوانبه وامتداداته، فضلاً عن تأثيراته الكبيرة في الكثير من الجوانب الإدارية التي تساهم في تقديم حلول و اقتراحات لمشكلات إدارة الموارد البشرية في المؤسسة، وبشكل عام يمكن التعرف على مضامين المشكلة من خلال التساؤلات الآتية :

1) هل يوجد إدراك لأهمية تطبيق التدقيق الاجتماعي من وجهة نظر مسؤولي المؤسسة؟

2) هل يوجد اثر للتدقيق الاجتماعي على الأداء المالي في المؤسسة؟

الأسئلة الفرعية:

من الإشكالية السابقة يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما طبيعة علاقة الارتباط بين التدقيق الاجتماعي والأداء المالي في المؤسسة؟

2- ما طبيعة علاقة التأثير التدقيق الاجتماعي بالأداء المالي في المؤسسة ؟

3- هل تتباين أبعاد التدقيق الاجتماعي بمستوى تأثيرها في الأداء المالي في المؤسسة؟

الدراسات السابقة:

دراسة مراد سكاك الموسومة بـ " دور التدقيق الاجتماعي في بناء إستراتيجية المؤسسات العمومية" و هي دراسة ميدانية ببعض المؤسسات العمومية الوطنية لولاية سطيف، أجريت سنة 2010/2011 وقد اهتمت الدراسة بالإجابة على التساؤل المحوري الذي مفاده: " هل يلعب التدقيق الاجتماعي دورا في بناء إستراتيجية المؤسسة وما يمكن أن يقدمه لتنمية وتحسين المؤسسات؟

ولقد لخصت الدراسة جملة من النتائج والتي من بينها ما يلي:

- ضرورة إنشاء مصالح أو خلايا التدقيق الاجتماعي للعمل جنبا إلى جنب مع هيئات التدقيق الداخلي وتدعيمها بالوسائل المادية الضرورية، وبالموارد البشرية المتخصصة وضمان استقلالها.
- إقناع الإدارة بأهمية هذا النوع من التدقيق إلى جانب تدقيق تسيير الموارد البشرية والتدقيق المجتمعي في التأثير على الحياة المؤسسة من حيث سياستها وأهدافها الإستراتيجية.
- تدخل الدولة في وضع الأنظمة والتشريعات والقوانين المنظمة للمجال الاجتماعي المتعلق بالمؤسسات في إلزامية إعداد الميزانية والمحاسبة الاجتماعية التي يمكن أن تشكل لوح قيادة اجتماعية واحتوائها على المؤشرات الضرورية لقياس التوصل إلى الأهداف ومنه تشكل نظام يقظة ورصد اجتماعي شامل.
- الاهتمام بجودة نظام المعلومات الاجتماعي الذي يساعد على الذكاء الاقتصادي من خلال التدقيق في مصادر المعلومات المختلفة (داخلية، خارجية، رقابية) وأشكالها.

دراسة (م. د صالح مهدي الحسناوي، م. د بصير خلف خزعل، 2017) تحت عنوان " أثر التدقيق الاجتماعي على حوكمة الموارد البشرية في المنظمات "

هدفت هذه الدراسة الى معرفة الدور الذي يلعبه التدقيق الاجتماعي بأبعاده (المقارن، التكاملية، المصادقية، الشفافية) في حوكمة الموارد البشرية، وتم الحصول على جملة النتائج بلورت مجموعة استنتاجات من أهمها: للتدقيق الاجتماعي و ابعاده دور تأثيري في حوكمة الموارد البشرية على نحو عام، وتضمن البحث مجموعة من التوصيات التي أشارت الى كيفية تعزيز الدور الذي يؤديه التدقيق الاجتماعي في تنفيذ حوكمة الموارد البشرية.

ضرورة دمج التدقيق الاجتماعي في الرؤية الإستراتيجية الاجتماعية للكلية التي تعد جزءا اساسا ومهما من التخطيط الاستراتيجي الشامل لها.

أن تعمل وتشخص الكلية الانتهاكات فيما يتعلق بالجوانب الاجتماعي للموارد البشرية لغرض تحديد المسؤولين عنها و مسائلتهم.

ان تقدم الكلية صورة واضحة وشفافة وصادقة لمبادرات حوكمة الموارد البشرية وإيجاد فضاءات لمساهمات العاملين في دعم حوكمتها.

رسالة (لغواطي شريفة، 2013) تحت عنوان " التدقيق الاجتماعي كأداة تقييم الموارد البشرية ".

هدفت هذه الدراسة الى إبراز أهمية التدقيق الاجتماع كوسيلة للتحكم والمراقبة والتشخيص في مجال الموارد البشرية، و تسلط الضوء على مفهوم التدقيق الاجتماع وإبراز تطبيقاته وأهدافه. ولقد توصلت الدراسة الى ان المؤسسة ومجتمع المؤسسة لا يملك ادنى فكرة على التدقيق الاجتماعي للموارد البشرية وبالتالي هي لا تمارس التدقيق الاجتماعي على مواردها البشرية، لكن رغم هذا فالمؤسسة تحقق نجاحا لا بأس به و منتوجاتها تلقى رواجاً معتبراً في السوق الجزائرية

كما تصدر نسبة معتبرة من المنتوجات للخارج، إذن فنجاح المؤسسة غير مرهون بالضرورة بتطبيق نظام التدقيق الاجتماعي للموارد البشرية، لكن هذا لا يلغي أن تطبيق على مستوى المؤسسة يزيد من فعالية أدائها .

مقال (مزهودة عبد الملوك، 2001) تحت عنوان " الأداء بين الكفاءة و الفعالية - مفهوم و تقييم "

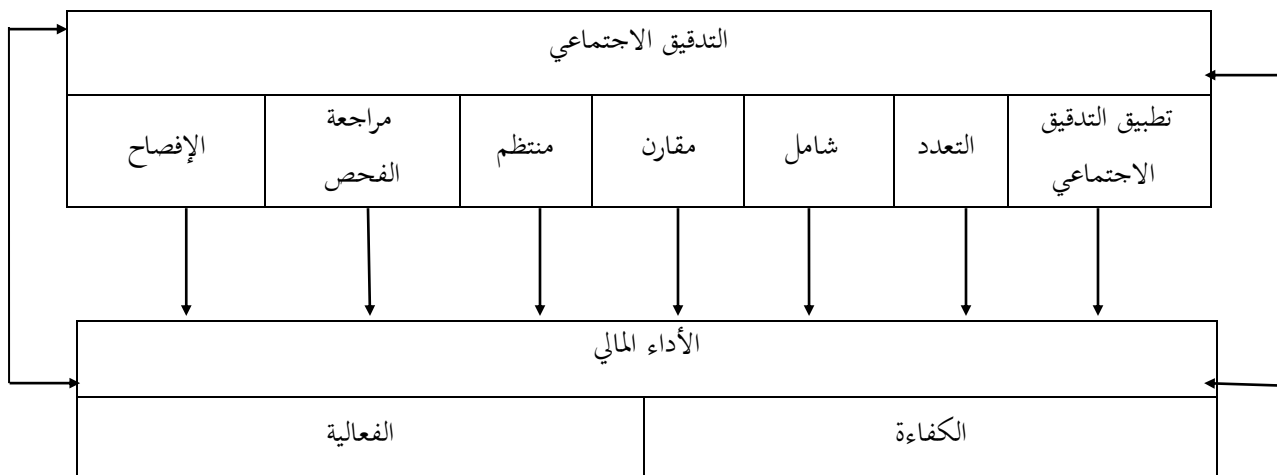
هدفت هذه الدراسة إلى أهمية الأداء كمصطلح، يجب تحديده وضبط مدلوله، ويشكل محورا قائما بذاته للبحث، ذلك لأنه على ضوء تعريفه تتحدد مؤشرات قياسه، كما يمكن تصور الإجراءات التي تسمح بتحسينه، لعل ما يبرر ذلك تعدد المدخل والزوايا النظر التي عولج بها من اعتباره مرادفا للكفاءة أو الفعالية الى حصره في المورد البشري أو تعميمه على جميع الموارد المستعملة في المؤسسة ، فضلا عن تناوله في شكله النقدي أو العيني ، ولتسليط الضوء على هذا المصطلح البالغ الأهمية في الأدب التسييري تم تناوله في هذا المقال من مختلف زوايا النظر إضافة إلى طرح مفهوم وصعوبات قياسه.

أهداف البحث :

- 1- تقديم دراسة نظرية و ميدانية للمدراء في المؤسسة عن التدقيق الاجتماعي ،والأداء المالي .
- 2- تحديد وتحليل علاقات الارتباط والتأثير والتباين بين التدقيق الاجتماعي والأداء المالي وإظهار هذه العلاقات على مستوى المؤسسة قيد البحث.

مخطط البحث الافتراضي:

ان مخطط البحث هو بناء فكري لمجموعة من الحقائق التي تقدم تمثيلاً مبسطاً ومختصراً وافتراضياً للظاهرة قيد الدراسة، كما انه من وجهة نظر (Revitt, 1992) مجموعة من العلاقات المنطقية التي تكون في صورة كمية أو كيفية وتجمع معا الملامح الرئيسية للواقع الذي تهم به، وفي ضوء ذلك فان البحث حدد التدقيق الاجتماعي بوصفه متغيراً مستقلاً فيما كان الأداء المالي متغيراً تابعاً و المخطط التالي في الشكل (1) يوضح العلاقة بين المتغيرين.



(1) مخطط البحث الافتراضي

الشكل من إعداد الطالب :

الفرضية الأولى: توجد علاقة بين التدقيق الاجتماعي والأداء المالي للمؤسسة عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$

الفرضية الثانية: هناك تفاوت في أثر أبعاد التدقيق الاجتماعي على الأداء المالي عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$

الفرضية الثالثة:

- 1- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق التدقيق الاجتماعي في تحقيق الأداء المالي بالمؤسسة عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$
- 2- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتعدد في تحقيق الأداء المالي بالمؤسسة عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$
- 3- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية شامل في تحقيق الأداء المالي بالمؤسسة عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$
- 4- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية مقارن في تحقيق الأداء المالي بالمؤسسة عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$
- 5- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية منتظم في تحقيق الأداء المالي بالمؤسسة عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$
- 6- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية مراجعة الفحص في تحقيق الأداء المالي بالمؤسسة عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$
- 7- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية الإفصاح في تحقيق الأداء المالي بالمؤسسة عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$

منهج البحث:

سنعتمد في بحثنا هذا على المنهجين الوصفي و التحليلي في كتابة الجانب النظري، فضلاً عن دراسة و تحليل علاقات الارتباط و التأثير بين متغيرات البحث.

حدود الدراسة:

حدود المكانية: اقتصر البحث في مركز البحث العلمي و التقني للمناطق الجافة.

مبررات اختيار الدراسة:

- إن من أهم الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار ودراسة الموضوع تمثلت في مايلي :
- الرغبة في اكتشاف و التعرف على كل ما يتعلق بجوانب هذا الموضوع،
 - تزايد الاهتمام في الآونة الأخيرة بالتدقيق الاجتماعي و الدور الذي يلعبه في تحسين الأداء العام بالمنظمة،
 - صلة الموضوع بطبيعة التخصص الذي ندرس فيه،

خطة مختصرة للدراسة:

انطلاقاً من الأهداف المرجوة من الموضوع ومعالجة الإشكالات الرئيسية و التساؤلات الفرعية و لاختبار الفرضيات وإلمام الشامل بموضوع البحث قسمنا موضوعنا الى أربعة فصول:

الفصل الأول الجانب النظري للدراسة تطرقنا فيه إلى موضوع الدراسة أما الفصل الثاني فهو الإطار النظري للتدقيق الاجتماعي فقد تم تقسيمه إلى مبحثين المبحث الأول نظر عامة حول التدقيق، أما المبحث الثاني الأساس النظري للتدقيق الاجتماعي، أما الفصل الثالث الإطار النظري الأداء المالي وقد تم تقسيمه إلى مبحثين اثنين المبحث الأول الأداء المالي أما المبحث الثاني ماهية التقييم الأداء المالي، الفصل الرابع فتطرقنا إلى الجانب الميداني للبحث حيث تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث البحث الأول وصف متغيرات البحث وتشخيصها أما المبحث الثاني اختبار فرضيات الدراسة، المبحث الثالث الاستنتاجات و التوصيات.

الفصل النظري الأول

التدقيق الاجتماعي

الفصل النظري الاول التدقيق الاجتماعي

تمهيد :

عرفت عملية التدقيق الاجتماعي تغيرات جذرية منذ بداية ممارستها إلى غاية اليوم، ولقد أسهمت هذه التغيرات بشكل كبير في تطوير هذه المهنة، حيث كانت محل اهتمام العديد من المهنيين والمؤسسات و الهيئات الحكومية، وكان لهم الفضل الكبير في إعطاء عملية التدقيق نقلة نوعية وشكلية في جميع جوانبها، وأصبحت لعملية التدقيق الاجتماعي أهمية كبيرة في الواقع الاقتصادي، وهذا لما ظهر لها من حاجات متزايدة من داخل المؤسسة ومن خارجها، فكانت هناك حاجات ملحة من داخل المؤسسة إلى تبني جو رقابي يحكم تسيير نشاطها بفاعلية وكفاءة، كما كانت هناك الحاجة لكل من له علاقة بالمؤسسة إلى المزيد من الشفافية عند إجراء مختلف التعاملات معها. وعليه قمنا في هذا الفصل بتقسيمه الى مبحثين اثنين هما:

المبحث الأول : نظرة عامة حول التدقيق

المبحث الثاني: الأساس النظري للتدقيق الاجتماعي

المبحث الأول: نظرة عامة حول التدقيق

التدقيق هو عملية منظمة ومنهجية لجمع وتقييم الأدلة والقرائن، بشكل موضوعي، التي تتعلق بنتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية، وذلك لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه النتائج والمعايير المقررة وتبليغ الأطراف المعنية بنتائج التدقيق. وعليه سيتم التطرق في هذا المبحث إلى عموميات حول التدقيق في ثلاث مطالب، المطلب الأول يتضمن تعريف التدقيق، المطلب الثاني أهمية وأهداف التدقيق، أما المطلب الثالث فيحوي أنواع ومبادئ التدقيق .

المطلب الأول: تعريف التدقيق

عرف التدقيق بأنه "فحص أنظمة الرقابة الداخلية و البيانات والمستندات و الحسابات و الدفاتر الخاصة بالمنظمة تحت التدقيق فحصا انتقاديا منظما، بقصد الخروج برأي فني محايد عن مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي لتلك المنظمة في نهاية فترة زمنية معلومة، ومدى تصويرها لنتائج أعمالها من ربح و خسارة عن تلك الفترة". (محمد التهامي طواهرى، مسعود صديقي، 2003، ص 109)

هو "فحص انتقاديا يسمح بتدقيق المعلومات المقدمة من طرف المنظمة و الحكم على العمليات التي جرت والنظم المقامة التي أنتجت تلك المعلومات. (محمد بوتين، 2003، ص 6)

كما عرف التدقيق على أنه "فحص منتظم مستقل للبيانات والقوائم المالية والسجلات والعمليات والفعليات (المالية والغير مالية) لأي منظمة وأن يقوم المدقق بجمع الأدلة و القرائن وتقييمها وإبداء رأي فني من خلال التقارير".

كما يعرف " بأنه فحص للدفاتر والسجلات والمستندات لتمكين المدقق من التحقق بأن الميزانية العمومية تمثل بصورة عادلة وصحيحة المركز المالي للمنشأة." (غسان فلاح المطارنة، 2006، ص 13)

الفصل النظري الاول التدقيق الاجتماعي

كما عرفته الجمعية المحاسبة الأمريكية انه "عملية منتظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية وتقييمها بطريقة موضوعية لغرض التأكيد من الدرجة مساوية هذه العناصر للمعايير الموضوعية تم توصيل نتائج ذلك الى الأطراف المعنية." (محمد سمير الصبان، عبد الوهاب نصر علي، 2002، ص6)

المطلب الثاني: أهمية وأهداف التدقيق

الفرع الاول: أهمية التدقيق

إن ظهور الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر أحدث تغيرات جذرية في عالم الصناعة والتجارة بصفة خاصة وفي مجالات الحياة بصفة عامة، فتحول المصنع الصغير إلى منظمة كبيرة ذات نشاطات متنوعة ووسائل مختلفة فتعددت أشكال المنظمات من الناحية القانونية وكذلك من ناحية النشاط فظهرت المنظمات ذات الامتداد الإقليمي والوطني وتبعها ظهور المنظمات المتعددة الجنسيات فكان لابد من إحالة الأمر لذوي الاختصاص من مسيرين وماليين واستلزم وجود رقابة تحمي أموال المستثمرين من تعسف المسيرين، وهو ما يفترض أن يحققه التسجيل المحاسبي السليم للعمليات في المنظمة هنا بدأت تتجلى أهمية التدقيق داخل المنظمة سواء كانت خارجية تتم بواسطة أفراد من خارج المنظمة وتدقيق داخلي يتم بواسطة أفراد من داخل المنظمة، فأصبح المدقق بمثابة الساهر على مدى إثبات صحة ودقة وسلامة القوائم المالية والختامية ومدى إمكانية الاعتماد عليها.

في المنظمة هنا بدأت تتجلى أهمية التدقيق داخل المنظمات سواء كانت خارجية تتم بواسطة أفراد من خارج المنظمة وتدقيق داخلي تتم بواسطة أفراد من داخل المنظمة، فأصبح المدقق بمثابة الساهر على مدى إثبات صحة ودقة وسلامة القوائم المالية والختامية ومدى إمكانية الاعتماد عليها. فأصبحت بذلك التدقيق كيان ملموس ووجود ظاهر للعيان وأصبح لها خطورته وأهميته في الميدان الاقتصادي ويرجع السبب في أن المحاسبة ليست غاية بحد ذاتها بل هي وسيلة لتحديد الغاية، هدفها خدمة الأشخاص الذين يستخدمون البيانات المحاسبية ويعتمدون عليها في اتخاذ القرارات ورسم الخطط المستقبلية، ومن هؤلاء الأشخاص والمنظمات التي يهتمها عمل المدقق نجد المديرين الذين يعتمدون اعتمادا جليا وكليا على البيانات المحاسبية في وضع الخطط و مراقبة تنفيذها.

أما الفئة الثانية المستفيدة من عملية تدقيق المستثمرين الذين يعتمدون على القوائم المالية (الحسابات الختامية) وما فيها من بيانات والتي تقدمها المنظمات المختلفة قبل اتخاذ أي قرار بتوجيه مدخراتهم. وينبغي أن نذكر الهيئات الحكومية المختلفة و أجهزة الدولة المحددة التي تعتمد اعتمادا كليا على البيانات المحاسبية في أغراض كثيرة نذكر منها التخطيط الاستراتيجي التنفيذ والإشراف والمراقبة على المنظمات التي لها مساس بالمرافق العامة وفروض الضرائب المختلفة وتحديد الأسعار بعض السلع والخدمات الضرورية وتقرير المنح... الخ.

الفرع الثاني: أهداف التدقيق

تمثل الأهداف بصفة عامة الغايات المرجو تحقيقها من نشاط معين، ويتمثل الهدف الرئيسي للتدقيق الحيادي (المستقل) في التعبير الصادق عن الرأي في القوائم المالية المعدة عن هذا النشاط وهذا الرأي يتم التوصل إليه بعد إجراءات طويلة استنباطية

الفصل النظري الاول التدقيق الاجتماعي

وأحكام منطقية، ولغرض تكوين هذا الرأي يلزم تحقيق أهداف التدقيق الأساسية التي تلخص في التدقيق والتحقق من العناصر التالية:

- دقة وصحة عرض القوائم المالية؛
- شرعية وصحة العمليات المالية التي تمت خلال الفترة؛
- ملكية عناصر النشاط المختلفة؛
- تقويم عناصر النشاط في القوائم والتقارير المالية؛
- الوجود المادي لهذه العناصر المملوكة. (محمد السيد سرايا، 2007، ص34، 33)

كما أن هناك نوعين من الأهداف، أهداف تقليدية و أهداف متطورة أو حديثة:

أولا : الأهداف التقليدية: بدورها تنفرع إلى:

أ- أهداف رئيسية:

- التحقق من صحة ودقة وصدق البيانات الحسابية المثبتة في الدفاتر ومدى الاعتماد عليها؛
- إبداء رأي في محاييد يستند على أدلة قوية عن مدى مطابقة القوائم المالية للمركز المالي.

ب- أهداف فرعية:

- اكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر و السجلات من أخطاء أو غش؛
- تقليص فرص ارتكاب الأخطاء و الغش لوضع ضوابط و إجراءات تحول دون ذلك؛
- اعتماد الإدارة عليها في تقرير ورسم السياسات الإدارية و اتخاذ القرارات حاضرا أو مستقبلا؛
- طمأنة مستخدمي القوائم المالية و تمكينهم من اتخاذ القرارات المناسبة لاستثماراتهم؛
- معاونة دائرة الضرائب في تحديد مبلغ الضريبة؛

تقديم التقارير المختلفة و مأل الاستمارات للهيئات الحكومية لمساعدة المدقق .

ج- الأهداف الحديثة المتطورة:

- مراقبة الخطة ومتابعة تنفيذها ومدى تحقيق الأهداف وتحديد الانحرافات وأسبابها وطرق معالجتها؛
- تقييم نتائج الأعمال وفق للنتائج المرسومة.
- تحقيق أقصى قدر ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع.

كما أنه هناك أهداف أخرى:

الفصل النظري الاول التدقيق الاجتماعي

- التأكد من صحة القيود المحاسبية أي خلوها من الأخطاء أو التزوير، والعمل على استكمال المستندات المثبتة لصحة العمليات والمؤيدة للقيود الدفترية؛
- التأكد من صحة عمل الحسابات الختامية وخلوها من الأخطاء المحاسبية والفنية سواء المعتمدة أو غيرها نتيجة الإهمال أو التقصير؛
- دراسة النظم المتبعة في أداء العمليات ذات المغزى المالي والإجراءات الخاصة بها لأن تدقيق الحسابات تبدأ بالتأكد من صحة هذه النظم

المطلب الثالث: أنواع ومبادئ التدقيق.

الفرع الاول : أنواع التدقيق :

أن نشاط التدقيق يختلف في جوانبه بحسب الهدف الذي يرمي إلى تحقيقه المدقق والإطار القانوني الذي يمارس فيه هذا النشاط، وعليه يتم التمييز بين أنواع التدقيق من خلال الزوايا المنظور من خلالها إلى التدقيق وكذا زوايا القوائم بها، ونجد ما يلي:

أولا : من حيث القوائم بعملية التدقيق:

أ - **التدقيق الخارجية:** تشير التدقيق الخارجية إلى عملية التدقيق المؤدات عن طريق أطراف خارجية من المنظمة محل المراجعة فعادة ما يتم أداء تلك التدقيقات عن طريق خبراء مستقلين عن المنظمة محل التدقيق وموظفيها طبقا للمتطلبات التي يتم تحديدها عن طريق أو لصالح الأطراف التي تستفيد من أداء عملية التدقيق. (أمين السيد أحمد لطفي، 2009، ص 16، 17)

ب - **التدقيق الداخلية:** وظيفة تؤديها هيئة مؤهلة من الموظفين، وتتناول الفحص الانتقادي المنظم والتقييم المستمر المخطط والسياسات والإجراءات ووسائل الرقابة الداخلية وأداء الإدارات والأقسام المختلفة. (عبد الفتاح محمد الصحن، سمير كامل، 2001، ص 215)

ثانيا : من حيث الالتزام:

أ - التدقيق الإلزامية:

وهي التدقيق التي يحتم القانون القيام بها ، حيث تلزم المنظمة بضرورة تعيين مدقق خارجي لتدقيق حساباته واعتماد القوائم المالية الختامية له، ومن ثم يترتب على عدم القيام بتلك التدقيق وقوع المخالف تحت طائلة العقوبات المقررة.

ب - التدقيق الاختيارية:

وهي التدقيق التي تتم دون إلزام قانوني يحتم القيام بها، فهي المنظمة الفردية وشركات الأشخاص، قد يتم الاستعانة بخدمات المدقق الخارجي في تدقيق حسابات المشروع واعتماد قوائمه المالية الختامية، نتيجة للفائدة التي تتحقق من وجود مدقق خارجي من حيث اطمأن الشركاء على صحة المعلومات المحاسبية عن نتائج الأعمال والمركز المالي، والتي تتخذ كأساس لتحديد حقوق الشركاء وخاصة في حالات الانفصال أو الانضمام شريك جديد وفي هذه الحالة المنظمة الفردية نلاحظ أن وجود المدقق الخارجي يعطي الثقة للمالك في دقة البيانات المستخرجة من الدفاتر، وتلك التي تقدم إلى الجهات الخارجية وخاصة لمصلحة الضرائب (محمد سمير الصبان، عبد الوهاب نصر علي، 2002، ص 33، 34)

الفصل النظري الاول التدقيق الاجتماعي

ثالثا: من حيث مجال أو نطاق التدقيق:

أ - **التدقيق الكامل:** هو التدقيق الذي يخول للمدقق إطارا غير محدد للعمل الذي سيؤديه، وفيها يستخدم رأيه الشخصي في تحديد درجة التفاصيل فيما يقوم به من أعمال. ويعتبر مدقق الحسابات مسؤولا عن أي أضرار تنشأ عن تهاونه في أي ناحية من نواحي العمل، أو نتيجة الفشل في ممارسة المهارات والعناية المطلوبة منه أو القيام بما(يوسف محمد جربوع، 2000، ص15).

ب - **التدقيق الجزئي:** وهي التدقيق التي تتضمن وضع قيود على نطاق أو مجال التدقيق بحيث يقتصر عمل المدقق على بعض العمليات دون غيرها، وتحدد الجهة التي تعين المدقق تلك العمليات على سبيل الحصر، وفي هذه الحالة تنحصر مسؤولية المدقق من مجال أو نطاق التدقيق الذي حدد له فقط دون غيره، وذلك يتعين في مثال، هذه الحالات وجود اتفاق أو عقد كتابي بين حدود و نطاق التدقيق والهدف المراد تحقيقه، يتعين على المدقق من الناحية أخرى أن يبرز في تقريره تفاصيل ما قام به من عمل لتحديد مسؤوليته بوضوح لمستخدمي ذلك التقرير وما يرتبط به من قوائم و معلومات.

رابعا: من حيث مدى الفحص و حجم الاختبارات:

أ - **التدقيق شامل (التفصيلي):** أن يقوم بتدقيق جميع القيود و الدفاتر و السجلات والحسابات و المستندات، أن يقوم بتدقيق جميع المفردات محل فحص، ومن الملاحظ أن هذا التدقيق يصلح للمنشأة صغيرة الحجم، حيث أنه في حالة المنشأة كبيرة الحجم سيؤدي استخدام هذا التدقيق تعارضها مع عاملي الوقت والتكلفة التي يحرص المدقق الخارجي على مراعاتها باستمرار.

ب - **التدقيق الاختياري:**

وفي هذه الحالة يقوم المدقق بتدقيق جزء من الكال، حيث يقوم باختيار عدد من المفردات (عينة) لكي تخضع لعملية الفحص مع مراعاة ضرورة تعميم نتائج هذا الفحص على مجموع المفردات التي تم اختيار هذا الجزء منها (الاجتمع). ولقد أدى كبر حجم المشروعات الاقتصادية وتعدد عملياتها بصورة كبيرة واهتمام تلك المشروعات بأنظمة الرقابة الداخلية الى ضرورة قيام المدقق الخارجي بفحص عينة من هذه العمليات دون إجراء تدقيق شامل لها، ويتوقف المدقق الخارجي لأنظمة الرقابة الداخلية المتبعة داخل المنظمة من الناحية، ومدى إمكان تطبيق إجراءات التدقيق الاختياري من ناحية أخرى.

خامسا: من حيث توقيت عملية التدقيق إجراء الاختبارات:

أ - **التدقيق النهائي:** ويتميز هذا التدقيق بأنه يتم بعد انتهاء السنة المالية وإعداد الحسابات والقوائم المالية الختامية و يلجأ المدقق الخارجي الى هذا الأسلوب عادة في المنشأة صغيرة الحجم والتي لا تتعدد فيها العمليات بصورة كبيرة.

ب - **التدقيق المستمر:** وفي هذه الحالة تتم عملية الفحص وإجراء الاختبارات على مدار السنة المالية للمنشأة. وعادة ما يتم ذلك بطريقة منتظمة وفقا لبرنامج زمني محدد مسبقا، مع ضرورة إجراء تدقيق أخرى بعد إقفال الدفاتر في نهاية السنة المالية للتحقق من التسويات الضرورية لإعداد القوائم المالية الختامية.

سادسا: من حيث الغرض من عملية التدقيق:

أ - **التدقيق المالي:** ويقصد به فحص أنظمة الرقابة الداخلية البيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمشروع تحت التدقيق فحصا انتقاديا منظما، نقصد الخروج برأي في محايد عن مدى عدالة تعبير القوائم المالية عن الوضع المالي لذلك المشروع

الفصل النظري الاول التدقيق الاجتماعي

في نهاية فترة زمنية معلومة، ومدى عدالة تصويرها لنتائج أعماله من ربح وخسارة عن تلك الفترة وهو أكثر التدقيق شيوعاً في الاستعمال .

ب - التدقيق الإداري: ويقصد به تدقيق نواحي الإدارية للمشروع للتأكد من أن الإدارة تشير للمشروع نحو تحقيق أقصى منفعة أو عائد ممكن أقل تكلفة ممكنة، ومن هنا يطلق عليه البعض تدقيق الكفاءة الإدارية حيث يتركز هذا النوع بالفعل في البحث في كفاءة الإدارة في استخدام الموارد المتاحة للمشروع من اقتصادية وبشرية وغيرها بحيث تحقق أقصى منفعة ممكنة وهو ما يطلق عليه استخدام اقتصادي وقد بدأ هذا النوع من التدقيق يعم وينتشر في الدول المتقدمة محاسبياً كالمملكة المتحدة والولايات المتحدة وكندا وأستراليا وغيرها، حتى أنه أصبح لزاماً على المدقق المالي أن يعطي رأياً فنياً مستقلاً حول كفاءة إدارة المشروع .

ج - تدقيق الأهداف: ويقصد به التحقق من أن أهداف المؤسسة والمرسومة سلفاً والمخطط لها قد تحققت فعلاً، وعلينا أن نتذكر هنا أن الهدف من عملية التدقيق ليست التصدي للأخطاء و إنما تحسين الأداء وتحقيق الأهداف بأقصى قدر ممكن من الفعالية.

د - التدقيق القانوني: ويقصد به تأكيد المدقق من أن المنشأة قد طبقت النصوص القانونية والأنظمة المالية والإدارية التي أصدرتها سواء السلطة التشريعية أو التنفيذية في الدولة.

هـ - التدقيق الاجتماعي: لا يختلف اثنان في أن تعظيم الربحية Profit Maximization لم يعد الهدف الأوحيد لوجود أية مؤسسة واستمراريتها، بل شاركه في ذلك أهداف أخرى مهمة منها تحقيق الرفاهية Welfare Maximization للمجتمع الذي تعمل فيه تلك المؤسسة. أي أنه أصبح من مهام المؤسسة واجب وطني تجاه المجتمع الذي تعمل فيه، ومن هنا يعني هذا النوع من التدقيق بالتأكيد من قيام المشروع المعني بمثل هذا الواجب، أما كيفية تحقيق التدقيق الاجتماعي فعملية أقل ما يقال فيها أنها صعبة¹(خالد أمين عبد الله، 2004، ص40، 39)

الفرع الثاني: مبادئ التدقيق:

وهي تعبر عن المبادئ التي يجب أن يتحلى بها الشخص المدقق أثناء ممارسته لنشاط التدقيق بالمراحل الثلاث (الفحص والتقارير والتحقيق) إلا أن مرحلتى الفحص والتحقيق تتسمان بنفس المبادئ، أما مرحلة التقرير فلها خصوصياتها، وفيما يلي المبادئ المتعلقة بكل مرحلة:

أولاً : المبادئ المرتبطة بركن الفحص:

أ - مبدأ التكامل أو الإدراك الرقابي: يعني المعرفة التامة بطبيعة أحداث المؤسسة و آثارها الفعلية و المحتملة علي كيانها وعلاقتها بالأطراف الأخرى من جهة، والوقوف على احتياجات والأطراف المختلفة للمعلومات المحاسبية عن هذه الآثار من جهة أخرى.

الفصل النظري الاول التدقيق الاجتماعي

ب - مبدأ الشمول في مدى الفحص الاختيار: يعني أن يشمل مدى الفحص جميع أهداف المنظمة الرئيسية والفرعية وكذلك جميع التقارير المالية المعدة بواسطة المنظمة، مع مراعاة الأهمية النسبية لهذه الأهداف وتلك التقارير.

ج - مبدأ الموضوعية في الفحص: تشير إلى ضرورة الإقلال إلى أقصى حد ممكن من عنصر التقدير الشخصي أو التمييز أثناء الفحص وذلك بالاستناد إلى العدد الكافي من أدلة الإثبات التي تؤيد رأي المدقق وتدعمه خصوصا اتجاه العناصر والمفردات التي تعتبر ذات أهمية كبيرة نسبيا وتلك التي يكون احتمال حدوث الخطأ فيها أكبر من غيرها.

د - مبدأ الفحص مدى الكفاية الإنسانية: ويشير إلى وجود فحص مدى كفاية الإنسانية في المنظمة بجانب فحص الكفاية الإنتاجية لما لها من أهمية في تكوين رأي الصحيح لدى المدقق عن أحداث المنظمة وهذه الكفاية هي المؤشر للمناخ السلوكي لها وهو تعبير عندما تحتويه المنظمة من نظام للقيادة و السلطة والخوافر والاتصال و المشاركة.

ثانيا : المبادئ المرتبطة بركن التقرير:

أ - مبدأ كفاية الاتصال: يشير إلى مراعات أن يكون تقرير تقارير مدقق الحسابات أداة لنقل أثر العمليات الاقتصادية للمنظمة لجميع المستخدمين لها بصورة حقيقية على الثقة بشكل يحقق الأهداف المرجوة من إعداد هذه التقارير.

ب - مبدأ الإفصاح: يشير إلى مراعاة أن يفصح المدقق عن كل ما من شأنه توضيح مدى تنفيذ الأهداف للمنظمة، ومدى التطبيق للمبادئ والإجراءات المحاسبية والتغير فيها، و إظهار المعلومات التي تؤثر على دلالة التقارير المالية ، وإبراز جوانب الضعف إن وجدت في أنظمة الرقابة الداخلية والمستندات والدفاتر والسجلات.

ج - مبدأ الإنصاف: ويشير إلى مراعاة أن تكون محتويات تقرير المدقق، وكذا التقارير المالية منصفة لجميع المرتبطين و المهتمين بالمنظمة سواء داخلية و الخارجية.

د - مبدأ السببية: يشير إلى مراعاة أن يشمل التقرير تفسيراً واضحاً لكل تصرف غير عادي يواجهه المدقق، و أن تبنى تحفظاته و مقترحاته على أسباب حقيقية وموضوعية.

المبحث الثاني: الأساس النظري للتدقيق الاجتماعي:

يعتبر التدقيق الاجتماعي، برنامجاً عملياً لتطبيق وتطوير العلوم المحاسبية لخدمة المجتمع، وذلك لانحداره عن أحد شقي المسؤولية التي تقع على عاتق أي منظمة أعمال، وهو يمثل منهجاً لتوفير البيانات والمعلومات اللازمة لتقييم الأداء الاجتماعي للمنظمة. وسيتم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب، المطلب الأول يتناول مفاهيم عامة حول التدقيق الاجتماعي، المطلب الثاني يحوي أساسيات التدقيق الاجتماعي، أما المطلب الثالث فيضم معايير التدقيق الاجتماعي.

الفصل النظري الاول التدقيق الاجتماعي

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول التدقيق الاجتماعي:

ويشمل هذا المطلب ما يلي:

الفرع الأول: نشأة وتعريف التدقيق الاجتماعي:

أولاً : نشأة التدقيق الاجتماعي: إن أول من أشار إلى اصطلاح التدقيق الاجتماعي هو Howard R. Bowen عام 1953م مشيراً إلى أنه طالما أن الوحدة تخضع لتدقيق مالي لأنشطتها المالية فإنه يجب أن تخضع إلى تدقيق خارجي يهدف إلى تقويم أدائها من وجهة نظر اجتماعية من مدققين اجتماعيين، وجاء Fred Blum عام 1958م ليركز على التطبيق العلمي للتدقيق الاجتماعي ومدى وفاء المنظمة بمسؤوليتها الاجتماعية تجاه العاملين فيها من حيث مدى إشباعها لحاجات الإنسانية الخاصة بهم ومدى رضاهم عن العمل، أما التطبيقات الأولى للتدقيق الاجتماعي كمنهج عملي فقد كانت مع سنوات الثمانينات، إذ شهدت تطورا ملحوظا خلال سنوات التسعينيات فقد تم وضع إجراءات خاصة بإثبات المدققين الاجتماعيين من خلال شهادات (ISO9002) في عام 1994م، ويعود تاريخ التدقيق الاجتماعي خلال زمن الستينيات في قطاع المصارف، ولم يدخل في خصوصيات الصناعات إلا في التسعينيات وفي عام 1995م تم تأسيس المعهد الدولي للمحاسبة الاجتماعية والأخلاقية لتنسيق المعلومات والمعرفة بشأن تطبيقات المتنامية للتدقيق الاجتماعي (Social Audit.Com)1.

أما في الجزائر فقد برز الاهتمام بالتدقيق الاجتماعي من طرف الباحثين وتزايدت البحوث الأكاديمية حول هذا الموضوع، مما أدى إلى ظهور ما يعرف "بالجمعية الجزائرية للتدقيق الاجتماعي AAAS" سنة 2005م، غير أن التطبيقات الفعلية له محتشمة إذ تم ذلك في إطار المعايير الدولية. (مراد سكاك، 2010، ص15)

ثانياً : تعريف التدقيق الاجتماعي:

أطلق على التدقيق الاجتماعي عدة تسميات، فهناك من أطلق عليه تدقيق الأفراد، تدقيق تسيير الموارد البشرية و التدقيق الاجتماعي الذي يعد الأكثر استعمالا، اختلاف تسميات يرجعه البعض إلى تعدد المصطلحات الخاصة بالوظيفة لكن البعض الآخر يرجعه إلى المفاهيم والخصائص التي تميز التدقيق الاجتماعي على باقي مجالات التدقيق (معراج هواري، 2012، ص6) وهناك عدة تعاريف منها:

التدقيق الاجتماعي هو "فحص في محايد للبيانات والمعلومات والقوائم المتعلقة بالأنشطة الاجتماعية للمنظمة، بهدف التأكد من تلك البيانات والمعلومات صحيحة ودقيقة وان تقرير الأداء الاجتماعي يعطي صورة صادقة و واضحة عن النشاط الاجتماعي للمنظمة" (أحمد قايد نورالدين، 2012، ص9).

حسب P.CANDAU يعتبر التدقيق عملية مستمرة و دائمة لمعاينة الوضعيات داخل المؤسسات للكشف عن نقاط القوة و نقاط الضعف باستعمال منهجية و تشخيص عام للمؤسسة لتقديم التوصيات لتصحيح الوضعيات المشخصة و يعرفه على انه « ذلك المسعى الموضوعي و الاستقرائي من خلال الملاحظة ، التحليل ، التقييم و تقديم التوصيات بالاعتماد على منهجية و باستعمال تقنيات تسمح بالكشف عن نقاط القوة و نقاط الضعف بالمقارنة مع المرجعيات المحددة بوضوح ، و مثله مثل التدقيق

الفصل النظري الاول التدقيق الاجتماعي

المالي و المحاسبي يحاول أن يقدر ما مدى إمكانية المؤسسة في التحكم في المشكلات الاجتماعية. لذلك فهو يعتبر وسيلة تسيير و إدارة ". (مراد سكاك) .

كما يمكن أن يعرف التدقيق الاجتماعي " بأنه تلك الوسيلة المنهجية لتشخيص الاستراتيجي للوضع الاجتماعي للمنظمات التي يتبعها شخص مستقل، للكشف على نقاط القوة ونقاط الضعف في شكل إختلالات وانحرافات، بالمقارنة مع مرجعيات أساسية، لتحسين فاعلية المؤسسات وقدرتها على التكيف مع التغيرات التي تحدث، بواسطة توصيات موضوعية مستمدة من معطيات حقيقية وصادقة. " (ميلاد رجب اشميلة، 2014، ص140)

كما يمكن أن يعرف التدقيق الاجتماعي بأنه "أحد الأنشطة المستقلة التي تهدف إلى فحص البيانات المالية سواء كانت قيمة أو كمية، والمرتبطة بالأنشطة الاجتماعية للمنظمة والمرتبطة بالأنشطة الاجتماعية والمثبتة في المستندات والدفاتر والسجلات والقوائم المالية، وكذلك البيانات الأخرى التي تكون مثبتة في سجلات أو تقارير أخرى خاصة بهذه الأنشطة، وذلك بغرض إبداء رأي فني دقيق ومحايد عن مدى سلامة وصحة ودقة هذه البيانات وإمكانية الاعتماد عليها في الحكم على مساهمات المنظمة الاجتماعية، وعن مدى إعطاء تقارير النشاط الاجتماعي أو القوائم المالية صورة عادلة صادقة وواضحة عن الأداء الاجتماعي للمنظمة، والإفصاح عن هذا الرأي للأطراف المختلفة التي يهمها الأمر في تقييم هذا الأداء " (عبيرعلي عامر، 2010، ص31)

صفة عامة يمكن القول بأن التدقيق الاجتماعي هو الفحص ألتقاضي والاحترافي للوضع الاجتماعي من أجل إصدار حولها رأي مسؤول ومحايد ومستقل بالرجوع إلى معايير مما يؤدي إلى زيادة الثقة في صحة وسلامة المعلومات وبالتالي أهميتها. (مراد سكاك، فارس عياش، 2009، ص11)

الفرع الثاني: أهمية وأهداف التدقيق الاجتماعي:

أولا : أهمية التدقيق الاجتماعي:

تبرز المكانة التي يحتلها التدقيق الاجتماعي داخل المؤسسات في مجموعة من الجوانب يمكن إجمالها في النقاط التالية :

- يسمح التدقيق الاجتماعي بتوضيح العلاقات بين النواحي التجارية والاجتماعية وذلك من خلال الإشراف الفعال وفهم التكاليف مضامين المؤسسة والآثار البيئية والاجتماعية والثقافية لها.
- يمنح لجمهور المؤسسة (العملاء، المستثمرين، عمال) لتأثير على أدائها و سلوكاتها وعلى سياستها المستقبلية لأن وجود التدقيق الاجتماعي والاهتمام به من قبل المؤسسة تعطي سمعة حسنة عليها .
- يمكن المؤسسة من إعطاء صورة عن إنجازاتها الاجتماعية بطريقة مفصلة وواضحة مبنية على إثباتات موثوقة .
- يمكن لموالي المؤسسة ومقرضيها وجمهورها بالحكم على الفوائد التي حققتها المؤسسة سواء من الناحية الاجتماعية أو الثقافية أو البيئية.
- تحسين المؤسسة لأدائها الاجتماعي سنة بعد أخرى، بطريقة ضمنية و تشاركية بين كل مصلحة في المؤسسة وتعاونية مع العمال وواضحة وقابلة للقياس (وهيبة مقدم ، 2014 ، ص 179)

الفصل النظري الاول التدقيق الاجتماعي

من خلال ما سبق نستنتج أن أهمية التدقيق الاجتماعي تعمل على تحسين أداء العمال والمشرفين وتوضيح الاختلالات الموجودة كما تزيد من الفاعلية ونطاق الإشراف المتميز، كما تبرز أهميته داخل المنظمة في التأكيد على رفع المستوى الثقافي والاجتماعي داخل التنظيم، من خلال زيادة العلاقات وتعزيزها سواء في المحيط الداخلي للمؤسسة والخارجي مع الموردين والعملاء.

ثانيا : أهداف التدقيق الاجتماعي:

بصفة عامة يهدف التدقيق الاجتماعي إلى مد المسيرين أثناء التنفيذ الفعال لمهامهم بالمعلومات الخاصة بتحليل، تقييم والتوصيات المتعلقة بنشاطات تسيير الموارد البشرية ويضمن لهم التحكم في العناصر الأساسية للمرونة والمتمثلة في التكيف، التدريب والتوقع أو ما يسمى بالتأهات الثلاث للمرونة اللازمة للتأثير على العامل البشري داخل المنظمة، حيث أن الإشكال المطروح ليس على مستوى مدى توفر الوسائل المادية والتكنولوجية المتطورة ولكن في الأفراد الذين يجب أن تكون لهم معرفة للتعامل مع هذه التكنولوجية الحديثة.

يهدف التدقيق الاجتماعي إلى الفحص النقدي للإحداث و الظروف التي وقعت بسببها وقياسها فهو عمل تحليلي بحت، وهدفه في الأمد قصير يتمثل في إعطاء شهادة بصفة وسلامة القوائم والمعلومات التي تقدمها المنظمة و إبداء رأي موضوعي حولها، وكأهداف طويلة ومتوسطة الأجل فهي تقدم الدعم لاتخاذ القرارات الإستراتيجية المستقبلية للمنظمة و بالتالي يصبح التدقيق كوسيلة من وسائل القيادة والمنظمة تعتمد على النتائج التي يتوصل إليها في إعداد السياسات والمناهج المتعلقة بتسيير الأفراد إلى جانب العوامل الاقتصادية والمالية، فهو يساعد على رفع مستوى الأداء بتحقيق الاندماج للأهداف الاجتماعية مع الإستراتيجية الشاملة للمؤسسة.

بصفة عامة مثل أهداف التدقيق في باقي المجالات، التدقيق الاجتماعي يهدف هو الآخر إلى رفع فاعلية أداء الأفراد من خلال دراسة الحالة الاجتماعية للمنظمة لتحديد العقبات والعراقيل والانحرافات باستعمال وسائل فعالة للبحث عن الأسباب الحقيقية وتقديم الاقتراحات للقضاء على الاختلالات والانحرافات وهو يستجيب لعدة أهداف أهمها:

- فإذا كان التدقيق بمفهومه الكلاسيكي يخص عمليات الفحص والتحليل والتصديق أي عملية الرقابة البعدية يمكن أن تكون له أهداف خاصة بالتحكم في التسيير التنبئي والمشاركة في الدراسات السابقة للآثار المترتبة عن القرارات الإستراتيجية التي تنوي المنظمة اتخاذها؛

- القيام بالمعينة الدقيقة لتحصيل المعلومات الصادقة حول مجال الأهداف الخاصة بالأفراد كالتوظيف من خلال وضع الفرد المناسب في المكان المناسب و رفع الروح المعنوية بتحسين ظروف العمل والأجور العادلة؛

- إذا كانت هذه العملية نابعة من إرادة المسؤولين تكون نتائجها مضمونة نوعا ما و تكون هناك متابعة دائمة لتنفيذ التوصيات والحلول المقدمة نظرا لتوفر الإرادة من أجل القضاء على الظواهر السلبية المشخصة و تحسين الظروف لرفع الأداء و الإنتاجية لدى الأفراد؛

- تسيير عقلائي للأفراد باستعمال أدوات كمية في مجالات نوعية؛

- التشخيص الدقيق للأسباب للوصول إلى النتائج الصادقة؛

الفصل النظري الاول التدقيق الاجتماعي

- التحكم الأمثل في التكاليف الاجتماعية المباشرة منها وغير مباشرة؛
 - التنبؤ السريع و في الوقت المناسب بالأخطار لتفادي التعقيدات التي قد تحدث من جراء التأخر في علاجها؛
 - يستعمل التدقيق كذلك في المفاوضات مع المتعاملين حيث بمجرد اطلاع المفاوض على تقارير التدقيق الاجتماعي بإمكانه أخذ نظرة عن الوضعية الاجتماعية للمنظمة؛
 - يستعمل كذلك خلال عملية الاندماج بين الشركات؛
 - يستعمل من طرف طاقم جديد لمعرفة الحقائق للتمكن من تحديد الأهداف بالاعتماد على الأولويات بدراسة الانحرافات والنتائج المترتبة عن بعض القرارات المتعلقة بالمجال الاجتماعي؛
- فهو بالتالي يظهر كامتداد طبيعي وكمكمل ضروري للتدقيق المالي والمحاسبي بالاندماج تحت لواء عائلة واحدة وهي عائلة التدقيق .

الفرع الثالث: مزايا و أسباب الاهتمام بالتدقيق الاجتماعي:

أولا : مزايا التدقيق الاجتماعي:

يمكن تلخيص المزايا التي تعود من التدقيق الاجتماعي فيما يلي:

- تشجيع الاهتمام بالأنشطة ذات المضمون الاجتماعي . فمن المعروف أن كل فرد داخل الشركة سيوجه اهتمامه إلى تلك الأنشطة التي تقيمها والتقرير عنها بغض النظر عن الجهة التي ترفع إليها تلك التقرير؛
- اكتشاف أي أخطاء في التنفيذ، والعمل على اتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب والعمل على تلقيها مستقبلا؛
- إيجاد نظام متكامل لتدقيق الأنشطة التي تزاو لها المنظمة. فعن طريق التدقيق المالية التقليدية يتم تدقيق الجانب المالي لتلك الأنشطة كما يظهر في قوائم الدخل والمركز المالي. في حين أن التدقيق الإدارية سوف تستهدف إجراء تقييم مستقل لأداء إدارة المنظمة فضلا فيما تصغه من سياسات وما يرتبط بها من إجراءات ونظم للمعلومات وأنظمة الرقابة الداخلية بنوعها المالي و الإداري . وأخيرا فإن التدقيق الاجتماعية ستتولى عملية تقييم الجانب الاجتماعي لأداء المشروع وما تصدره الإدارة من قوائم وتقارير في هذا الشأن؛
- إمكانية تحديد مدى التقدم الذي أحرزته الشركة في مجال الأداء الاجتماعي وتنفيذ مسؤولياتها الاجتماعية، وما يتعين عليها عمله في المستقبل لغرض تحقيق الأهداف الاجتماعية المرجوة؛
- الاستجابة للمطالب المتزايدة من أطراف المجتمع للحصول على معلومات دقيقة يمكن الاعتماد عليها عن الأداء الاجتماعي للمشروعات الاقتصادية؛
- المعاونة في تحديد كلا من التكاليف والمنافع الاجتماعية بدرجة كبيرة من الدقة مما يساعد تحديد نتيجة الأداء لأي نشاط تزاوله المنظمة . ويراعى في هذه الحالة تحديد تكلفة الفرصة البديلة وضرورة أخذها في الاعتبار عند تحديد نتيجة الأداء(هاشم الموسوي، جمانة حنظل التميمي, 2004,ص104)

الفصل النظري الاول التدقيق الاجتماعي

ثانيا : أسباب الاهتمام بالتدقيق الاجتماعي:

تتمثل أسباب الاهتمام بالتدقيق الاجتماعي فيما يلي:

أ - حاجة الإدارة إلى أداة أو وسيلة أو أساليب جديدة لأداء نشاطها:

إذ أن اهتمام الإدارة وإدراكها لطبيعة وأهمية المسؤولية الاجتماعية للمنظمة كضرورة قياس وتقييم الأداء الاجتماعي، إذ أنه بدون القياس لا يمكن ضمان التقدم نحو أهداف المسؤولية الاجتماعية .

ب - ضرورة نشأة الحل من داخل المنظمة قبل أن يفرض عليها:

فالمنظمات المختلفة إذا لم تقرر من تلقاء نفسها تطبيق ذلك التدقيق الاجتماعي فإنها سوف تجد نفسها محل تدقيق في هذا النوع من قبل هيئات خارجية، حيث أن الطلب على هذه المراجعات من قبل الجمهور، والمطالبة بضرورة الإفصاح عن مثل تلك البيانات والمعلومات الاجتماعية قد اكتسب أرضية صلبة، ولم يعد الأمر مؤقتا، بل انه يمثل تطورا مستمرا. (عبير علي عامر، 2010، ص33)

المطلب الثاني: أساسيات التدقيق الاجتماعي:

ويشمل الآتي:

الفرع الأول : نطاق ومتطلبات التدقيق الاجتماعي:

أولا : نطاق التدقيق الاجتماعي: أن نطاق التدقيق الاجتماعي لا يقف عند حد فحص دفاتر ومستندات وسجلات المنظمة، وإبداء الرأي الفني المحايد في القوائم الختامية، كما هو الحال في التدقيق المالية للنشاط الاقتصادي، بل يتعدى ذلك إلى ما هو أبعد منه، وهو مراجعة مجالات المسؤولية الاجتماعية التي تتضمن أنشطة اجتماعية مختلفة ذات طبيعة متغيرة، مختلفة ومتنوعة، ويمكن أن يقوم بها المدقق الداخلي بالمنظمة، وذلك من زاوية تحقيق العملية الاجتماعية ذات الطبيعة المالية (عبير علي عامر، 2010، ص41) .

يتلخص نطاق التدقيق الاجتماعي فيما يخص مجالات المسؤولية الاجتماعية للمنظمة، والمتمثلة في مجال المسؤولية الاجتماعية للموارد البشرية الداخلية، ومجال المسؤولية الاجتماعية للموارد البشرية الخارجية، وكذلك مجال المسؤولية الاجتماعية للبيئة المحيطة، الأمر الذي يتطلب فحص وتحقيق كافة البيانات المحاسبية الخاصة بالأنشطة الاجتماعية التي تزاولها المنظمة والتي تتضمن ما يلي:

- المستندات والسجلات والدفاتر والوثائق المتعلقة بالأداء الاجتماعي؛
- العمليات الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية والمستندات المؤيدة لها؛
- الأهداف والسياسات واللوائح والقوائم التي تنظم المسؤولية الاجتماعية،
- الدراسات العملية لنسب التلوث، العادم، الضوضاء، وغيرها على مستوى المنظمة وعلى مستوى المنظمات المماثلة، والنسب المسموح بها إن وجدت؛
- البرامج الاجتماعية على مستوى المنظمة؛
- قوائم الجرد الاجتماعي التي تقوم بها المنظمة لإجراء مسح شامل لكافة الأنشطة الاجتماعية داخل المنظمة؛

الفصل النظري الاول التدقيق الاجتماعي

- دراسات الجدوى الاقتصادية للمنظمة؛
- القوائم الاجتماعية المعدة للنشر، وما يفرق بها من ملاحق أو كشوف تفسيرية؛
- الموازنات التقديرية المنتظر تنفيذها؛
- المجموعة المستندية والدفترية، وما يرتبط بها من سجلات محاسبية تختص بالنشاط الاجتماعي؛
- نظام الرقابة الداخلية للأنشطة الاجتماعية (عبير علي عامر، 2010، ص36، 35).

ثانيا : متطلبات التدقيق الاجتماعي:

يتطلب نجاح عملية التدقيق الاجتماعي وتحقيق الهدف الذي ينصب في اهتمام القائمين بتلك العملية توفر بعض المتطلبات الأساسية منها:

أ - تحديد فلسفة المنظمات تجاه المسؤولية الاجتماعية: ويتطلب ذلك ضرورة تحديد طبيعة الأنشطة الاجتماعية ودراسة مدى أهميتها للمجتمع وأطرافه المتعددة، والتعرف على الترتيب الأمثل لأولويات تنفيذها. ومدى مراعاتها للجانب الاجتماعي عند اتخاذ القرارات، وهل تؤدي مسؤوليتها الاجتماعية طوعية أو التزاما منها بالتشريعات الصادرة من الدولة. وتكون المنظمة بذلك قد حددت درجة التزامها تجاه تحقيق الأهداف الاجتماعية.

ب - وجود خطة للأهداف الاجتماعية: وينبغي أن تكون تلك الخطط واقعية وشاملة وواضحة، وأن تعكس رغبات المجتمع، كما ينبغي أن تتماشى مع فلسفة المنظمة تجاه المسؤولية الاجتماعية.

ج - إعداد البرامج الاجتماعية: وبمر إعداد البرامج الاجتماعية بأربعة خطوات رئيسية:

- الجرد أو المسح الاجتماعي وذلك بتحديد الأنشطة والمجالات المناسبة اجتماعيا؛

- تحديد تكاليف إنجاز تلك البرامج؛

- حساب مخزجات (منافع) هذه البرامج، كعدد العاملين المدربين، أو كمية الأطنان من التلوث الذي تم تخفيضها و السيطرة عليها؛

- تقوم المنظمة بعمل تحليل لتكلفة وعائد هذه البرامج للتعرف على مدى إمكانية تنفيذها في إحراز آثار أو نتائج إيجابية تزيد من رفاهية المجتمع وتقدمه.

د - وجود نظام للضبط الاجتماعي: لما كانت الوظيفة الاجتماعية من الوظائف الأساسية لمنظمات الأعمال والتي ينبغي أن تقوم على أساسها تلك المنظمات، ولما كان الأداء الاجتماعي ضمن مجالات الأداء الرئيسية التي ينبغي أن تفي به تلك المنظمات تنفيذها لمسؤوليتها الاجتماعية، فالأمر يتطلب استخدام الأسلوب المناسب الذي يمكنها من مراقبة تنفيذ الواجبات الاجتماعية لتطوير فعاليتها ورفع كفاية تنفيذها.

هـ - توافر نظام للإفصاح الاجتماعي: ان توافر نظام للإفصاح الاجتماعي بمنظمات الأعمال من أهم متطلبات التدقيق الاجتماعية، فقد أدى التغيير الذي حدث في البناء الاجتماعي والقيم الاجتماعية، والنمو المتزايد للدور الاجتماعي لمنظمات

الفصل النظري الاول التدقيق الاجتماعي

الأعمال إلى حاجة الطوائف المختلفة - بخلاف الملاك- إلى أعمال أخرى بخلاف الربحية والتي لا تتضمنها القوائم المالية (سمير عبد الغني محمود، 2010، ص 41، 35).

الفرع الثاني: مبادئ وأنواع التدقيق الاجتماعي:

أولا : مبادئ التدقيق الاجتماعي:

يساعد التدقيق الاجتماعي المؤسسات ويشجعها باستمرار للإشراف على أدائها الاجتماعي وتحسينه ومنه يستند لمجموعة من المبادئ يمكن إنجازها فيما يلي :

أ - نظرة شمولية ومتعددة: معنى ذلك أن يركز التدقيق الاجتماعي ليشمل في نهاية قياس مدى تحسين الأداء من النواحي الاجتماعية والبيئية والثقافية التي تخص المؤسسة والمجتمعية أي أن كل هذه القياسات في تحسين الأداء تمس حتى المجتمع المحيط بها.

ب - مقارن: لابد من التدقيق الاجتماعي أن يوفر وسائل تمكن من مقارنة أداء المؤسسة عبر السنوات وأداء المؤسسات الأخرى المماثلة وذلك من خلال مقارنة مدى تطبيق نشاطات المؤسسة الاجتماعية والثقافية، ومدى رضى العملاء على المؤسسة ومقارنتها مع المؤسسات المماثلة في مدى رفع الأداء.

ج - منتظم: أي يجب أن يكون بشكل منتظم، وليس مؤقت أو لمرة واحدة في عمر المؤسسة.

د - مراجعة (فحص): يجب أن تخصص الحسابات الاجتماعية سنويا بواسطة شخص أو أكثر ممن ليس لهم مصلحة في تزييف النتائج (محايدين..)

هـ - الإفصاح: يجب أن تكون نتائجه متاحة ومعلنة لكل المعنيين في المنظمة والمجتمع بشكل عام. (مراد سكاك، مرجع سابق، ص 89)

وعليه نستنتج أن القيام بالتدقيق الاجتماعي على مستوى المؤسسة، لابد من أن يحترم المدقق مبدأ الشمولية ويقوم بدراسة مقارنة ويفصح عن نتائجه لمجتمع المؤسسة للاستفادة منه وأن يقيم بصفة منتظمة ومستمرة حتى يثبت فعاليتها.

ثانيا : أنواع التدقيق الاجتماعي:

أ - تدقيق الأداء : فيعد تدقيق الأداء نوعا من أنواع الرقابة لتحديد مواطن القوة والضعف من خلال مقارنة الأداء الفعلي المتحقق بما محدد مسبقا من خطط ومعايير وملخّفات نشاطاتها المالية والإدارية والفنية والاجتماعية والبيئية واقتراح الحلول اللازمة للتغلب على هذه الإخفاقات للوصول الى الأداء المطلوب،

ب - تدقيق الالتزام : هو الذي يفحص الالتزام الإداري والقانوني واستقامة وصحة الإدارة والأنظمة المالية وأنظمة التحكم والضبط الإداري. (خولة حسين حمدان، جبار ياسر عبيد، مرجع سبق ذكره، ص 11)

الفصل النظري الاول التدقيق الاجتماعي

الفرع الثالث: مراحل التدقيق الاجتماعي:

هنالك بعض المحترفين الممارسين للتدقيق الاجتماعي يطلقون على هذه المراحل بمراحل مهمة التدقيق la Mission de

Laudit و يقسمونها إلى ما يلي:

- تحديد الهدف الأساسي من المهمة.
- تجميع المعلومات اللازمة للمهمة.
- تعيين الأفراد الواجب مقابلتهم.
- زيارة المقرات و الورشات.
- التحقق من احترام الإجراءات.
- مقارنة ذلك بالمؤشرات و المعايير.
- كشف الانحرافات و النقائص.
- تحرير تقرير التدقيق و تقديم الاقتراحات و التوصيات.(سكك مراد من الموقع)

المطلب الثالث: معايير التدقيق الاجتماعي:

ينبغي تنفيذ مهنة التدقيق الاجتماعية من خلال معايير محددة متفق عليها على النحو التالي:

الفرع الأول: معايير التدقيق العامة (الشخصية):

- أولاً : معيار التأهيل العلمي والعملية: يجب أن يكون المدقق مؤهلاً لإنجاز التدقيق الاجتماعية، بالإضافة إلى إمكانية أن يستعين المدقق بخبير في الأمور الاجتماعية للعميل إذا لزم الأمر.
- ثانياً : معيار الحياد أو الاستقلالية: ويقصد به أن يكون المدقق محايداً بين الإدارة من جهة و الملاك والعاملين والمستهلكين والمجتمع من جهة أخرى.
- ثالثاً : معيار بذل العناية المهنية اللازمة والمسؤولية المهنية: ويتمثل هذا المعيار في التحديد السليم لموقف المدقق تجاه المشاكل الاجتماعية، وبذل العناية الكاملة أثناء عملية التدقيق الاجتماعية.

الفرع الثاني: معايير العمل الميداني:

وتتمثل هذه المعايير في الآتي :

- أولاً : معيار التخطيط لمهمة التدقيق: من المهم شمول التخطيط على قيام المدقق برسم خطة للتدقيق وتضمينها جزءاً مخصصاً لفحص النواحي الاجتماعية للعميل، ومسك الملفات الخاصة بالتدقيق الاجتماعية، وأن يعتبر من ضمن عناصر ضبط جودة عملية التدقيق قيام المدقق بفحص الأداء الاجتماعي لعميله وألا يرتكب المدقق أي مخالفة مهنية للاشتراطات والالتزامات الاجتماعية.

الفصل النظري الاول التدقيق الاجتماعي

ثانيا : فحص نظام الرقابة الداخلية: يشمل فحص المدقق لنظام الرقابة الداخلية مدى عنايتها بالتدقيق الاجتماعية، ومدى قيام المدقق الداخلي بمهمة فحص نظام الرقابة الداخلية وشمولها للمساهمات الاجتماعية للعميل، وضرورة تدريب المدقق المالي، واكتسابه المهارات اللازمة لممارسة عملية التدقيق الاجتماعية.

ثالثا : أدلة الإثبات: جمع وسائل الإثبات المناسبة والكافية لتصبح أساسا للرأي الذي سيبيده المدقق حول النشاط الاجتماعي للمنظمة، وستكون وسائل الإثبات كثيرة لكثرة الجهات التي يمكن الحصول منها على وسائل إثبات مادية، مثل المساهمين والمستهلكين والجمهور والملاك والمجتمع بصفة عامة، وكثرة إجراءات التدقيق التي يمكن تطبيقها، ويشمل ذلك المصادقات والفحوص الجوهرية والتحليلية، إلى جانب فحوص الالتزام، التي تشمل التزام الموظفين بالمهام الاجتماعية والتزام المدقق بفحصها.

الفرع الثالث: معايير التقرير والإفصاح: إن المدقق ملزم بكتابة تقرير عن فحصه للنشاط الاجتماعي للعميل، يقدم لكل المهتمين، مثل المساهمين والعاملين والعملاء والمجتمع. كما أن التدقيق الاجتماعية مسؤولية إضافية على عاتق المدقق، هدفها التأكد من أن المنظمات التي يقوم بتدقيق حساباتها لديها الخطط اللازمة لحماية البيئة والمحافظة عليها ومنعها من التلوث، وحماية حقوق موظفيها، وعمالها، والمجتمع بشكل عام، وذلك بدراسة أنظمة الشركة والتأكد من فعاليتها(ميلاد رجب اشميلة، مرجع سبق ذكره، ص ص16،18).

كما يمكن القول بأن معايير التدقيق الاجتماعية لإعداد تقرير المدقق تشتمل على:

- مجموعة من المعايير تبين ما يجب أن يشمل عليه تقرير المدقق من حيث نطاق الفحص والعمليات والأنشطة التي خضعت للتقييم والدراسة، هذا بالإضافة إلى إبراز النتائج التي توصل إليها المدقق خلال عملية الفحص والتقييم. وهنا يمكن الاسترشاد بما تم الاتفاق عليه كمعيار لإعداد التقرير في التدقيق الإدارية.
- مجموعة من المعايير ترتبط بما يجب أن يشمل عليه تقرير المدقق عن القوائم والتقارير الاجتماعية. وهنا يمكن الاسترشاد بمعايير إعداد التقرير في حالة التدقيق المالية التقليدية فعلى سبيل المثال:
- يجب أن يبين التقرير ما إذا كانت القوائم والتقارير الاجتماعية قد أعدت وفقا للمعايير المتفق عليها؛
- يجب أن يبين هذا التقرير ما إذا كانت هذه المعايير قد طبقت في الفترة الحالية بنفس طريقة تطبيقها في الفترة السابقة؛
- يجب أن يحوي التقرير على رأي المدقق في القوائم والتقارير الاجتماعية؛
- تعتبر البيانات الواردة في القوائم و التقرير الاجتماعية معبرة تعبيرا كافيا عما تتضمنه هذه القوائم من معلومات طالما لم يشر في التقرير إلى غير ذلك (محمد سمير الصبان، مرجع سبق ذكره، ص455)

الفصل النظري الاول التدقيق الاجتماعي

خلاصة الفصل الأول:

إن ظهور الحاجة إلى التدقيق الاجتماعي جاءت نتيجة ظهور المحاسبة الاجتماعية كأداة لقياس الأداء الاجتماعي للمنشأة واهتمامها بإعداد تقارير وقوائم اجتماعية من جهة، و من جهة أخرى قصور وسائل المراجعة التقليدية عن القيام بمهمة التحقق وتقييم الأداء الاجتماعي للمنشأة، وبمر هذا النوع من التدقيق بعدة مراحل بداية من تحديد المهام وتوزيعها على القائمين بالتدقيق إلى غاية تقديم تقرير التدقيق، كما أنه يركز على عدة مبادئ أساسية تمكنه من تقييم الاداء الاجتماعي للمؤسسة عن طريق مجموعة من المعايير والمؤشرات

الفصل النظري الثاني

الأداء المالي

الفصل النظري الثاني الاداء المالي

تمهيد :

يعتمد نجاح المؤسسة الاقتصادية على أدائها الجيد والفعال من خلال تأثير نظام الرقابة الداخلية عليه وخاصة على أدائها المالي، حيث يمكن قياسه وتقديره بالاعتماد على التدقيق الداخلي كأداة رقابية فعالة، حيث أن التدقيق الداخلي يساهم في كشف الثغرات الموجودة في الأداء المالي للمؤسسة، كما أنه يلعب دورا كبيرا في التدقيق أهداف الأداء المالي من خلال تقدير المدقق الداخلي الذي يكون بمثابة مرجع للمسيرين،

يشغل موضوع الأداء في المؤسسات اهتمام الباحثين والممارسين سواء على المستوى الكلي (الدولة لقطاعات الاقتصادية) أو على المستوى الجزئي (المؤسسات الربحية والأفراد) وهذا الاهتمام يرجع إلى أن البحث عن الأداء الجيد يعتبر مقياس للنجاح، وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين هما:

مبحث الأول : الأداء المالي .

المبحث الثاني : ماهية تقييم الأداء المالي.

المبحث الأول: الأداء المالي.

والأداء يعتبر القاسم المشترك لجميع الجهود المبذولة من قبل الإدارة والعاملين فمعظم البحوث والدراسات في مجال نظرية الإدارة والمؤسسات تهدف إلى إيجاد الآليات والنماذج والفلسفات والنظريات الإدارية القارة عند التطبيق أن تجعل من الأداء حالة تميز المؤسسة عن غيرها وهي تنافس بعضها البعض.

المطلب الأول: مفهوم الأداء

تعريف الأداء

إن تحديد تعاريف ومفاهيم دقيقة المصطلحات والاتفاق عليها من الأهداف التي يصعب تحقيقها ومن بين المصطلحات التي لم تلق تعريفا وحيدا وشاملا مصطلح "الأداء".

إن أصل كلمة أداء ينحدر من اللغة اللاتينية أين توجد كلمة (Performare) التي تعني إعطاء وذلك بأسلوب كلي، الشكل لشيء ما، وبعدها اشتقت اللغة الإنجليزية منها لفظة (performance) و أعطتها معناها. (سالم يسلم محفوظ،،2005،ص132)

قصد بمفهوم الأداء المخرجات أو الأهداف التي تسعى النظام إلى تحقيقها، ولذلك فهو مفهوم يعكس كلا من الأهداف والوسائل اللازمة لتحقيقها، أي أنه مفهوم يربط بين أوجه النشاط وبين الأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها من خلال الأنشطة. (محمد الصغير قريشي،،2011،ص111)

الفصل النظري الثاني الاداء المالي

اختلف مفهوم الأداء باختلاف المدارس والنظريات التي كانت سائدة في كل مرحلة من مراحل التاريخية لتطور الفكر التنظيمي، كما انه يخضع لمجموعة من العوامل يصعب تحديدها وضبطها بدقة بما يسمح بضبط مفهوم، وهذا يتطلب ضرورة التكيف معها بشكل يؤدي إلى تحسين الأداء وبالتالي ضمان استمرارية المنظمة (سنة عبد الكريم خناق، 2005، ص35). ويعد مصطلح الأداء من بين المصطلحات التي لم تحدد لها تعريف موحد لذا لا بد من عرض العديد من التعاريف للوصول إلى المفهوم الذي يناسب البحث، من بين هذه التعاريف:

نعني بأداء الفرد للعمل: قيامه بالأنشطة والمهام المختلفة التي يتكون منها عمله (أحمد صقر عاشور، 1983، ص50).

يعرف الأداء على أنه عبارة عن تحويل المدخلات الخاصة بالتنظيم إلى مخرجات وهو لا يعكس قدرات الفرد لوحده وياً؛ نما يعكس قدرات المؤسسي أيضاً (راوية محمد حسين، ص14).

ويعرفه حنفي محمد سليمان على أنه تحقيق وإتمام المهام المكونة لوظيفة الفرد أو الكيفية التي يحقق أو يشبع به الفرد متطلبات وظيفته (حنفي محمد سليمان، 1999، ص125).

حسب د.ب. روكر (P.D Ruker) يعبر الأداء عن قدرة المؤسسة على استمرارية والبقاء، محققة التوازن بين رضا المساهمين والعمال (الشيخ الداوي، ص218)

حسب بروميلي (Bromily): "الأداء هو انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة للموارد المالي والبشرية واستغلالها بكفاءة وفعالية بصورة تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها"

هذا التعريف يربط الأداء بالإدارة الكفء والفعالة لمختلف موارد المؤسسة التي تمكنها من الوصول إلى أهدافها. ونلاحظ أن هذا التعريف يرتبط الأداء بالرضا الاجتماعي أي بقدرة المؤسسة على اكتساب قبول اجتماعي للأنشطة التي تقوم به. (يوسف، 2007، ص23).

المطلب الثاني: الأداء المالي

قد تعددت المفاهيم المقدمة للأداء المالي نذكر من بين التعريفات ما يلي:

" الأداء المالي هو مدى تحقيق المؤسسة لهامش أمان من خلال قدرتها على تصدي المخاطر وتحدي الصعاب المالية، مما يزيل عنها حالة الإعسار المالي" (عبد الغني دادن، 2007، ص20).

هو تبيان لأثر هيكل التمويل وانعكاس لكفاءة السياسة التمويلية(علاء فرحان طالب، إيمان شيجان المشهداني، 2011، ص68.67).

ويعد الأداء المالي أيضا بأنه وصف لوضع المنشأة الآن وتحديد الاتجاهات التي استخدمتها للوصول إليه من خلال دراسة المبيعات، الإيرادات، الموجودات، المطلوبات وصافي الثروة.

الفصل النظري الثاني الاداء المالي

كما يذكر بأن الأداء المالي يوضح أثر هيكل التمويل على ربحية المنشأة ويعكس كفاءة السياسة التمويلية للمنشأة. (فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمن الدوري، 2011، ص 67-68).

"الأداء المالي يتجسد في قدرة المؤسسة على تحقيق التوازن المالي وتوفير السيولة اللازمة لتسديد ما عليها وتحقيق معدل مردودية جيد وتكاليف منخفضة."

"يكمّن الأداء المالي في فعالية تعبئة واستخدام الوسائل المالية المتاحة." (عبد لغني دادن، 2006، ص 42)

وعليه فإن الأداء المالي هو: "قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها المالية باستخدام الوسائل المالية المتاحة بفعالية."

المطلب الثالث: مكونات الأداء

نظراً لأن مفهوم الأداء المالي يرتبط بمدى نجاح وتحقيق الأهداف فإن تحقيقها يرتبط بمفهومي الكفاءة والفعالية، حيث يمثلان معاً الأداء باعتبارها المكونان الأساسيين له:

- **الفعالية:** تعتبر الفعالية أداة من أدوات الرقابة في المؤسسة وهي معيار يعكس درجة تحقيق الأهداف المسطرة، وتعرف الفعالية على أنها القدرة على تحقيق النشاط المرتقب والوصول إلى النتائج المرتقبة، أو هي قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها الإستراتيجية (صيفي حسينة، 2010، ص 35).

من وجهة نظر روبرت والكر: فإن الفعالية ترتبط بالأهداف الإستراتيجية للمؤسسة، ومن ثم فالفعالية حسبها تتجسد في "قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها الإستراتيجية من نمو المبيعات وتعظيم حصتها السوقية مقارنة بالمنافسة... إلخ، إذا نستنتج مما سبق أن الفعالية تعني عمل الأشياء الصحيحة، كما يمكن من جهة أخرى.

إذن نستنتج مما سبق أن مصطلح الأداء يتعلق بدرجة بلوغ النتائج، أي الفرق بين النتائج المحققة والنتائج المتوقعة، وهي في الوقت نفسه ترتبط بدرجة تحقيق الأهداف، وعليه يمكن القول أنه كلما كانت النتائج المحققة أقرب من النتائج المتوقعة كلما كانت المؤسسة أكثر فعالية والعكس صحيح (الداوي الشيخ، مرجع سابق ص 220).

- **الكفاءة:** اختلفت آراء الكتاب على تعريف الكفاءة: فهناك من يرى أنها قدرة مردودية المؤسسة أي أنها القدرة على القيام بالعمل المطلوب بقليل من الإمكانيات، فالنشاط الكفء هو النشاط الأقل تكلفة. كما أن مفهوم الكفاءة يتصل بالتوازن بين كمية الموارد المستخدمة في المؤسسة وبين كمية النتائج المحققة وتعني الحصول على ما هو كبير نظير ما هو أقل.

وهناك من يرى الكفاءة تشير إلى قدرة المؤسسة على تحويل عناصر المدخلات إلى مخرجات وهي علاقة بين المدخلات والمخرجات، وبالتالي فإن مفهوم الكفاءة ينطوي على عدة جوانب، تتمثل في:

- ضرورة تحديد العلاقات القائمة بين المدخلات والمخرجات بشكل دقيق .
- ضرورة تحديد مواصفات و إجراءات الأداء .

الفصل النظري الثاني الاداء المالي

- تحديد معايير تكلفة الأداء وفقا للمواصفات لا مطلوبة .
 - مقارنة نتائج الأداء الفعلي بالأداء المخطط وفقا للمعايير الموضوعية، وتحديد الفروق التي تعبر عن كفاءة المؤسسة.
- إذا نستنتج مما سبق أن مصطلح الكفاءة تعني عمل الأشياء بطريقة صحيحة، كما جوهر الكفاءة يتمثل في تعظيم النتائج، وتدئة التكاليف (.الداوي الشيخ، مرجع سابق ص ،221).

المطلب الرابع: العوامل المؤثرة في الأداء المالي

إن هناك عدة عوامل تؤثر على أداء الفرد تكون أحيانا خارج سيطرته أو بالأحرى يكون غير قادر على التحكم بها هذه العوامل إما تتعلق به أو بالوظيفة التي يستغلها.(Frederick Herzberg, 1966,p44)

سعى العديد من الباحثين إلى تحديد العوامل المؤثرة في أداء المؤسسة وقد اختلفوا في تحديدها (كل حسب موضوع بحثه) إلا أن أغلبهم إعتد على معيار قدرة المؤسسة على التحكم في هذه العوامل فقسموها إلى: عوامل خاضعة لتحكم المؤسسة والتي تقابل العوامل الداخلية وأخرى غير خاضعة لتحكمها والتي تقابل العوامل الخارجية وهي تكمن فيما يلي:

الفرع الأول : العوامل الداخلية:

وهي تنشأ عن تفاعل بين العناصر الموجودة داخل المؤسسة وبالتالي يمكن لهذه الأخيرة التحكم فيها ونقوم بحصرها في النقاط التالية :

أولا : العوامل التقنية: ترتبط بالعناصر التالية:

- طبيعة الموارد الموجودة داخل المؤسسة و بالضبط تلك التي تستخدم أثناء الإنتاج (إنتاج سلعة أو تقديم خدمة).
- نوعية الخدمة المقدمة من طرف المؤسسة.
- طبيعة التكنولوجيا المستخدمة هل هي بسيطة أو معقدة، مواكبة للتطورات أم غير مواكبة.
- نسبة اعتماد هذه المؤسسة على الآلات مقارنة بالعمال.(محسن حماني، 2016/2017 ص ، 52)

ثانيا : العوامل البشرية: و المتعلقة بالجانب البشري أهمها:

- عامل السن والجنس وقدراته الجسمية والعقلية، والتي تؤثر في مدى استعداد الفرد للعمل والعطاء وبذل الجهد.
- المستوى التعليمي للفرد العامل بالإضافة إلى مدى اكتسابه للمعلومات والمهارات الجديدة التي تمكنه من تطوير قدراته ومهاراته وتجديدها بالإضافة إلى تعديل وتغيير البعض منها وهذا لا يتسنى له إلا من خلال اعتماد المؤسسة التي سيشغل فيها وضع دورات تدريبية.
- رغبة الفرد في العمل الذي يشغل فيه، مما يزيد من دافعيته نحو العمل خاصة عندما تكون لهذا الفرد حاجات يريد اشبعها سواء كانت (بيولوجية، اجتماعية.... الخ)

الفصل النظري الثاني الاداء المالي

- مدى توافق مؤهلات الفرد وكفاءته في العمل مع المستوى الذي يشغله (زرطال لطيفة، 2015/2016، ص.119) بين من خلال ما تم عرضه أن العوامل الداخلية المؤثرة في الأداء هي عوامل خاصة بالبيئة الداخلية للعمال وهي بدورها تنقسم إلى تقنية وبشرية.

الفرع الثاني: العوامل الخارجية:

ونعني بها العوامل والمتغيرات الموجودة في البيئة الخارجية للتنظيم أي خارج المؤسسة، فالمؤسسات الناضجة هي التي تحاول أن تكيف نشاطاتها مع متطلبات هذه البيئة وتكون قابلة لمواجهة التقلبات والتغيرات الموجودة فيها وبهذا تصبح المؤسسة متجددة مواكبة للتطورات الحاصلة غير منغلقة على نفسها وهذا يمكنها من المنافسة والتطوير والاستمرار. (نواف كعنان، 2002، ص261)

مما ورد ذكره يمكن القول أن هذه العوامل تركز على ما هو خارج محيط المؤسسة ويؤثر على المحيط الداخلي لأداء العامل سواء كانت اجتماعية اقتصادية سياسية الخ يسعى دائما للتكيف مع متغيرات العوامل لتحقيق مكانته لها. كما أضاف " مصطفى نجيب شاويش" عوامل أخرى ذات طبيعة إدارية تؤثر في مستوى ونوعية وجودة الأداء والسلوك، يمكن حصرها فيما يلي:

- غياب الأهداف المحددة: فالمنظمات التي تعمل دون أن يكون لها خطط شمولية للأعمال فأنها لا تستطيع أن تقيس ما يحقق من إنجازات أو محاسبة موظفيها على مستوى أدائهم لعدم وجود معايير محددة مسبقة لذلك.
- عدم المشاركة في الإدارة: إن غياب المشاركة وتبادل الأفكار ووضع القرارات والتخطيط بين مختلف مستويات الإدارة ينعكس سلبا على سير العمل والمنظمة ويخلق فجوة وصراعات وانعدام الروح الجماعية والشعورية بالتهميش، لاسيما القيادات الإدارية العليا والموظفين هذا يؤدي إلى تدني الأداء لديهم (حمود بن مطلق العماج، 2002/2003 ، ص67).

- اختلاف مستويات الأداء: هذا بسبب عدم نجاح الأساليب الإدارية التي تربط بين معدلات الأداء الموجودة والمردود المادي والمعنوي المتحصل عليه، فكلما ارتبط مستوى الأداء (أداء الموظف) بالترقيات والعلاوات والحوافز التي يحصل عليها، كلما كانت عوامل التحفيز غير مؤثرة بالعاملين، وهذا يتطلب نظاما متميزا لتقييم أداء العاملين ليتم التمييز بين الأداء العالي والمتوسط والكسول.

- التسبب الإداري: يعني ضياع ساعات العمل في أمور غير منتجة بل قد تكون مؤثرة بشكل سلبي على أداء العاملين، وقد ينشأ نتيجة لأسلوب القيادة أو الإشراف أو الثقافة التنظيمية السائدة في المنظمة. (مصطفى نجيب شاويش، 2005، ص 101)

يتبين من خلال ما تم عرضه أن هذه العوامل إدارية (أي ترتبط بالإدارة) تؤثر بشكل واضح على جودة الأداء فمنها ما تنجم عن غياب الأهداف والبعض الأخر عن عدم المشاركة وأيضا عن اختلاف مستويات ومنها المتعلق بالتسبب الإداري.

الفصل النظري الثاني الاداء المالي

وفي الأخير يمكن القول عما تم ذكره حول العوامل المؤثرة في الأداء، إن من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق أداء فعال، وإن نجاح إي مؤسسة متوقف على مدى إتقان وتفاني الموارد البشرية في العمل، كما قد تؤدي إلى أداء ضعيف وغير مرغوب فيه داخل المؤسسة.

المبحث الثاني : ماهية تقييم الأداء المالي

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى مفهوم تقييم الأداء المالي ثم نتطرق إلى خطوات نجاح عملية التقييم التي تجعل منه عملية جيدة وذات فوائد على المؤسسة، وأخيرا وليس آخرا نتعرض إلى الأسس العامة لتقييم الأداء المالي.

المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي

و قبل التطرق إلى مفهوم تقييم الأداء المالي سنعرض أولا إن تقييم الأداء، وسنحاول الاقتصار على مجموعة منها لإيضاح معناه فيما يلي:

الفرع الأول: تعريف تقييم الأداء:

تقييم الأداء على أنه دراسة نشاط المؤسسة لقياس النتائج المحققة ومقارنتها بالأهداف المرسومة مسبقا وذلك للوقوف على أداء المؤسسة والانحرافات التي قد تحصل بهدف اتخاذ الخطوات اللازمة لمعالجتها(السالم مؤيد، '2003، ص10).

يمكن تعريف تقييم الأداء في ضوء ذلك على أنه "التأكد من كفاية استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام لتحقيق الأهداف المخططة من خلال دراسة مدى جودة الأداء، واتخاذ القرارات التصحيحية لإعادة توجيه مسارات الأنشطة بالمؤسسة بما يحقق الأهداف المرجوة منها(المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2009، ص 121)

هو قيادة فعالة تتولى وضع الأسس والمعايير لتطبيق الخطط والسياسات واتخاذ القرارات وقيم و أخلاقيات العمل لتحقيق التميز، ومنه فتقييم المؤسسي يعكس للدولة أداة القطاع التي تعمل فيه المنظمات(محمود عبد الفتاح رضوان، 2013، ص195، 194)

وبتحليل التعريف السابق نجد أن مجال تقييم الأداء هو جميع الأنشطة داخل المنظمة في ضوء المعلومات الرقابية التي تم التوصل إليها وذلك بهدف التأكد من أن الأنشطة الفعلية تسير نحو ما هو مخطط له، أو اتخاذ القرارات التصحيحية اللازمة في حالة انحراف مسارات بعض الأنشطة عما هو مخطط لها.

الفرع الثاني: تقييم الأداء المالي

يعتبر تقييم الأداء المالي للمؤسسة قياسا للنتائج المحقق أو المنتظرة في ضوء معايير محددة سلفا، تقدم إجراءات ووسائل وطرق القياس لتعريف الوحيد لتحديد ما يمكن قياسه و من ثم فهي تكشف عن أهميتها الإدارة و ذلك للأسباب الآتية :

- تحديد مستوى تحقيق الأهداف من خلال قياس ومقارنة النتائج مما يسمح بالحكم على الفعالية .

الفصل النظري الثاني الاداء المالي

- تحديد الأهمية النسبية بين النتائج و الموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على الكفاءة حيث إن الفعالية تقوم على تحديد أهداف المؤسسة ، في حين ان الكفاءة تقوم على الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة مما يساعد على الوصول إلى تحقيق أهداف المؤسسة (د.السعيد فرحات جمعة،ص30).

يعني تقييم الأداء المالي للمؤسسة تقييم حكما ذو قيمة على إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتاحة لإدارة المؤسسة وعلى طريقة الاستجابة لإشباع رغبات أطرافها المختلفة، ومعنى حربي يعتبر تقييم الأداء المالي للمؤسسة قياسا للنتائج المحققة والمنتظرة على ضوء معايير محددة سلفا. لتحديد ما يمكن قياسه ومن مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية وتحديد أهمية السعي بين النتائج المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة (عاطف أندرواس،2006،ص 24) .

- تقييم وقياس كفاءة الأداء والحكم علي قدرته لتحقيق الأهداف(راوية حسن، محمد سعيد سلطان،2014 ، ص 238)

المطلب الثاني :خطوات تقييم الاداء المالي

تمر عملية تقييم الأداء المالي بمجموعة من الخطوات نلخصها في التالي بالتفصيل:

1- جمع المعلومات الضرورية

حيث تتطلب عملية تقييم الأداء المالي توفير البيانات والمعلومات والتقارير والمؤشرات اللازمة لحساب النسب والمعايير المطلوبة لنشاط المؤسسة، حيث يمكن الحصول عليها من حسابات النتائج والأرباح والخسائر والميزانية ومختلف القوائم المالية والمحاسبية، فجميع هذه المعلومات تخدم عادة عملية تقييم الأداء خلال السنة المعينة، إضافة للمعلومات المتعلقة بالسنوات السابقة والبيانات عن أنشطة المؤسسات المشابهة في القطاع نفسه أو في الاقتصاد الوطني أو مع المؤسسات في الخارج لأهميتها في إجراء المقارنات.

2- تحليل ودراسة البيانات والمعلومات الإحصائية

للقوف على مدى دقتها وصلاحياتها بحساب المعايير والنسب والمؤشرات اللازمة لعملية تقييم الأداء، حيث يتعين توفير مستوى من الموثوقية والاعتمادية في هذه البيانات، وقد يتم الاستعانة ببعض الطرق الإحصائية المعروفة لتحديد مدى موثوقية هذه البيانات.

3- إجراء عملية التقييم

باستخدام المعايير والنسب الملائمة للنشاط الذي تمارسه الوحدة الاقتصادية على أن تشمل عملية تقييم النشاط العام للوحدة أي جمع أنشطة مراكز المسؤولة فيها بهدف التوصل إلى حكم موضوعي ودقيق يمكن الاعتماد عليه.

الفصل النظري الثاني الاداء المالي

4- اتخاذ القرار المناسب على نتائج التقييم

إن نشاط الوحدة يتركز على ضمان الأهداف المخططة وإن الانحرافات التي حصلت في النشاط قد حصرت جميعاً، وبتحديد أسبابها فإن الحلول اللازمة لمعالجة هذه الانحرافات قد اتخذت ووضعت خطط سير نشاط الوحدة نحو الأفضل في المستقبل.

5- تحديد المسؤوليات ومتابعة العمليات التصحيحية للانحراف

إن تحديد المسؤوليات ومتابعة العمليات التصحيحية للانحرافات التي حدثت وتغذية نظام الحوافز وبناتج التقييم وتزويد الإدارات التخطيطية والجهات المسؤولة من المتابعة بالمعلومات والبيانات الناتجة عن عملية التقييم للاستفادة منها في رسم الخطط القادمة وزيادة فعالية المتابعة والرقابة (مجيد جعفر الكرخي، 2010، ص39)

المطلب الثالث: الأسس العامة لتقييم الأداء المالي

ترتكز عملية تقييم الأداء على مجموعة من الأسس العامة أهمها: (بن عمارة نور الدين، مرجع سابق، ص125)

1- تحديد أهداف المؤسسة:

لكل مؤسسة عدد من الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، لذلك ينبغي أولاً تحديد هذه الأهداف ودراساتها للتعرف على مدى دقتها وواقعيتها، ويتمثل التحديد الدقيق لأهداف المؤسسات في ترجمة الهدف العام وتحويله إلى مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تعبر عن أوجه النشاط الرئيسية لناشط المؤسسة واحدة بغض النظر عن أهمية النسبية للمعطاة لكل هدف من أهداف المؤسسة المتعددة، حيث تتغير تلك الأهمية تبعاً لظروف المجتمع وفلسفته الاجتماعية والاقتصادية.

ويجب التنسيق بين الأهداف سواء كانت طويلة الأجل أو قصيرة الأجل مع ضرورة تحديد الفترة الزمنية اللازمة لتحقيق هذه الأهداف، وتحديد الأهمية النسبية لكل هدف ثم وضعه في سلم الأولويات على ضوء الأهداف التي يجب أن تحظى بأكبر قدر من الموارد المتاحة مع ضرورة التنسيق بين الأهداف، بحيث تكون أكثر وضوحاً للمسؤولين عن التنفيذ.

2- وضع الخطط التفصيلية لتحقيق الأهداف:

تمثل هذا الأساس في ضرورة خطط تفصيلية لكل مجال من المجالات تعكس السياسات الخاصة بتحديد الموارد الإنتاجية اللازمة وكيفية الحول عليها من ناحية ثم تحديد أوجه استخدام تلك الموارد بشكل يحقق أقصى استفادة ممكنة من ناحية أخرى. ويقصد بالخطط التفصيلية وضع خطة أو أكثر لكل مجال من مجالات النشاط في المشروع لتحديد الطريق إلى تنفيذ الأهداف المحددة في مجال معين وفي خلال الفترة المحددة له، ويتطلب تعدد الخطط ضرورة التنسيق فيما بينها على ضوء الأهداف الموضوعية حتى يمكن من واقع هذه الخطط وضع الخطة الرئيسية المتكاملة للنشاط.

الفصل النظري الثاني الاداء المالي

3- تحديد مراكز المسؤولية:

تتطلب عملية تقييم الأداء ضرورة تحديد مراكز المسؤولية المختلفة التي تتمثل في الوحدات التنظيمية المختصة بأداء نشاط معين ولها سلطة اتخاذ القرارات الكفيلة بتنفيذ هذا النشاط وفي حدود الموارد الإنتاجية الموضوعة تحت تصرفها، وتتطلب عملية تقييم الأداء كذلك إيضاح اختصاصات كل مراكز المسؤولية ونوع العلاقات التنظيمية التي تربط هذه المراكز ببعضها البعض، ومدى تأثير كل مركز على المراكز الأخرى.

ويستمد التحديد الواضح لمراكز المسؤولية في أي نشاط أهميته من عاملين هما:

إجراء تقييم الأداء على الوجه الأكمل يقتضي تقييم أداء كل مركز من المراكز العامة بالمؤسسة موضوع البحث للحكم على الأداء الداخلي.

إذا اقتضت عملية التقييم على دراسة الأداء الإجمالي للمنظمة فإن تقييم الأداء يشتمل على مدى الأهداف المحددة، وكذلك تفسير الانحرافات عنها، وتحليلها بغرض التعرف على أسبابها والمراكز الإدارية المسؤولة عنها. (بن عمارة نور الدين، مرجع سابق، ص 125)

4- تحديد معايير أداء للنشاط:

تعتبر خطوة تحديد المعايير التي يتم على أساسها تقييم أداء المؤسسة بأكملها، أو تقييم الأداء على مستوى مراكز المسؤولية فيها من أهم الجوانب في عملية التقييم، كما أنها أكثرها صعوبة في الوقت نفسه، وترجع صعوبة هذه الخطوة إلى التعدد الكبير في أنواع وطبيعة الناتج التي يفسر عنها التنفيذ الفعلي لنشاط المؤسسة، وبالتالي تتعدد المعايير والمؤشرات التي يمكن استخدامها لتقييم هذه النتائج، ونظراً لاستحالة استخدام كافة المعايير والمؤشرات المتاحة، لذا كان من الضروري انتقاء المعايير والمؤشرات التي تعبر أصدق تعبير عن مستوى الأداء بالنسبة لكل مركز من مراكز المسؤولية من جهة وبالنسبة للمنظمة ككل من جهة أخرى.

5- توافر جهاز مناسب للرقابة على التنفيذ:

تتطلب عملية تقييم الأداء وجود جهاز لرقابة يختص بمتابعة ومراقبة التنفيذ الفعلي وتسجيل النتائج لاستخدامها في الأغراض الإدارية، ويستمد جهاز الرقابة أهميته من الارتباط الوثيق بين فعالية الرقابة ومدى دقة البيانات المسجلة، إذ تعتمد نتائج التقييم في موضوعيتها ودقتها على دقة جميع البيانات وتسجيلها.

6- تصميم نظام معلومات لمتابعة وحصر البيانات المتعلقة بالأداء الفعلي:

مما لا شك فيه أن نجاح أي عمل يتطلب ضرورة توافر نظام معلومات به، يؤدي إلى انسياب المعلومات والبيانات واتجاهيها (التغذية العادية، التغذية العكسية) ولنجاح عملية تقييم الأداء يتطلب الأمر وجود نظام للمعلومات يعمل على تجميع

الفصل النظري الثاني الاداء المالي

البيانات المتعلقة بنتائج التنفيذ الفعلي حتى يمكن استخدامها كمدخلات للدراسة والتحليل بغرض التوصل إلى النتائج المتعلقة بتقييم أعمال المؤسسة وإدارة التقرير الخاص بذلك.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال ما سبق يمكن القول أن الهدف لأي مؤسسة هو العمل من أجل تحقيق أحسن أداء مالي حيث يعتبر المحرك الرئيسي من أجل التوسع في نشاطها وتتوقف فعالية الأداء المالي للمؤسسة على التحكم الجيد في مختلف وظائفها عن طريق أساليب رقابية محكمة تشمل جميع نشاطات وعمليات المؤسسة ألا وهو التلقيق الاجتماعي الذي يعمل لصالح المؤسسة بتقديم توصيات واقتراحات ورفع فعالية أداء المؤسسات، لتكون مهيأة للمنافسة المحلية والأجنبية.

الفصل التطبيقي

الجانب الميداني للبحث

تمهيد:

بعد التطرق في الفصل السابق إلى مختلف الإجراءات المنهجية المتبعة في الدراسة، سنحاول من خلال هذا الفصل عرض بيانات الدراسة في الجداول الإحصائية ومن ثم تحليلها وتفسيرها بالاستناد إلى ما تم الحصول عليه من خلال دراستنا الميدانية من مختلف مصادر المعلومات ومن ثم الخروج بنتائج حول الموضوع ومناقشتها في ضوء الفرضيات من أجل التأكد من صدق أو عدم صدق هذه الفرضيات ومناقشتها في ضوء الدراسات السابقة، وصولاً إلى النتائج العامة، وأخيراً قمنا بعرض بعض التوصيات والاقتراحات الخاصة بهذه الدراسة والقضايا التي تثيرها، وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث .

1- المبحث الأول: وصف متغيرات البحث وتشخيصها.

2- المبحث الثاني: النتائج و مناقشتها.

3- المبحث الثالث: الاستنتاجات و التوصيات

المبحث الأول: وصف متغيرات البحث وتشخيصها

تم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين رئيسيين ، الأول يتناول الطريقة المستعملة في جمع البيانات من خلال إختيار مجتمع و عينة الدراسة مع تحديد المتغيرات التابعة و المستقلة التي تم تناولها في موضوعنا ، وكذا تحديد نوع البيانات التي جمعت ، أما المطلب الثاني قمنا بتحديد الأدوات المستخدمة في عملية الجمع مع تحديد الأدوات المستخدمة في العملية الإحصائية حسب برنامج SPSS

المطلب الأول : طريقة جمع البيانات

أولاً : مجتمع و عينة الدراسة:

يعتبر مركز البحث العلمي و التقني للمناطق الجافة -بسكرة- مؤسسة عمومية ذات طابع علمي و تكنولوجي حيث تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي وهي تحت وصاية وزارة التعليم العالي و البحث العلمي. حيث أنشئ بموجب المرسوم رقم 478/91 المؤرخ في 14 ديسمبر 1991 حيث كان مقره في الجزائر العاصمة ونظراً لطبيعة مهامه تم تحويله إلى ولاية بسكرة و ذلك في سنة 2000 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 317/2000 المؤرخ في 16 أكتوبر سنة 2000.

تتلخص مهام المركز في :

- إنجاز وتنفيذ برامج علمية وتقنية حول المناطق الجافة أو المهتدة بالصحراء .
- الشروع أو المشاركة في إنجاز بحوث متعددة الاختصاصات حول المناطق الجافة.
- إنشاء بنك للمعلومات العلمية و التقنية حول المناطق الجافة وضمن معالجتها و حفظها و توزيعها.
- المشاركة في الأبحاث بغية مواجهة التغيرات البيئية المؤثرة على الإنسان .

ويعتمد المركز في عمله و القيام بهذه المهام على باحثين دائمين، مستخدمين تقنيين، و موظفين لدعم البحث بالتنسيق مع شبكة الباحثين الشركاء.

وتتلخص أهم أهداف المركز في :

- التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية للمناطق الجافة .
- حماية الموارد المائية و البيولوجية في المناطق الجافة .

الفصل التطبيقي الجانب الميداني للبحث

- مراقبة ظاهرة التصحر و العمل على محاربتها

أقسام البحث: وتنقسم إلى سبعة أقسام:

- قسم تسيير الموارد المائية في المناطق القاحلة و تميمها مكلفة بالقيام بدراسة وأعمال حول:
 - إعداد أدوات تسيير موارد المياه في المناطق القاحلة و تميمها .
- قسم تسيير الموارد الأرضية في المناطق القاحلة و تميمها مكلفة بالقيام بدراسات وأعمال حول:
 - إعداد خرائط التربة الصالحة للاستغلال الزراعي .
 - متابعة ظاهرة ملوحة وتلوث المحيطات الكبرى المروية في المناطق القاحلة.
 - إعداد أدوات التحكم في الري / المياه المصرفة وإعداد معايير لتحسين التربة.
- قسم الموارد البيولوجية في المناطق القاحلة مكلفة بالقيام بدراسات وأعمال بحث حول:
 - المحافظة على كل الموارد الحيوية الحيوانية والنباتية للمناطق القاحلة وتطويرها.
- قسم زراعة النخيل والبيوتكنولوجي و تميم المنتجات الثانوية للنخيل مكلفة حول:
 - المحافظة على ثروة النخيل و تميم المنتجات الثانوية للنخيل .
- قسم مكافحة التصحر وتراكم الرمال مكلفة بدراسة حول:
 - رصد ومتابعة ظاهرة التصحر وتراكم الرمال من خلال شبكة مرصد المناطق السهبية و الصحراوية .
- قسم البيئة والأنظمة البيئية القاحلة و الأخطار المناخية مكلفة بدراسة حول:
 - دراسة الأنظمة الإيكولوجية البيئية للمناطق القاحلة مع الأخذ بعين الاعتبار تأثير التغيرات المناخية.
- قسم التطوير الاقتصادي و الاجتماعي في المناطق القاحلة مكلفة بالقيام بأعمال حول:
 - النشاطات الاقتصادية و تقييم السياسات الاقتصادية العمومية في هذه المناطق .
 - الدراسات والبحوث المكرسة للعلاقات في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية .
 - إعداد أدوات ومعايير التهيئة مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية السكن والهندسة المعمارية في المناطق القاحلة .

الاصدارات العلمية :

- مجلة علمية - كتب علمية - أفلام علمية مصورة - وثائق خرائطية
- بطاقات تقنية .

أما بخصوص العينة فتتكون من الموظفين ذو مستويات جامعية سواء كانوا باحثين أو إداريين في المركز بسكرة و البالغ عددهم 117 موظف ، حيث تم توزيع الإستبيان على أغلبية أفراد مجتمع الدراسة و قد تم استرداد 32 استبيان ،

ثانيا : متغيرات الدراسة

• المتغير المستقل: وهو التدقيق الاجتماعي و الذي يشمل :

D1 = تطبيق التدقيق الاجتماعي ، D2 = التعدد ، D3 = شامل ، D4 = مقارن، D5 = منتظم، D6 = مراجعة

الفحص، D7 = الإفصاح.

• المتغير التابع : و هي الاداء المالي و تشمل على (DD1 = الكفاءة ، DD2 = الفعالية)

الفصل التطبيقي الجانب الميداني للبحث

ثالثا : طريقة جمع البيانات

تم الاعتماد على نوعين من البيانات :

• البيانات الأولية:

ذلك بالبحث في الجانب الميداني بتوزيع الاستبيان لتجميع المعلومات الميدانية اللازمة لموضوع البحث ، و تفرغها و تحليلها باستخدام برنامج SPSS مع استخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة و مؤشرات تدعم موضوع الدراسة

• البيانات الثانوية

تمت مراجعة الدوريات و المذكرات المتعلقة بالموضوع قيد الدراسة ، و التي تتعلق بالتعرف على التدقيق الاجتماعي و دوره في التأثير على الأداء المالي في المؤسسة، و أية مراجع قد يرى الباحث أنها تسهم في إثراء الدراسة بشكل علمي ، بالإضافة إلى مراجعة الموقع الإلكتروني الرسمي للمركز البحث العلمي و التقني للمناطق الجافة بسكرة.

المطلب الثاني : أدوات جمع الدراسة

أولا : الأدوات المستخدمة في الجمع

من أجل إجراءات الدراسة الميدانية و جمع مختلف البيانات و المعلومات أعتمد الباحث على إستمارة الإستبيان التي تعتبر من أهم وسائل جمع البيانات ، لذلك تمت بالإستعانة لمعرفة آرائهم في تطبيق التدقيق الاجتماعي ، ومدى تأثيره على الأداء المالي ، حيث تحتوي الإستمارة على 29 سؤال كما موضح في الملحق رقم 01 ، حيث تم إعداد الإستمارة على النحو التالي :

- إعداد إستبيان أولي من أجل إستخدامها في جمع البيانات و المعلومات
- عرض الإستبيان على المشرف من أجل إختبار مدى ملائمتها لجمع البيانات و الأخذ بتوجيهاته.
- توزيع الإستبيان على معظم أفراد العينة لجمع البيانات اللازمة للدراسة خلال الفترة 2021/05/29 إلى غاية 2021/06/03

بناء الإستبيان :

صمم الإستبيان بطريقة مبسطة و أحتوى على أسئلة واضحة و سهلة ، كما كانت الإجابة على الأسئلة وفق منهج الإجابات المغلقة وهذا من أجل تسهيل عملية تحليل النتائج ، حيث تضمنت الإستمارة على مايلي :

مقدمة الدراسة :

تعد مقدمة الإستبيان حسب العديد من الدراسات و الأبحاث ضرورية في الإستبيان ، وكانت مقدمتنا عبارة عن رسالة وجهت للموظفين العاملين بالمركز بسكرة ، و تحديد الهدف من الدراسة المتمثل في معرفة أثر التدقيق الاجتماعي على الأداء المالي في المؤسسة.

محتوى الدراسة :

تم تقسيم الإستبيان إلى جزئين كما يلي :

- الجزء الأول : يتكون من البيانات الشخصية لعينة الدراسة و يحتوي على 5 فقرات.
- الجزء الثاني : يتمثل في محورين هما التدقيق الاجتماعي و الأداء المالي للمؤسسة ، و تم تقسيم بعد الأول سبعة أبعاد كمايلي :

• المحور الأول : التدقيق الاجتماعي

- البعد الأول : يتعلق بتطبيق التدقيق الاجتماعي = D1 يتكون من 03 فقرات
- البعد الثاني : يتعلق بالتعدد = D2 يتكون من 03 فقرات

الفصل التطبيقي الجانب الميداني للبحث

- البعد الثالث: يتعلق بشامل D3= يتكون من 03 فقرات
- البعد الرابع: يتعلق بمقارن D4= يتكون من 03 فقرات
- البعد الخامس: يتعلق منتظم D5= يتكون من 03 فقرات
- البعد السادس: يتعلق مراجعة الفحص D6= يتكون من 03 فقرات
- البعد السابع: يتعلق بالإفصاح D7= يتكون من 03 فقرات

● المحور الثاني : الأداء المالي

- البعد الأول: يتعلق بالكفاءة يتكون من 04 فقرات
- البعد الثاني: يتعلق بالفعالية يتكون من 04 فقرات

ثانيا : المعالجات الإحصائية المستخدمة في الدراسة

تم تفرغ البيانات و تحليلها من خلال برنامج SPSS الإحصائي و تم استخدام الاختبارات الإحصائية التالية :

- النسب المئوية للبيانات الشخصية لمعرفة خصائص العينة .
- إختبار ألفا كرونباخ لمعرفة ثبات فقرات الاستبيان.
- المتوسط الحسابي ، الإنحراف المعياري لتحديد أهمية الدراسات و مدى إستجابة أفراد العينة تجاه أبعاد ومحاور الدراسة
- إختبار معامل t لمتوسط العينة الواحدة One sample T test
- مصفوفة الارتباطات لبيرسون لمعرفة العلاقات الإرتباطية بين متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة
- تحليل معامل الإنحدار المتعدد و البسيط
- **المبحث الثاني : النتائج و المناقشة.**

في هذا المبحث تم تناول نتائج الدراسة المتحصل عليها و مناقشتها من خلال التطرق للنسب المئوية لعينة الدراسة لمعرفة خصائص و سمات العينة ، و كذا التأكد من ثبات فقرات الإستبيان حسب طريقة ألفا كرونباخ ، إضافة إلى تحليل فقرات الإستبيان و مناقشتها لتأكيد صحته فرضيات الدراسة من عدمها.

المطلب الأول : نتائج الدراسة

أولا : خصائص و سمات عينة الدراسة

● الجنس :

تتكون العينة المدروسة من 32 فردا بحيث يتضح لنا أن الجنس الغالب على هذه الدراسة هم الأناث بنسبة 53.1% ، في المقابل عادت نسبة الذكور 46.9% ، كما يوضح الجدول رقم (01)

الجدول رقم (02) : توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس

النسبة المئوية	التكرار	الجنس
53.1	17	أنثى
46.9	15	ذكر
100.0	32	المجموع

المصدر : من إعداد الطالب بناء على نتائج SPSS

الفصل التطبيقي الجانب الميداني للبحث

• العمر :

تم تقسيم أفراد العينة المدروسة إلى أربعة فئات عمرية حيث نجد 6.3% من عينة الدراسة هم أقل من 30 سنة، و 40.6% من عينة الدراسة تراوحت أعمارهم من (30 سنة-39 سنة ، و 43.8% من عينة الدراسة تراوحت أعمارهم من (40 سنة-49 سنة) ، و 9.4% من عينة الدراسة هم فئة 50 سنة فما أكثر ، ويتضح من خلال النسب الموضحة أن الفئة ما بين (40 سنة - 49 سنة) تحتل المرتبة الأولى مقارنة بالأعمار الأخرى ، كما هو موضح في الجدول رقم (03) ، وهذا ما يبين أن معظم هاته الفئة هم من ذوي الخبرة العالية وهذا يدل على أن المؤسسة تستشرف مستقبل واعد بالنجاحات .

الجدول رقم (03) : توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر

النسبة المئوية	التكرار	السن
6.3	2	أقل من 30 سنة
40.6	13	من 30 الى أقل من 39 سنة
43.8	14	من 40 الى أقل من 49 سنة
9.4	3	أكبر من 50 سنة
100.0	32	المجموع

المصدر : من إعداد الطالب بناء على نتائج SPSS

• التأهيل العلمي :

يبين الجدول رقم (04) أن 34.4% من عينة الدراسة مؤهلهم العلمي ماستر ، و 21.9% من عينة الدراسة مؤهلهم العلمي دكتوراه ، و 18.8% من عينة الدراسة مؤهلهم العلمي ليسانس ، و 12.5% من عينة الدراسة مؤهلهم العلمي دراسات أخرى ، و 9.4% من عينة الدراسة مؤهلهم العلمي مهندس ، و 3.1% من عينة الدراسة مؤهلهم العلمي ماجستير ، و يبين هذا أن أفراد العينة هم من حملة الشهادة الجامعية ليسانس و الدراسات العليا ، و هذا مؤشر هام جدا على توفر عنصر المعرفة مما قد يساهم في كفاءة العاملين و إنجاز المهام المتعلقة بوظائفهم

الجدول رقم (04) : توزيع عينة الدراسة حسب التأهيل العلمي

النسبة المئوية	التكرار	التأهيل العلمي
12.5	4	أخرى
21.9	7	دكتوراه
18.8	6	ليسانس
3.1	1	ماجستير
34.4	11	ماستر
9.4	3	مهندس
100.0	32	المجموع

المصدر : من إعداد الطالب بناء على نتائج SPSS

الفصل التطبيقي الجانب الميداني للبحث

• الصنف :

تتكون العينة المدروسة من 32 فردا بحيث يتضح لنا أن الصنف الغالب على هذه الدراسة هم الإداريين بنسبة 65.6% ، في المقابل عادلت نسبة الباحثين 34.4% ، كما يوضح الجدول رقم (05)

الجدول رقم (05) : توزيع عينة الدراسة حسب الصنف

الصنف	التكرار	النسبة المئوية
الإداريين	21	65.6
الباحثين	11	34.4
المجموع	32	100.0

المصدر : من إعداد الطالب بناء على نتائج SPSS

• سنوات الخبرة :

يبين الجدول رقم (06) أن 21.9% من عينة الدراسة بلغت سنوات خبرتهم أقل من 05 سنوات ، و 37.5% من عينة الدراسة بلغت سنوات خبرتهم من (05-10 سنوات) ، و 25% من عينة الدراسة بلغت سنوات خبرتهم من (11-15 سنوات) ، و 15.6% من عينة الدراسة بلغت سنوات خبرتهم 15 سنة فأكثر ، و هذا يدل على أن أغلب عينة الدراسة كانت خبرتهم الوظيفية متقاربة ، وهذا مؤشر على حفاظ المؤسسة على موظفيها وإستقرارهم بوظائفهم و عدم هروبهم من المؤسسة

شكل رقم (06) : توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 5 سنة	7	21.9
من 5 الى أقل من 10 سنة	12	37.5
من 11 الى أقل من 15 سنة	8	25.0
أكثر من 15 سنة	5	15.6
المجموع	32	100.0

المصدر : من إعداد الطالب بناء على نتائج SPSS

ثانيا : ثبات فقرات الإستبيان

تم إجراء خطوات الثبات على العينة حسب معامل ألفا كرونباخ

• طريقة ألفا كرونباخ

لإجراء إختبار الثبات بمصدقية أسئلة الإستبيان نستخدم معامل الثبات ألفا كرونباخ كعامل للثبات ، يأخذ قيما تتراوح بين الصفر و الواحد ، فإذا لم يكن هناك ثبات في البيانات فإن قيمة المعامل تكون مساوية للصفر (00) ، و على العكس

الفصل التطبيقي الجانب الميداني للبحث

إذا كان هناك ثبات تام في البيانات فإن قيمة المعامل تكون مساوية للواحد (01) ، و الجدول رقم (07) يبين معامل الثبات ألفاكرونباخ.

جدول رقم (07) يبين معامل الثبات و الصدق للإستبيان

ألفاكرونباخ	عدد الفقرات
940	29

المصدر : من إعداد الطالب بناء على نتائج SPSS

من خلال الجدول السابق نجد أن معامل الثبات مرتفع و موجب الإشارة (0.94) أي ما يعادل 94% ، و بالتالي يمكننا القول أن أداة الدراسة تمتاز بثبات مما يعني إمكانية الاعتماد على الإستبيان في قياس المتغيرات المدروسة و بالتالي إمكانية تعميم نتائج الإستبيان على مجتمع الدراسة .

ثالثا : عرض نتائج الوصف الإحصائي لأبعاد الإستبيان :

- الوصف الإحصائي لأبعاد الإستبيان :

قمنا بحساب المتوسطات الحسابية و الإنحرافات المعيارية لإجابات جميع أسئلة الإستبيان حسب كل بعد ، و بناء على قيمة المتوسط الحسابي بإستخدام مقياس ليكرت الثلاثي كما يوضح الجدول (08) ، نستطيع منه دراسة العلاقة بين المحاور و معرفة أي المحورين الأقوى إرتباطا أو الأقل إرتباطا .

الجدول رقم (08) يوضح مقياس ليكرت الثلاثي

الترتيب	الرأي
1	غير موافق تماما
2	غير موافق
3	محايد
4	موافق
5	موافق تماما

المصدر : عز عبد الفتاح ، مقدمة الإحصاء الإستدالي spss ، الجزء الثالث ، ص538

ولتحديد قيم المتوسط الحسابي ، يتم ذلك من خلال إيجاد المدى كما يلي : المدى = أكبر قيمة - أصغر قيمة (5-1=4)
تم قسمة المدى على عدد الفئات (5/4 = 0.8) و بعد ذلك يضاف 0.8 إلى الحد الأدنى للمقياس (0.8 + 1 الحد الأدنى للمقياس = 1.8) كما هو موضح في الجدول رقم (09)

الفصل التطبيقي الجانب الميداني للبحث

جدول رقم (09) : معايير تحديد الإتجاه

الاتجاه	المدى
غير موافق	من 1.00 إلى 1.8
	من 1.8 إلى 2.6
محايد	من 2.6 إلى 3.4
موافق	من 3.4 إلى 4.2
	من 4.2 إلى 5

المصدر : من إعداد الطالب

- عرض نتائج المتوسط الحسابي و الإنحراف المعياري مع تحديد إتجاه العينة

جدول رقم (10) : تحليل فقرات مجال محور التدقيق الاجتماعي

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الاتجاه العام
أ	D1 - تطبيق التدقيق الاجتماعي	2.8906	.80055	محايد
01	يوجد وعي بأهمية التدقيق الاجتماعي داخل المؤسسة.	2.66	1.066	محايد
02	يساعد التدقيق الاجتماعي المؤسسة على الالتزام بالأنظمة ذات العلاقة بالنشاط الاجتماعي.	3.53	.842	موافق
03	تتوفر لدى المدقق المعرفة الكافية بالتشريعات التي تطبق على نشاطات المؤسسة عند ممارسة التدقيق الاجتماعي .	3.13	.833	محايد
ب	D2 = التعداد	3.062	0.692	محايد
04	يشمل التدقيق الاجتماعي كل أطراف أصحاب المصلحة.	3.06	0.878	محايد
05	يعكس التدقيق الاجتماعي وجهة نظر أصحاب المصلحة الداخليين.	2.97	0.822	محايد
06	يعكس التدقيق الاجتماعي وجهة نظر أصحاب المصلحة الخارجيين.	3.06	0.840	محايد
ج	D3 = شامل	3.718	0.851	موافق
07	يمكن التدقيق الاجتماعي المؤسسة من تحسين أدائها الاجتماعي كل سنة.	3.72	0.888	موافق
08	يساهم التدقيق الاجتماعي داخل المؤسسة في تحسين الأداء البيئي للمؤسسة.	3.66	0.937	موافق
09	يساهم التدقيق الاجتماعي داخل المؤسسة في تحسين أداء	3.71	0.902	موافق

الفصل التطبيقي الجانب الميداني للبحث

			المؤسسة اتجاه المجتمع.	
د	موافق	0.874	3.656	D4 =مقارن
10	موافق	0.924	3.72	يساهم التدقيق الاجتماعي في رفع أداء المؤسسة .
11	موافق	07979	3.68	يساهم التدقيق الاجتماعي من تمكين المؤسسة من تتبع أدائها كل سنة.
12	موافق	0.989	3.61	يساهم التدقيق الاجتماعي من تمكين المؤسسة من مقارنة أدائها مع أداء المؤسسات الأخرى.
هـ	محايد	0.800	3.062	D5=منتظم
13	محايد	1.047	3.00	يطبق التدقيق الاجتماعي داخل المؤسسة حسب الحاجة.
14	محايد	0.931	3.31	ينفذ التدقيق الاجتماعي داخل المؤسسة بشكل منتظم.
15	محايد	0.978	3.10	تلتزم المؤسسة بتطبيق التدقيق الاجتماعي دوريا.
و	محايد	0.879	3.234	D6 =مراجعة الفحص
16	محايد	0.808	3.16	توجد استقلالية للمدقق الاجتماعي الداخلي.
17	محايد	0.856	3.09	تتسم تقارير المدقق الاجتماعي بالموضوعية.
18	محايد	1.203	3.31	تستعين المؤسسة بمدققين خارجيين.
ي	محايد	1.042	2.843	D7=الإفصاح
19	محايد	0.856	3.09	يتم إعداد تقارير اجتماعية و الإفصاح عنها .
20	محايد	1.203	3.31	نتائج التدقيق الاجتماعي معلنة لمختلف العاملين في المؤسسة.
21	محايد	1.058	2.91	نتائج التدقيق الاجتماعي معلنة للمختلف الفاعلين الخارجيين.

المصدر : من إعداد الطالب بناء على نتائج SPSS

- أ- تطبيق التدقيق الاجتماعي :
- في الفقرة رقم (01) بلغ المتوسط الحسابي 2.66 و هو أكبر من 2.6 و أقل من 3.4 ، و الإنحراف المعياري يساوي 1.066 ، وهذا يعكس عدم إلمام بالفكرة لأفراد العينة تجاه العبارة لذلك تصنف ضمن خيار (محايد) ، مما يدل على أن سياسة المؤسسة في تطبيق التدقيق الاجتماعي غير واضحة.
 - في الفقرة رقم (02) بلغ المتوسط الحسابي 3.53 و هو أكبر من 3.4 و أقل من 4.2 ، الانحراف المعياري يساوي 0.842 وهذا يعكس النظرة الإيجابية لأفراد العينة تجاه العبارة لذلك تصنف ضمن خيار (موافق) ، مما يدل على أن المؤسسة تقوم بتطبيق التدقيق الاجتماعي لأنه يساعدها على الالتزام بالأنظمة ذات العلاقة بالنشاط الاجتماعي.
 - في الفقرة رقم (03) بلغ المتوسط الحسابي 3.13 و هو أكبر من 2.6 و أقل من 3.4 ، الإنحراف المعياري يساوي 0.833 وهذا يعكس عدم إلمام بالفكرة لأفراد العينة تجاه العبارة لذلك تصنف ضمن خيار (محايد) ، مما يدل على أن سياسة المؤسسة في تطبيق التدقيق الاجتماعي غير واضحة.

الفصل التطبيقي الجانب الميداني للبحث

بصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات في بعد تطبيق التدقيق الاجتماعي يساوي 2.8906 و هو أكبر من 2.6 و أقل من 3.4 و الإنحراف المعياري يساوي 0.80055، لذلك تصنف ضمن خيار (محايد)، مما يدل على تقارب آراء العينة ، وأن عملية تطبيق التدقيق الاجتماعي في سياسة المؤسسة غير واضحة وغير جادة وأن أفراد العينة في الفقرة الثانية وافق على الالتزام بالأنظمة ذات النشاط الاجتماعي.

ب- التعداد:

- في الفقرة رقم (04) بلغ المتوسط الحسابي 3.06 و هو أكبر من 2.6 و أقل من 3.4 ، و الإنحراف المعياري يساوي 0.878 ، وهذا يعكس عدم إلمام بالفكرة لأفراد العينة تجاه العبارة لذلك تصنف ضمن خيار (محايد) ، مما يدل على أن سياسة المؤسسة في تطبيق التدقيق الاجتماعي اتجاه أصحاب المصالح غير واضحة.
- في الفقرة رقم (05) بلغ المتوسط الحسابي 2.97 و هو أكبر من 2.6 و أقل من 3.4 ، الانحراف المعياري يساوي 0.822 وهذا يعكس عدم إلمام بالفكرة لأفراد العينة تجاه العبارة لذلك تصنف ضمن خيار (محايد) ، مما يدل على أن المؤسسة لا تأخذ بوجهة نظر أصحاب المصلحة الداخليين .
- في الفقرة رقم (06) بلغ المتوسط الحسابي 3.06 و هو أكبر من 2.6 و أقل من 3.4 ، الإنحراف المعياري يساوي 0.840 وهذا يعكس عدم إلمام بالفكرة لأفراد العينة تجاه العبارة لذلك تصنف ضمن خيار (محايد) ، مما يدل على أن المؤسسة لا تهتم بوجهة نظر أصحاب المصلحة الخارجيين .
- بصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات في بعد التعداد يساوي 3.062، و هو أكبر من 2.6 و أقل من 3.4 و الإنحراف المعياري يساوي 0.6927، لذلك تصنف ضمن خيار (محايد)، مما يدل على تقارب آراء العينة حول عدم اهتمام المؤسسة بتحسين الاداءها من الناحية الاجتماعية والبيئية والثقافية اتجاهها المجتمع و أصحاب المصالح الداخليين و الخارجيين إلا في إطار ما يفرضه القانون .

ج- شامل:

- في الفقرة رقم (07) بلغ المتوسط الحسابي 3.72 و هو أكبر من 3.4 و أقل من 4.2 ، و الإنحراف المعياري يساوي 0.888 ، وهذا يعكس النظرة الايجابية لأفراد العينة تجاه العبارة لذلك تصنف ضمن خيار (موافق) ، مما يدل على أن تطبيق التدقيق الاجتماعي يمكن المؤسسة من تحسين أداءها كل سنة.
- في الفقرة رقم (08) بلغ المتوسط الحسابي 3.66 و هو أكبر من 3.4 و أقل من 4.2 ، الانحراف المعياري يساوي 0.937 وهذا يعكس النظرة الايجابية لأفراد العينة تجاه العبارة لذلك تصنف ضمن خيار (موافق) ، مما يدل على أن المؤسسة تهتم بتحسين أداءها البيئي .
- في الفقرة رقم (09) بلغ المتوسط الحسابي 3.71 و هو أكبر من 3.4 و أقل من 4.2 ، الإنحراف المعياري يساوي 0.902 وهذا يعكس النظرة الايجابية لأفراد العينة تجاه العبارة لذلك تصنف ضمن خيار (موافق) ، مما يدل على أن المؤسسة تهتم بتحسين أداءها اتجاه المجتمع.
- بصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات في بعد شامل يساوي 3.71، و هو أكبر من 3.4 و أقل من 4.2 و الإنحراف المعياري يساوي 0.851، لذلك تصنف ضمن خيار (موافق)، مما يدل على تقارب آراء العينة وعدم التشتت حول اهتمام المؤسسة بتحسين أداءها كل سنة من الناحية الاجتماعية والبيئية والثقافية اتجاهها المجتمع .

الفصل التطبيقي الجانب الميداني للبحث

د- مقارنة:

- في الفقرة رقم (10) بلغ المتوسط الحسابي 3.72 وهو أكبر من 3.4 و أقل من 4.2 ، و الإنحراف المعياري يساوي 0.924 ، وهذا يعكس النظرة الايجابية لأفراد العينة تجاه العبارة لذلك تصنف ضمن خيار (موافق) ، مما يدل على أن تطبيق التدقيق الاجتماعي يمكن المؤسسة من رفع أداءها.
 - في الفقرة رقم (11) بلغ المتوسط الحسابي 3.68 و هو أكبر من 3.4 و أقل من 4.2 ، الانحراف المعياري يساوي 0.979 وهذا يعكس النظرة الايجابية لأفراد العينة تجاه العبارة لذلك تصنف ضمن خيار (موافق) ، مما يدل على أن تطبيق التدقيق الاجتماعي يمكن المؤسسة من تتبع أداءها كل سنة .
 - في الفقرة رقم (12) بلغ المتوسط الحسابي 3.61 و هو أكبر من 3.4 و أقل من 4.2 ، الإنحراف المعياري يساوي 0.989 وهذا يعكس النظرة الايجابية لأفراد العينة تجاه العبارة لذلك تصنف ضمن خيار (موافق) ، مما يدل على رضا العينة على التدقيق الاجتماعي لانه يمكن المؤسسة من مقارنة أداءها مع أداء المؤسسات الأخرى.
- بصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات في بعد مقارنة يساوي 3.656، وهو أكبر من 3.4 و أقل من 4.2 و الإنحراف المعياري يساوي 0.874، لذلك تصنف ضمن خيار (موافق)، مما يدل على تقارب آراء العينة وعدم التشتت حول اهتمام المؤسسة بتحسين أداءها ومقارنته بأداء المؤسسات المماثلة من حيث تطبيق النشاطات الاجتماعية و الثقافية والبيئية و رضى العملاء و رفع أداءها من سنة إلى أخرى.

هـ - منتظم:

- في الفقرة رقم (13) بلغ المتوسط الحسابي 3.00 وهو أكبر من 2.6 و أقل من 3.4 ، و الإنحراف المعياري يساوي 1.047 ، لذلك تصنف ضمن خيار (محايد) ، وهذا يعكس النظرة المحايدة لأفراد العينة تجاه العبارة حسب الحاجة.
 - في الفقرة رقم (14) بلغ المتوسط الحسابي 3.31 و هو أكبر من 2.6 و أقل من 3.4 ، الانحراف المعياري يساوي 0.931 ، لذلك تصنف ضمن خيار (محايد) ، وهذا يعكس النظرة المحايدة لأفراد العينة تجاه العبارة لان هناك تشكيك في الالتزام بشكل منتظم .
 - في الفقرة رقم (15) بلغ المتوسط الحسابي 3.10 و هو أكبر من 2.6 و أقل من 3.4 ، الإنحراف المعياري يساوي 0.978 وهذا يعكس النظرة المحايدة لأفراد العينة تجاه العبارة لذلك تصنف ضمن خيار (محايد) ، مما يدل على أن هناك تشكيك في الالتزام بتدقيق دوريا .
- بصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات في بعد منتظم يساوي 3.062، وهو أكبر من 2.6 و أقل من 3.4 و الإنحراف المعياري يساوي 0.800، لذلك تصنف ضمن خيار (محايد)، مما يدل على تقارب آراء العينة وعدم التشتت حول البعد لان هناك تشكيك بالالتزام بالعملية التدقيق بشكل منتظم ودوري.

و - مراجعة الفحص:

- في الفقرة رقم (16) بلغ المتوسط الحسابي 3.16 وهو أكبر من 2.6 و أقل من 3.4 ، و الإنحراف المعياري يساوي 0.808 ، وهذا يعكس النظرة المحايدة لأفراد العينة تجاه العبارة ، لذلك تصنف ضمن خيار (محايد) ، مما يدل على عدم الامام بالدور الذي يؤديه المدقق الاجتماعي الداخلي .

الفصل التطبيقي الجانب الميداني للبحث

- في الفقرة رقم (17) بلغ المتوسط الحسابي 3.09 و هو أكبر من 2.6 و أقل من 3.4 ، الانحراف المعياري يساوي 0.856 ، وهذا يعكس النظرة المحايدة لأفراد العينة تجاه العبارة، لذلك تصنف ضمن خيار (محايد) ، مما يدل على عدم اطلاعهم بنتائج التقرير المدقق الاجتماعي .
- في الفقرة رقم (18) بلغ المتوسط الحسابي 3.31 و هو أكبر من 2.6 و أقل من 3.4 ، و الانحراف المعياري يساوي 1.203 وهذا يعكس النظرة المحايدة لأفراد العينة تجاه العبارة لذلك تصنف ضمن خيار (محايد) ، مما يدل على أن المؤسسة لا تستعين بمدققين خارجيين لأنه لا توجد نتائج ملموسة.
- بصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات في بعد مراجعة الفحص يساوي 3.234، و هو أكبر من 2.6 و أقل من 3.4 و الانحراف المعياري يساوي 0.879، لذلك تصنف ضمن خيار (محايد)، مما يدل على عدم الامام بالدور الذي يؤديه المدقق الاجتماعي الداخلي وعلى عدم الاطلاع على نتائج التقرير ولا توجد أي نتائج للمدقيق الخارجي.

ي- الإفصاح:

- في الفقرة رقم (19) بلغ المتوسط الحسابي 3.09 و هو أكبر من 2.6 و أقل من 3.4 ، و الانحراف المعياري يساوي 0.856 ، وهذا يعكس النظرة المحايدة لأفراد العينة تجاه العبارة ،لذلك تصنف ضمن خيار (محايد) ، مما يدل على أن المؤسسة لا تقوم بإعداد التقارير الاجتماعية وحتى وان كانت فلا تقوم بالإفصاح عنها.
- في الفقرة رقم (20) بلغ المتوسط الحسابي 3.31 و هو أكبر من 2.6 و أقل من 3.4 ، الانحراف المعياري يساوي 1.203 ، وهذا يعكس النظرة المحايدة لأفراد العينة تجاه العبارة، لذلك تصنف ضمن خيار (محايد) ، مما يدل على ان المؤسسة لا تقوم بعملية الإعلان عن نتائج التدقيق الاجتماعي لمختلف العاملين في المؤسسة.
- في الفقرة رقم (21) بلغ المتوسط الحسابي 2.91 و هو أكبر من 2.6 و أقل من 3.4 ، و الانحراف المعياري يساوي 1.058 وهذا يعكس النظرة المحايدة لأفراد العينة تجاه العبارة لذلك تصنف ضمن خيار (محايد) ، مما يدل على ان المؤسسة لا تقوم بعملية الإعلان عن نتائج التدقيق الاجتماعي لمختلف الفاعلين الخارجيين.
- بصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات في بعد الإفصاح يساوي 2.843، و هو أكبر من 2.6 و أقل من 3.4 و الانحراف المعياري يساوي 1.042، لذلك تصنف ضمن خيار (محايد)، مما يدل على أن المؤسسة لا تقوم بعملية الإفصاح عن نتائج التدقيق الاجتماعي لمختلف الفاعلين الداخليين و الخارجيين.

جدول رقم (11) : تحليل فقرات مجال محور التدقيق الاجتماعي ككل

الإتجاه العام	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة
محايد	0.661	3.233	جميع فقرات المحور الأول : التدقيق الاجتماعي

المصدر : من إعداد الطالب بناء على نتائج SPSS

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة المتوسط الحسابي الإجمالي لمحور التدقيق الاجتماعي يساوي 3.233 و هو أكبر من 2.6 و أقل من 3.4 و الانحراف المعياري يساوي 0.661 لذلك تصنف ضمن خيار (محايد) ، مما يدل على عدم توفر متطلبات التدقيق الاجتماعي الذي يساهم في تحقيق الاداء المالي لدى مؤسسة

الفصل التطبيقي الجانب الميداني للبحث

جدول رقم (12) : تحليل فقرات مجال محور الأداء المالي

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الإتجاه العام
أ	DD1 = بعد الكفاءة	3.515	0.701	موافق
22	تعمل الكفاءة على تحقيق الأهداف في المؤسسة..	3.87	0.730	موافق
23	تعمل المؤسسة على اعتماد مبدأ الكفاءة في العمل..	3.34	0.971	محايد
24	تتميز خطط المؤسسة في الأداء المالي بالدقة العالية..	2.97	0.861	محايد
25	تمتلك المؤسسة من الكفاءة العالية.	3.13	0.957	محايد
ب	DD2 = بعد الفعالية	3.531	0.761	موافق
26	تتمتع المؤسسة بالفعالية كونها مقياس لنجاح وتقدم.	3.03	0.983	محايد
27	يتم تقييم الأداء بناء على معايير واضحة	3.16	0.954	محايد
28	مساهمة الأساليب الإدارية في فعالية الأداء المالي الخارجيين.	3.41	0.911	موافق
29	الشعور بالرضا يدفع العاملين الى بذل مزيد من الجهد.	4.00	0.894	موافق

المصدر : من إعداد الطالب بناء على نتائج SPSS

أ- الكفاءة:

- في الفقرة رقم (22) بلغ المتوسط الحسابي 3.87 و هو أكبر من 3.4 و أقل من 4.2 ، و الانحراف المعياري يساوي 0.730 ، وهذا يعكس النظرة الايجابية لأفراد العينة تجاه العبارة ،لذلك تصنف ضمن خيار (موافق) ، مما يدل على أن المؤسسة تؤمن بمبدأ الكفاءة تحقق أهداف المؤسسة.
 - في الفقرة رقم (23) بلغ المتوسط الحسابي 3.34 و هو أكبر من 2.6 و أقل من 3.4 ، الانحراف المعياري يساوي 0.971 ، وهذا يعكس النظرة المحايدة لأفراد العينة تجاه العبارة، لذلك تصنف ضمن خيار (محايد) ، مما يدل على ان العينة لا تؤمن بأن المؤسسة تعتمد على مبدأ الكفاءة في العمل.
 - في الفقرة رقم (24) بلغ المتوسط الحسابي 2.97 و هو أكبر من 2.6 و أقل من 3.4 ، و الانحراف المعياري يساوي 0.861 وهذا يعكس النظرة المحايدة لأفراد العينة تجاه العبارة لذلك تصنف ضمن خيار (محايد) ، مما يدل على ان العينة لا تؤمن بأن المؤسسة تتميز بالدقة العالية في التخطيط للأداء المالي.
 - في الفقرة رقم (25) بلغ المتوسط الحسابي 3.13 و هو أكبر من 2.6 و أقل من 3.4 ، و الانحراف المعياري يساوي 0.957 وهذا يعكس النظرة المحايدة لأفراد العينة تجاه العبارة لذلك تصنف ضمن خيار (محايد) ، مما يدل على ان العينة لا تؤمن بأن المؤسسة تملك الكفاءة العالية.
- بصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات في بعد الكفاءة يساوي 3.515، و هو أكبر من 3.4 و أقل من 4.2 و الانحراف المعياري يساوي 0.701، لذلك تصنف ضمن خيار (موافق)، مما يدل على ان المؤسسة تؤمن ببعد الكفاءة في تحقيق اهدافها لكن ما ينقص هو التميز في تحسين اداءها والاعتماد على مبدأ الكفاءة في التوظيف و في التعيين في المناصب.

الفصل التطبيقي الجانب الميداني للبحث

ب-الفعالية:

- في الفقرة رقم (26) بلغ المتوسط الحسابي 3.03 وهو أكبر من 2.6 وأقل من 3.4 ، و الانحراف المعياري يساوي 0.983 ، وهذا يعكس النظرة المحايدة لأفراد العينة تجاه العبارة ،لذلك تصنف ضمن خيار (محايد) ، مما يدل على أنه لا يوجد اهتمام بمبدأ الفعالية كونها مقياس لتقدم و النجاح.
 - في الفقرة رقم (27) بلغ المتوسط الحسابي 3.16 وهو أكبر من 2.6 وأقل من 3.4 ، الانحراف المعياري يساوي 0.954 ، وهذا يعكس النظرة المحايدة لأفراد العينة تجاه العبارة، لذلك تصنف ضمن خيار (محايد) ، مما يدل على ان معايير تقييم الاداء في المؤسسة غير واضحة..
 - في الفقرة رقم (28) بلغ المتوسط الحسابي 3.41 وهو أكبر من 3.4 وأقل من 4.2 ، و الانحراف المعياري يساوي 0.911 وهذا يعكس النظرة الايجابية لأفراد العينة تجاه العبارة لذلك تصنف ضمن خيار (موافق) ، مما يدل على ايمان المؤسسة بمساهمة الأساليب الإدارية في فعالية الأداء المالي.
 - في الفقرة رقم (29) بلغ المتوسط الحسابي 4.00 وهو أكبر من 3.4 وأقل من 4.2 ، و الانحراف المعياري يساوي 0.894 وهذا يعكس النظرة الايجابية لأفراد العينة تجاه العبارة لذلك تصنف ضمن خيار (موافق) ، مما يدل على ان المؤسسة تهتم برضا العاملين لديها لأنه يدفعهم لبذل المزيد من الجهد.
- بصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات في بعد الفعالية يساوي 3.531، وهو أكبر من 3.4 وأقل من 4.2 و الانحراف المعياري يساوي 0.761، لذلك تصنف ضمن خيار (موافق)، مما يدل على ان المؤسسة تهتم بالأساليب الإدارية كونه تساهم في فعالية الأداء المالي ، وتعزز الشعور بالرضا لدى العاملين، لكنها لا تهتم بالمعايير تقييم هذا الأداء ولا بالفعالية كونها مقياس لنجاح و التقدم.

جدول رقم (13) : تحليل فقرات مجال محور الاداء المالي ككل

الإتجاه العام	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة
محايد	0.661	3.362	جميع فقرات المحور الثاني : الاداء المالي

المصدر : من إعداد الطالب بناء على نتائج SPSS

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة المتوسط الحسابي الإجمالي لمحور الأداء المالي يساوي 3.362 وهو أكبر من 2.6 وأقل من 3.4 و الانحراف المعياري يساوي 0.661 لذلك تصنف ضمن خيار (محايد) ، مما يدل على عدم توفر متطلبات الأداء المالي في المؤسسة .

المطلب الثاني : مناقشة فرضيات الدراسة

أولاً: الفرضية الأولى

توجد علاقة بين التدقيق الاجتماعي والأداء المالي للمؤسسة عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$

و لمعرفة العلاقة بين المتغير المستقل المتمثل في التدقيق الاجتماعي و المتغير التابع المتمثل في الاداء المالي ، قام الباحث بهذا الإختبار كما هو موضح في الجدول رقم (14)

جدول رقم (14) : معامل ارتباط بيرسون بين محور التدقيق الاجتماعي و محور الأداء المالي

الفصل التطبيقي الجانب الميداني للبحث

الاداء المالي	التدقيق الاجتماعي		
0.392	1	معامل بيرسون	التدقيق الاجتماعي
0.027		معامل الارتباط Sig44	
32	32	العدد	
1	0.392	معامل بيرسون	الاداء المالي
	0.027	معامل الارتباط Sig	
32	32	العدد	

المصدر : مستخرجة من برنامج spss

من خلال الجدول رقم (14) ، أظهرت النتائج أن مستوى الدلالة لبيرسون موجب ويساوي 0.392 و هو أكبر من 0.05 ، و معامل الارتباط sig يساوي 0.027 مما يدل على وجود إرتباط خطي طردي قوي بين التدقيق الاجتماعي و الأداء المالي
ثانيا: الفرضية الثانية

هناك تفاوت في أثر أبعاد التدقيق الاجتماعي على الأداء المالي عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$

للإجابة على هاته الفرضية سنعمد على إختبار الإنحدار الخطي المتعدد ، و "قبل أن نقوم بتطبيق نموذج الإنحدار الخطي المتعدد ، يجب التأكد من توفر الشروط اللازمة التي تسمح لنا بتطبيقه على نموذج دراستنا ، ويتم ذلك كمايلي :

1- المعنوية الكلية للنموذج (F.test)

الفروض الإحصائية : - الفرض الصفرية H0 : نموذج الإنحدار غير المعنوي

- الفرض البديل H1 : نموذج الإنحدار المعنوي "

حيث تشير نتائج الدراسة حسب جدول تحليل التباين لإختبار معنوية الإنحدار (ANOVA) مايلي :

الجدول رقم (15) تحليل التباين لنموذج الإنحدار ANOVA

المصدر	مجموع المربعات Somme des carrés	درجات الحرية Degrees.F	متوسط المربعات Moyenne des carrés	F	القيمة الإحتمالية Sig
الإنحدار	5.431	7	0.776	2.288	0.062
البواقي	8.140	24	0.339		
المجموع	13.571	31			

المتغير المستقل : D1,D2,D3,D4,D5,D6,D7 ، المتغير التابع : الأداء المالي

المصدر: من إعداد الطالب إعتقادا على مخرجات برنامج spss

الفصل التطبيقي الجانب الميداني للبحث

تشير المعطيات الإحصائية كما جاءت في جدول الإنحدار ANOVA ، أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل التدقيق الاجتماعي والمتمثلة في (تطبيق التدقيق الاجتماعي ، التعدد ، شامل ، مقارن، منتظم،مراجعة الفحص،الإفصاح) و الاداء المالي كمتغير تابع ، الذي أوضح أن معادلة الإنحدار جيدة حيث بلغت القيمة الإحتمالية $Sig = 0.62$ وهي أكبر من 0.05 ، و بالتالي تقبل الفرض الصفرية القائل بأن نموذج الإنحدار غير معنوي ونرفض الفرض البديل القائل بأن نموذج الإنحدار معنوي

الجدول رقم (16) : معامل التحديد لأثر التدقيق الاجتماعي في تحقيق الأداء المالي

الخطأ المعياري للتقدير Std error- estmt	معامل التحديد المعدل R Square Adjusted	معامل التحديد R Square	معامل الارتباط R	النموذج
0.58237	0.225	0.400	0.633	01

المتغير المستقل : D1,D2,D3,D4,D5,D6,D7

المصدر : من إعداد الطالب حسب برنامج spss

ومنه حسب الجدول رقم (16) بلغت قيمة معامل التحديد بين المتغير التابع و المستقل 40% مما يعني أن نموذج الإنحدار معنوي و بلغت قيمة معامل التحديد المعدل 0.225 اي 22.5% (اعتمدنا على معدل التحديد المعدل لأنه الأكثر دقة)، بمعنى أن 22.5% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (الأداء المالي) تعزي أو تعود إلى المتغير المستقل (التدقيق الاجتماعي)، و الباقي يرجع إلى عوامل أخرى لم تدخل ضمن نموذج الدراسة منها الخطأ العشوائي ، وهذه قيمة "جيدة" لتفسير الحادث المتغير في الأداء المالي نتيجة تغير الحادث في أبعاد التدقيق الاجتماعي.

الجدول رقم (17) : أثر معاملات إنحدار التدقيق الاجتماعي في تحقيق الاداء المالي

مستوى الدلالة Sig	قيمة T	المعاملات المعيارية Beta	المعاملات غير المعيارية		النموذج
			الخطأ المعياري	B	
0.000	4.272		0.533	2.276	الثابت
0.024	2.417	0.626	0.214	0.517	تطبيق التدقيق الاجتماعي
0.139	-1.532	-0.481	0.300	-0.459	التعدد
0.105	-1.683	-0.806	0.372	-0.627	شامل
0.092	1.754	0.860	0.371	0.651	مقارن
0.439	0.787	0.212	0.223	0.176	منتظم
0.558	0.594	0.150	0.190	0.113	مراجعة الفحص
0.922	0.099	0.025	0.160	0.016	الإفصاح

المتغير التابع: الأداء المالي

المصدر : من إعداد الطالب حسب برنامج spss

الفصل التطبيقي الجانب الميداني للبحث

من خلال الجدول رقم (17) يبين لنا معاملات الإنحدار لمحور التدقيق الاجتماعي ، حيث بلغت قيمة B الغير معيارية لتطبيق التدقيق الاجتماعي ومقارن ومنتظم ومراجعة الفحص و الافصاح بـ: 0.517 و 0.651 و 0.176 و 0.113 و 0.016 على التوالي ، و لهذا يرى الباحث بأنهما يؤثران على معنوية التدقيق الاجتماعي في تحقيق الاداء المالي عند مستوى دلالة 0.05 ، كما بلغت القيمة الإحتمالية للتعدد و شامل -0.459 و -0.627 على التوالي ، ومنه يرى الباحث بأن إرتباطهما عكسيا حيث أنهما لا يؤثران على معنوية التدقيق الاجتماعي في تحقيق الاداء المالي عند مستوى دلالة 0.05 ، أما القيمة الإحتمالية ككل بلغت 0.000 و هي أقل من 0.05 .

كما يتضح من خلال نموذج الإنحدار الذي تم التوصل إليه أن قيمة B الغير معيارية لمعامل مقارن بلغت بـ: 0.651 و هي أكبر معامل ضمن نموذج الإنحدار ، وهو ما يفسر أن بعد مقارن يؤثر بشكل كبير في تحقيق الاداء المالي مقارنة بالمعاملات الأخرى ، يليه في التأثير معامل تطبيق التدقيق الاجتماعي ، ثم منتظم ، ثم مراجعة الفحص و أخيرا الافصاح مما يعني أن هناك تفاوت بين مكونات التدقيق الاجتماعي في تحقيق الأداء المالي.

ثالثا: الفرضية الثالثة

8- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية تطبيق التدقيق الاجتماعي (D1) في تحقيق الأداء المالي بالمؤسسة ، متوسط عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$

تم إستخدام إختبار الإنحدار الخطي البسيط لإنحدار الأداء المالي كمتغير تابع و معامل تطبيق التدقيق الاجتماعي كمتغير مستقل عندى مستوى دلالة 0.05 ، و نتائج الدراسة مبينة حسب الجداول التحليلية التالية :

الجدول رقم (18) تحليل التباين لنموذج الإنحدار ANOVA

القيمة الإحتمالية Sig	F	متوسط المربعات Moyenne des carrés	درجات الحرية Degrées.F	مجموع المربعات Somme des carrés	المصدر
0.007	8.353	2.956	1	2.956	الإنحدار
		0.354	30	10.615	البواقي
			31	13.571	المجموع

المتغير المستقل: D1 ، المتغير التابع: الأداء المالي

المصدر : من إعداد الطالب حسب برنامج spss

تشير المعطيات الإحصائية كما جاءت في جدول الإنحدار ANOVA ، أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل المتمثل في تطبيق التدقيق الاجتماعي و الاداء المالي كمتغير تابع الذي أوضح أن معادلة الإنحدار جيدة ، حيث بلغت القيمة الإحتمالية Sig 0.007 وهي أقل من 0.05 ، و بالتالي نرفض الفرض الصفرية القائل بأن نموذج الإنحدار غير معنوي ونقبل الفرض البديل القائل بأن نموذج الإنحدار معنوي

الفصل التطبيقي الجانب الميداني للبحث

الجدول رقم 19 : جدول معامل التحديد لأثر تطبيق التدقيق الاجتماعي في تحقيق الاداء المالي

الخطأ المعياري للتقدير Std error- estmt	معامل التحديد المعدل R Square Adjusted	معامل التحديد R Square	معامل الإرتباط R	النموذج
0.59485	0.192	0.218	0.467	01

المتغير المستقل : التعداد

المصدر : من إعداد الطالب حسب برنامج spss

ومنه حسب الجدول رقم (19) بلغت قيمة معامل التحديد R.square بين المتغير التابع و المستقل 21.8% مما يعني أن نموذج الإنحدار معنوي و بلغت قيمة معامل التحديد المعدل R.square Adjusted 0.192 اي 19.2% (إعتمدنا على معدل التحديد المعدل لأنه الأكثر دقة) ، بمعنى أن 19.2% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (الاداء المالي) تعزي أو تعود إلى المتغير المستقل (تطبيق التدقيق الاجتماعي) ، و الباقي يرجع إلى عوامل أخرى لم تدخل ضمن نموذج الدراسة منها الخطأ العشوائي ، وهذه قيمة "متوسطة" لتفسير الحادث المتغير في الاداء المالي نتيجة تغير الحادث في بعد تطبيق التدقيق الاجتماعي لمحور التدقيق الاجتماعي ، ومنه يمكن تأكيد صحة الفرضية الثالثة.

الجدول رقم (20) : أثر معاملات إنحدار تطبيق التدقيق الاجتماعي في تحقيق الاداء المالي

مستوى الدلالة Sig	قيمة T	المعاملات المعيارية Beta	المعاملات غير المعيارية		النموذج
			الخطأ المعياري	B	
0.000	5.620		0.400	2.247	الثابت
0.007	2.890	0.467	0.133	0.386	تطبيق التدقيق الاجتماعي

المتغير التابع : الأداء المالي.

المصدر : من إعداد الطالب حسب برنامج spss

من خلال الجدول رقم (20) يبين لنا معاملات الإنحدار لمعامل تطبيق التدقيق الاجتماعي ، حيث بلغت قيمة B الغير معيارية لتطبيق التدقيق الاجتماعي ب: 0.386 ، و لهذا يرى الباحث صحة الفرضية كون تطبيق التدقيق الاجتماعي يؤثر بشكل "جيد" في تحقيق الاداء المالي عند مستوى دلالة 0.05 ، ، أما القيمة الإحتمالية ككل بلغت 0.007 و هي أقل من 0.05

الفصل التطبيقي الجانب الميداني للبحث

9- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية التعدد في تحقيق الاداء المالي بالمؤسسة ، متوسط عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$

تم إستخدام إختبار الإنحدار الخطي البسيط لإنحدار الاداء المالي كمتغير تابع و معامل التعدد كمتغير مستقل عند مستوى دلالة 0.05 ، و نتائج الدراسة مبينة حسب الجداول التحليلية التالية :

الجدول رقم (21) تحليل التباين لنموذج الإنحدار ANOVA

المصدر	مجموع المربعات Somme des carrés	درجات الحرية Degrées.F	متوسط المربعات Moyenne des carrés	F	القيمة الاحتمالية Sig
الإنحدار	0.574	1	0.574	1.325	0.259
البواقي	12.997	30	0.433		
المجموع	13.571	31			

المتغير المستقل : التعدد ، المتغير التابع : الأداء المالي

المصدر : من إعداد الطالب حسب برنامج spss

تشير المعطيات الإحصائية كما جاءت في جدول الإنحدار ANOVA ، أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل المتمثل في التعدد و الأداء المالي كمتغير تابع الذي أوضح أن معادلة الإنحدار جيدة ، حيث بلغت القيمة الاحتمالية Sig 0.259 وهي أكبر من 0.05 ، و بالتالي تقبل الفرض الصفرية القائل بأن نموذج الإنحدار غير معنوي ونرفض الفرض البديل القائل بأن نموذج الإنحدار معنوي .

الجدول رقم 22 : جدول معامل التحديد لأثر التعدد D2 في تحقيق الاداء المالي

النموذج	معامل الارتباط R	معامل التحديد R Square	معامل التحديد المعدل R Square Adjusted	الخطأ المعياري للتقدير Std error-estmt
01	0.206	0.042	0.010	0.65821

المتغير المستقل : التعدد

المصدر : من إعداد الطالب حسب برنامج spss

ومنه حسب الجدول رقم (22) بلغت قيمة معامل التحديد R.square بين المتغير التابع و المستقل 4.2% مما يعني أن نموذج الإنحدار معنوي و بلغت قيمة معامل التحديد المعدل R.square Adjusted 0.010 اي 1% (إعتمدنا على معدل التحديد للمعدل لأنه الأكثر دقة) ، بمعنى أن 1% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (الاداء المالي) تعزي أو تعود إلى المتغير المستقل (التعدد) ، و الباقي يرجع إلى عوامل أخرى لم تدخل ضمن نموذج الدراسة منها الخطأ العشوائي ، وهذه قيمة "ضعيفة"

الفصل التطبيقي الجانب الميداني للبحث

لتفسير الحادث المتغير في الاداء المالي نتيجة تغير الحادث في بعد التعدد محور التدقيق الاجتماعي ، ومنه يمكن تأكيد صحة الفرضية الثالثة.

الجدول رقم (23) : أثر معاملات إنحدار التعدد D2 في تحقيق الاداء المالي

مستوى الدلالة Sig	قيمة T	المعاملات المعيارية Beta	المعاملات غير المعيارية		النموذج
			الخطأ المعياري	B	
0.000	5.155		0.535	2.760	الثابت
0.259	1.151	0.206	0.171	0.196	التعدد

المتغير التابع: الأداء المالي

المصدر : من إعداد الطالب حسب برنامج spss

من خلال الجدول رقم (23) يبين لنا معاملات الإنحدار لمعامل التعدد ، حيث بلغت قيمة B الغير معيارية للتعدد ب: 0.196 ، و لهذا يرى الباحث صحة الفرضية كون التعدد يؤثر بشكل "متوسط" في تحقيق الاداء المالي عند مستوى دلالة 0.05 ، أما القيمة الإحتمالية ككل بلغت 0.259 و هي أكبر من 0.05 .

10- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية شامل D3 في تحقيق الاداء المالي بالمؤسسة ، متوسط عند مستوى دلالة 0.05 = α

تم استخدام إختبار الإنحدار الخطي البسيط لإنحدار الاداء المالي كمتغير تابع و معامل شامل كمتغير مستقل عند مستوى دلالة 0.05 ، و نتائج الدراسة مبينة حسب الجداول التحليلية التالية :

الجدول رقم (24) تحليل التباين لنموذج الإنحدار ANOVA

القيمة الإحتمالية Sig	F	متوسط المربعات Moyenne des carrés	درجات الحرية Degrées.F	مجموع المربعات Somme des carrés	المصدر
0.234	1.474	0.635	1	0.635	الإنحدار
		0.431	30	12.935	البواقي
			31	13.571	المجموع

المتغير المستقل : شامل ، المتغير التابع: الأداء المالي

المصدر : من إعداد الطالب حسب برنامج spss

تشير المعطيات الإحصائية كما جاءت في جدول الإنحدار ANOVA ، أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل للممثل في شامل و الأداء المالي كمتغير تابع الذي أوضح أن معادلة الإنحدار جيدة ، حيث بلغت القيمة الإحتمالية Sig 0.234 وهي أكبر من 0.05 ، و بالتالي نقبل الفرض الصفرية القائل بأن نموذج الإنحدار غير معنوي و نرفض الفرض البديل القائل بأن نموذج الإنحدار معنوي .

الفصل التطبيقي الجانب الميداني للبحث

الجدول رقم 25 : جدول معامل التحديد لأثر شامل D3 في تحقيق الاداء المالي

الخطأ المعياري للتقدير Std error- estmt	معامل التحديد المعدل R Square Adjusted	معامل التحديد R Square	معامل الارتباط R	النموذج
0.65665	0.015	0.047	0.216	01

المتغير المستقل : شامل

المصدر : من إعداد الطالب حسب برنامج spss

ومنه حسب الجدول رقم (25) بلغت قيمة معامل التحديد R.square بين المتغير التابع و المستقل 4.7% مما يعني أن نموذج الإنحدار معنوي و بلغت قيمة معامل التحديد المعدل R.square Adjusted اي 1.5% (اعتمدنا على معدل التحديد المعدل لأنه الأكثر دقة) ، بمعنى أن 1.5% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (الأداء المالي) تعزي أو تعود إلى المتغير المستقل (شامل) ، و الباقي يرجع إلى عوامل أخرى لم تدخل ضمن نموذج الدراسة منها الخطأ العشوائي ، وهذه قيمة "ضعيفة" لتفسير الحادث المتغير في الأداء المالي نتيجة تغير الحادث في بعد شامل لمحور التدقيق الاجتماعي ، ومنه يمكن تأكيد صحة الفرضية الثالثة.

الجدول رقم (26) : أثر معاملات إنحدار شامل D3 في تحقيق الأداء المالي

مستوى الدلالة Sig	قيمة T	المعاملات المعيارية Beta	المعاملات غير المعيارية		النموذج
			الخطأ المعياري	B	
0.000	5.182		0.528	2.737	الثابت
0.234	1.214	0.216	0.139	0.168	شامل

المتغير التابع: الأداء المالي

المصدر : من إعداد الطالب حسب برنامج spss

من خلال الجدول رقم (26) يبين لنا معاملات الإنحدار لمعامل شامل ، حيث بلغت قيمة B الغير معيارية لشامل ب: 0.168 ، و لهذا يرى الباحث صحة الفرضية كون شامل يؤثر بشكل "متوسط" في تحقيق الاداء المالي عند مستوى دلالة 0.05 ، أما القيمة الإحتمالية ككل بلغت 0.234 و هي أكبر من 0.05 .

11- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية مقارن D4 في تحقيق الاداء المالي بالمؤسسة ، متوسط عند مستوى دلالة 0.05 = α

تم استخدام إختبار الإنحدار الخطي البسيط لإنحدار الاداء المالي كمتغير تابع و معامل مقارن كمتغير مستقل عند مستوى دلالة 0.05 ، و نتائج الدراسة مبينة حسب الجداول التحليلية التالية :

الفصل التطبيقي الجانب الميداني للبحث

الجدول رقم (27) تحليل التباين لنموذج الإنحدار ANOVA

القيمة الإحتمالية Sig	F	متوسط المربعات Moyenne des carrés	درجات الحرية Degrées.F	مجموع المربعات Somme des carrés	المصدر
0.141	2.285	0.961	1	0.961	الإنحدار
		0.420	30	12.610	البواقي
			31	13.571	المجموع

المتغير المستقل : مقارن ، المتغير التابع : الأداء المالي

المصدر : من إعداد الطالب حسب برنامج spss

تشير المعطيات الإحصائية كما جاءت في جدول الإنحدار ANOVA ، أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل المتمثل في مقارن و الأداء المالي كمتغير تابع الذي أوضح أن معادلة الإنحدار جيدة ، حيث بلغت القيمة الإحتمالية Sig 0.141 وهي أكبر من 0.05 ، و بالتالي تقبل الفرض الصفرية القائل بأن نموذج الإنحدار غير معنوي ونرفض الفرض البديل القائل بأن نموذج الإنحدار معنوي .

الجدول رقم 28 : جدول معامل التحديد لأثر مقارن D4 في تحقيق الاداء المالي

الخطأ المعياري للتقدير Std error- estmt	معامل التحديد المعدل R Square Adjusted	معامل التحديد R Square	معامل الارتباط R	النموذج
0.64834	0.040	0.071	0.266	01

المتغير المستقل : مقارن

المصدر : من إعداد الطالب حسب برنامج spss

ومنه حسب الجدول رقم (28) بلغت قيمة معامل التحديد بين المتغير التابع و المستقل 7.1% مما يعني أن نموذج الإنحدار معنوي و بلغت قيمة معامل التحديد المعدل 0.040 اي 4% (اعتمدنا على معدل التحديد المعدل لأنه الأكثر دقة) ، بمعنى أن 4% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (الاداء المالي) تعزي أو تعود إلى المتغير المستقل (مقارن) ، و الباقي يرجع إلى عوامل أخرى لم تدخل ضمن نموذج الدراسة منها الخطأ العشوائي ، وهذه قيمة "ضعيفة" لتفسير الحادث المتغير في الأداء المالي نتيجة تغير الحادث في بعد مقارن محور التدقيق الاجتماعي ، ومنه يمكن تأكيد صحة الفرضية الثالثة.

الفصل التطبيقي الجانب الميداني للبحث

الجدول رقم (29) : أثر معاملات إنحدار مقارن D4 في تحقيق الاداء المالي

مستوى الدلالة Sig	قيمة T	المعاملات المعيارية Beta	المعاملات غير المعيارية		النموذج
			الخطأ المعياري	B	
0.000	5.252		0.500	2.626	الثابت
0.141	1.512	0.266	0.133	0.201	مقارن

المتغير التابع: الأداء المالي

المصدر : من إعداد الطالب حسب برنامج spss

من خلال الجدول رقم (29) يبين لنا معاملات الإنحدار لمعامل مقارن ، حيث بلغت قيمة B الغير معيارية لمقارن ب: 0.201 ، و لهذا يرى الباحث صحة الفرضية كون مقارن يؤثر بشكل "متوسط" في تحقيق الأداء المالي عند مستوى دلالة 0.05 ، أما القيمة الإحتمالية ككل بلغت 0.141 و هي أكبر من 0.05 .

12- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية منتظم D5 في تحقيق الاداء المالي بالمؤسسة ، متوسط عند مستوى دلالة 0.05 = α

تم إستخدام إختبار الإنحدار الخطي البسيط لإنحدار الأداء المالي كمتغير تابع و معامل منتظم كمتغير مستقل عند مستوى دلالة 0.05 ، و نتائج الدراسة مبينة حسب الجداول التحليلية التالية :

الجدول رقم (30) تحليل التباين لنموذج الإنحدار ANOVA

القيمة الإحتمالية Sig	F	متوسط المربعات Moyenne des carrés	درجات الحرية Degrées.F	مجموع المربعات Somme des carrés	المصدر
0.017	6.433	2.396	1	2.396	الإنحدار
		0.372	30	11.175	البواقي
			31	13.571	المجموع

المتغير المستقل : منتظم ، المتغير التابع: الأداء المالي

المصدر : من إعداد الطالب حسب برنامج spss

تشير المعطيات الإحصائية كما جاءت في جدول الإنحدار ANOVA ، أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل المتمثل في منتظم و الأداء المالي كمتغير تابع الذي أوضح أن معادلة الإنحدار جيدة ، حيث بلغت القيمة الإحتمالية Sig 0.017 وهي أقل من 0.05 ، و بالتالي نرفض الفرض الصفرية القائل بأن نموذج الإنحدار غير معنوي ونقبل الفرض البديل القائل بأن نموذج الإنحدار معنوي .

الفصل التطبيقي الجانب الميداني للبحث

الجدول رقم 31 : جدول معامل التحديد لأثر منتظم D5 في تحقيق الاداء المالي

الخطأ المعياري للتقدير Std error- estmt	معامل التحديد المعدل R Square Adjusted	معامل التحديد R Square	معامل الارتباط R	النموذج
0.61032	0.149	0.177	0.420	01

المتغير المستقل : منتظم

المصدر : من إعداد الطالب حسب برنامج spss

ومنه حسب الجدول رقم (31) بلغت قيمة معامل التحديد بين المتغير التابع و المستقل 17.7% مما يعني أن نموذج الإنحدار معنوي و بلغت قيمة معامل التحديد المعدل 0.149 اي 14.9% (إعتمدنا على معدل التحديد المعدل لأنه الأكثر دقة) ، بمعنى أن 14.9% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (الاداء المالي) تعزي أو تعود إلى المتغير المستقل (منتظم) ، و الباقي يرجع إلى عوامل أخرى لم تدخل ضمن نموذج الدراسة منها الخطأ العشوائي ، وهذه قيمة "متوسطة" لتفسير الحادث المتغير في الاداء المالي نتيجة تغير الحادث في بعد منتظم لمحور التدقيق الاجتماعي ، ومنه يمكن تأكيد صحة الفرضية الثالثة.

الجدول رقم (32) : أثر معاملات إنحدار منتظم D5 في تحقيق الاداء المالي

مستوى الدلالة Sig	قيمة T	المعاملات المعيارية Beta	المعاملات غير المعيارية		النموذج
			الخطأ المعياري	B	
0.000	5.310		0.433	2.299	الثابت
0.017	2.536	0.420	0.137	0.347	منتظم

المتغير التابع : الأداء المالي

المصدر : من إعداد الطالب حسب برنامج spss

من خلال الجدول رقم (32) يبين لنا معاملات الإنحدار لمعامل منتظم ، حيث بلغت قيمة B الغير معيارية لمنتظم ب: 0.347 ، و لهذا يرى الباحث صحة الفرضية كون منتظم يؤثر بشكل "جيد" في تحقيق الاداء المالي عند مستوى دلالة 0.05 ، أما القيمة الإحتمالية ككل بلغت 0.017 و هي أقل من 0.05 .

13- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية مراجعة الفحص D6 في تحقيق الاداء المالي بالمؤسسة ، متوسط عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$

تم استخدام إختبار الإنحدار الخطي البسيط لإنحدار الاداء المالي كمتغير تابع و معامل منتظم كمتغير مستقل عند مستوى دلالة 0.05 ، و نتائج الدراسة مبينة حسب الجداول التحليلية التالية :

الفصل التطبيقي الجانب الميداني للبحث

الجدول رقم (33) تحليل التباين لنموذج الإنحدار ANOVA

المصدر	مجموع المربعات Somme des carrés	درجات الحرية Degrées.F	متوسط المربعات Moyenne des carrés	F	القيمة الإحصائية Sig
الإنحدار	1.791	1	1.791	4.562	0.041
البواقي	11.780	30	0.393		
المجموع	13.571	31			

المتغير المستقل: مراجعة الفحص ، المتغير التابع: الأداء المالي

المصدر : من إعداد الطالب حسب برنامج spss

تشير المعطيات الإحصائية كما جاءت في جدول الإنحدار ANOVA ، أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل المتمثل في مراجعة الفحص و الأداء المالي كمتغير تابع الذي أوضح أن معادلة الإنحدار جيدة ، حيث بلغت القيمة الإحصائية Sig 0.041 وهي أقل من 0.05 ، و بالتالي نرفض الفرض الصفرية القائل بأن نموذج الإنحدار غير معنوي ونقبل الفرض البديل القائل بأن نموذج الإنحدار معنوي .

الجدول رقم 34: جدول معامل التحديد لأثر مراجعة الفحص D6 في تحقيق الاداء المالي

النموذج	معامل الارتباط R	معامل التحديد R Square	معامل التحديد المعدل R Square Adjusted	الخطأ المعياري للتقدير Std error-estmt
01	0.363	0.132	0.103	0.62662

المتغير المستقل: مراجعة الفحص

المصدر : من إعداد الطالب حسب برنامج spss

ومنه حسب الجدول رقم (34) بلغت قيمة معامل التحديد بين المتغير التابع و المستقل 13.2% مما يعني أن نموذج الإنحدار معنوي و بلغت قيمة معامل التحديد المعدل 0.103 اي 10.3% (إعتمدنا على معدل التحديد المعدل لأنه الأكثر دقة) ، بمعنى أن 10.3% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (الاداء المالي) تعزي أو تعود إلى المتغير المستقل (مراجعة الفحص) ، و الباقي يرجع إلى عوامل أخرى لم تدخل ضمن نموذج الدراسة منها الخطأ العشوائي ، وهذه قيمة "متوسطة" لتفسير الحادث المتغير في الاداء المالي نتيجة تغير الحادث في بعد مراجعة الفحص محور التدقيق الاجتماعي ، ومنه يمكن تأكيد صحة الفرضية الثالثة.

الفصل التطبيقي الجانب الميداني للبحث

الجدول رقم (35) : أثر معاملات إنحدار مراجعة الفحص D6 في تحقيق الاداء المالي

مستوى الدلالة Sig	قيمة T	المعاملات المعيارية Beta	المعاملات غير المعيارية		النموذج
			الخطأ المعياري	B	
0.000	5.786		0.428	2.478	الثابت
0.041	2.136	0.363	0.128	0.273	مراجعة الفحص

المتغير التابع: الأداء المالي

المصدر : من إعداد الطالب حسب برنامج spss

من خلال الجدول رقم (35) يبين لنا معاملات الإنحدار لمعامل مراجعة الفحص ، حيث بلغت قيمة B الغير معيارية لمراجعة الفحص ب: 0.273 ، و لهذا يرى الباحث صحة الفرضية كون مراجعة الفحص يؤثر بشكل "جيد" في تحقيق الاداء المالي عند مستوى دلالة 0.05 ، أما القيمة الإحتمالية ككل بلغت 0.041 و هي أقل من 0.05 .

14- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية الإفصاح D7 في تحقيق الأداء المالي بالمؤسسة ، متوسط عند مستوى دلالة 0.05 ($\alpha=$

تم استخدام إختبار الإنحدار الخطي البسيط لإنحدار الأداء المالي كمتغير تابع و معامل منتظم كمتغير مستقل عند مستوى دلالة 0.05 ، و نتائج الدراسة مبينة حسب الجداول التحليلية التالية :

الجدول رقم (36) تحليل التباين لنموذج الإنحدار ANOVA

القيمة الإحتمالية Sig	F	متوسط المربعات Moyenne des carrés	درجات الحرية Degrées.F	مجموع المربعات Somme des carrés	المصدر
0.049	4.201	1.667	1	1.667	الإنحدار
		0.397	30	11.904	البواقي
			31	13.571	المجموع

المتغير المستقل: الإفصاح ، المتغير التابع: الأداء المالي

المصدر : من إعداد الطالب حسب برنامج spss

تشير المعطيات الإحصائية كما جاءت في جدول الإنحدار ANOVA ، أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل المتمثل في الإفصاح و الأداء المالي كمتغير تابع الذي أوضح أن معادلة الإنحدار جيدة ، حيث بلغت القيمة الإحتمالية Sig 0.049 وهي أقل من 0.05 ، و بالتالي نرفض الفرض الصفرية القائل بأن نموذج الإنحدار غير معنوي ونقبل الفرض البديل القائل بأن نموذج الإنحدار معنوي .

الفصل التطبيقي الجانب الميداني للبحث

الجدول رقم 37: جدول معامل التحديد لأثر الإفصاح D7 في تحقيق الأداء المالي

الخطأ المعياري للتقدير Std error- estmt	معامل التحديد المعدل R Square Adjusted	معامل التحديد R Square	معامل الارتباط R	النموذج
0.62992	0.094	0.123	0.350	01

المتغير المستقل: الإفصاح

المصدر: من إعداد الطالب حسب برنامج spss

ومنه حسب الجدول رقم (37) بلغت قيمة معامل التحديد بين المتغير التابع و المستقل 12.3% مما يعني أن نموذج الإنحدار معنوي و بلغت قيمة معامل التحديد المعدل 0.094 اي 9.4 % (إعتمدنا على معدل التحديد المعدل لأنه الأكثر دقة) ، بمعنى أن 9.4% من التغيرات التي تحدث في للمتغير التابع (الأداء المالي) تعزي أو تعود إلى المتغير المستقل (الإفصاح) ، و الباقي يرجع إلى عوامل أخرى لم تدخل ضمن نموذج الدراسة منها الخطأ العشوائي ، وهذه قيمة "متوسطة" لتفسير الحادث المتغير في الأداء المالي نتيجة تغير الحادث في بعد الإفصاح محور التدقيق الاجتماعي ، ومنه يمكن تأكيد صحة الفرضية الثالثة.

الجدول رقم (38) : أثر معاملات انحدار الإفصاح D7 في تحقيق الأداء المالي

مستوى الدلالة Sig	قيمة T	المعاملات المعيارية Beta	المعاملات غير المعيارية		النموذج
			الخطأ المعياري	B	
0.000	8.323		0.328	2.730	الثابت
0.049	2.050	0.350	0.108	0.222	الإفصاح

المتغير التابع: الأداء المالي

المصدر: من إعداد الطالب حسب برنامج spss

من خلال الجدول رقم (38) يبين لنا معاملات الإنحدار لمعامل الإفصاح ، حيث بلغت قيمة B الغير معيارية للإفصاح ب: 0.222 ، و لهذا يرى الباحث صحة الفرضية كون الإفصاح يؤثر بشكل "متوسط" في تحقيق الأداء المالي عند مستوى دلالة 0.05 ، أما القيمة الاحتمالية ككل بلغت 0.049 و هي أقل من 0.05 .

المبحث الثالث: الاستنتاجات و التوصيات:

بناء على وصف متغيرات البحث وتشخيصها واختبار العلاقة التأثيرية فيما بينها و هذا حسب مخطط الدراسة، فقد تم التوصل الى مجموعة من الاستنتاجات والمقترحات وهي على النحو التالي :

اولا: الاستنتاجات:

توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات مهمة وهي :

- 1- أظهرت نتائج البحث أن درجة استجابة وانسجام عالية لمتغير التدقيق الاجتماعي، كانت من بعد الإفصاح وادئها من بعد التعدد، بالمقابل كان أعلى وسط حسابي لبعده شامل و ادنى وسط حسابي لبعده الإفصاح.
- 2- و أفرزت نتائج البحث أن درجة استجابة وانسجام عالية لمتغير الاداء المالي، كان من بعد الفعالية وادئها من بعد الكفاءة، بالمقابل كان أعلى وسط حسابي لبعده الفعالية و ادنى وسط حسابي لبعده الكفاءة.
- 3- و أشرت نتائج تحليل علاقة الارتباط لمتغير البحث وجود علاقة ارتباط خطي طردي قوي بين التدقيق الاجتماعي و الأداء المالي، على المستوى الكلي بين المتغيرين، ام على مستوى العلاقة بين الإبعاد فكانت علاقة ارتباط موجبة للإبعاد تطبيق التدقيق الاجتماعي ومقارن ومنتظم ومراجعة الفحص و الإفصاح، أما البعدان التعدد وشامل فعلاقة ارتباطهم عكسية حيث لا يؤثران على معنوية التدقيق الاجتماعي في تحقيق الأداء المالي.
- 4- و أفرزت معطيات نموذج الانحدار غير المعياري لمعامل مقارن وهو أكبر معامل ضمن النموذج، ويفسر على أن هذا البعد يؤثر بشكل كبير في تحقيق الأداء المالي مقارنة بالمعاملات الأخرى ، يليه في التأثير معامل تطبيق التدقيق الاجتماعي ، ثم منتظم ، ثم مراجعة الفحص و أخيرا الإفصاح مما يعني أن هناك تفاوت بين مكونات التدقيق الاجتماعي في تحقيق الأداء المالي.

ثانيا: التوصيات:

- ضرورة توفر المتطلبات اللازمة للقيام بالتدقيق الاجتماعي لدى المؤسسة.
- ضرورة تأهيل وتدريب فرق التدقيق الاجتماعي باعتباره العنصر المؤثر في الأداء مع التركيز في هكذا المجال على جوانب المعرفة والخبرة اللازمة للقيام به.
- ضرورة قيام المدقق الاجتماعي بعملية التدقيق بشكل دوري ومستمر.
- يجب أن يكون التدقيق الاجتماعي بشكل ملموس على أرض الواقع.
- تشجيع الدراسات والبحوث في مجالات التدقيق الاجتماعي وخاصة البحوث الميدانية.
- الاهتمام بعقد المؤتمرات والندوات لتبادل وجهات النظر حول هذا الموضوع المهم مع التركيز على الموضوعات التي قد تساهم في تفعيل دور التدقيق الاجتماعي في المؤسسات.
- ضرورة تدعيم النصوص القانونية بشكل يلزم ممارسة التدقيق الاجتماعي.

الفصل التطبيقي الجانب الميداني للبحث

- ضرورة الاهتمام بإنشاء بنية تنظيمية خاصة بالتدقيق الاجتماعي وظيفته التدقيق الاجتماعي من أجل بلوغ مستوى أداء أفضل.

الخاتمة:

تم تناول في هاته الدراسة التي تتمحور اشكالياتها حول ما أثر التدقيق الاجتماعي على الأداء المالي في المؤسسة، وكان ذلك على مستوى المركز البحث العلمي و التقني للمناطق الجافة ، اعتمدنا في بحثنا هذا على المنهجين الوصفي و التحليلي في كتابة الجانب النظري، فضلاً عن دراسة و تحليل علاقات الارتباط و التأثير بين متغيرات البحث. وكشفت نتائج تحليل علاقة الارتباط لمتغير البحث وجود علاقة ارتباط خطي طردي قوي بين التدقيق الاجتماعي و الأداء المالي، على المستوى الكلي بين المتغيرين، ام على مستوى العلاقة بين الإبعاد فكانت علاقة ارتباط موجبة للإبعاد تطبيق التدقيق الاجتماعي ومقارن ومنتظم ومراجعة الفحص و الإفصاح، أما البعدان التعدد وشامل فعلاقة ارتباطهم عكسية حيث أنهما لا يؤثران على معنوية التدقيق الاجتماعي في تحقيق الأداء المالي. و أفرزت معطيات نموذج الانحدار غير المعياري لمعامل مقارن وهو أكبر معامل ضمن النموذج، ويفسر على أن هذا البعد يؤثر بشكل كبير في تحقيق الأداء المالي مقارنة بالمعاملات الأخرى ، يليه في التأثير معامل تطبيق التدقيق الاجتماعي ، ثم منتظم ، ثم مراجعة الفحص و أخيراً الإفصاح مما يعني أن هناك تفاوت بين مكونات التدقيق الاجتماعي في تحقيق الأداء المالي وعليه وحتى يتمكن مركز البحث، من تحسين أداؤه وتحقيق أهدافه والمحافظة على مكانته لا بد أن تولي عناية خاصة بالتدقيق الاجتماعي ويعمل على خلق خلية مخصصة له وتسعى دوماً لممارسته كون أن هذا الأخير يكشف مختلف الاختلالات والأخطاء

فهرس المحتويات

قائمة المحتويات.....	الصفحة
أ.....	مقدمة
أ.....	منهجية البحث
أ.....	مشكلة البحث
ج.....	أهداف البحث
ج.....	مخطط البحث الافتراضي
د.....	منهج البحث
د.....	خطة مختصرة للدراسة

الفصل النظري الاول: للتدقيق الاجتماعي

1.....	تمهيد
1.....	المبحث الأول: نظرة عامة حول التدقيق
1.....	<u>المطلب الأول: تعريف التدقيق</u>
2.....	<u>المطلب الثاني: أهمية وأهداف التدقيق</u>
2.....	<u>الفرع الأول: أهمية التدقيق</u>
2.....	<u>الفرع الثاني: أهداف التدقيق</u>
4.....	<u>المطلب الثالث: أنواع ومبادئ التدقيق</u>
4.....	<u>الفرع الأول: أنواع التدقيق</u>
6.....	<u>الفرع الثاني: مبادئ التدقيق</u>
7.....	المبحث الثاني: الأساس النظري للتدقيق الاجتماعي
7.....	<u>المطلب الأول: مفاهيم عامة حول التدقيق الاجتماعي</u>
8.....	<u>الفرع الأول: نشأة وتعريف التدقيق الاجتماعي</u>
9.....	<u>الفرع الثاني: أهمية وأهداف التدقيق الاجتماعي</u>
11.....	<u>الفرع الثالث: مزايا وأسباب الاهتمام بالتدقيق الاجتماعي</u>
12.....	<u>المطلب الثاني: أساسيات التدقيق الاجتماعي</u>
12.....	<u>الفرع الأول: نطاق ومتطلبات التدقيق الاجتماعي</u>
14.....	<u>الفرع الثاني: مبادئ وأنواع التدقيق الاجتماعي</u>
15.....	<u>الفرع الثالث: مراحل التدقيق الاجتماعي</u>

- 15.....المطلب الثالث: معايير التدقيق الاجتماعي
- 15.....الفرع الأول: المعايير العامة (الشخصية)
- 15.....الفرع الثاني: معايير العمل الميداني
- 16.....الفرع الثالث: معايير التقرير و الإفصاح

الفصل النظري الثاني: الأداء المالي

- 19.....المبحث الأول: الأداء المالي
- 19.....المطلب الأول: مفهوم الأداء
- 20.....المطلب الثاني: الأداء المالي
- 21.....المطلب الثالث: مكونات الأداء
- 22.....المطلب الرابع: العوامل المؤثرة في الأداء المالي
- 24.....الفرع الأول: العوامل الداخلية
- 24.....الفرع الثاني: العوامل الخارجية
- 24.....المبحث الثاني: ماهية تقييم الأداء المالي
- 24.....المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي
- 24.....الفرع الأول: تعريف تقييم الأداء
- 24.....الفرع الثاني: تقييم الأداء المالي
- 25.....المطلب الثاني: خطوات تقييم الأداء المالي
- 26.....المطلب الثالث: الأسس العامة لتقييم الأداء المالي

الفصل التطبيقي الجانب الميداني للبحث

- 30.....المبحث الأول: وصف متغيرات البحث وتشخيصها
- 30.....المطلب الأول: وصف متغيرات التدقيق الاجتماعي وتشخيصها
- 32.....المطلب الثاني: وصف متغيرات الأداء المالي وتشخيصها
- 33.....المبحث الثاني: اختبار فرضيات الدراسة
- 33.....المطلب الأول: تحليل علاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة
- 44.....المطلب الثاني: تحليل علاقات التأثير بين متغيرات الدراسة
- 57.....المبحث الثالث: الاستنتاجات و التوصيات
- 59.....الخاتمة:
-الفهرس:
-قائمة المراجع:
-قائمة الملاحق:

قائمة المراجع:

المقالات والمجلات:

- 1- هاشم علي هاشم الموسوي، جمانة حنظل التميمي، المراجعة الاجتماعية: دراسة تحليلية في شركة نفط الجنوب، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 14، جامعة البصرة، 2004، ص 104
- 2- الداوي، الشيخ (2009). تحليل أسس النظرية لمفهوم الأداء. مجلة الباحث. العدد 07.
- 3- بومدين يوسف، إدارة الجودة الشاملة والأداء المتميز، مجلة الباحث، الجزائر، العدد 05، 2007، ص 23.
- 4- عبد لغني دادن، قراءة من الأداء والقيمة في المؤسسة الاقتصادية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد الرابع، 2004/2006، ص 42.
- 5- أشملية، ميلاد رجب (2014). إدراك وتطبيق المراجع الخارجي في ليبيا لأسلوب المراجعة الاجتماعية-دراسة استطلاعية للمراجعين الخارجيين في المنطقة الشرقية لليبيا. -مجلة الجامعة الأسمرية الإسلامية. العدد 16.
- 6- مزهودة عبد الملوك : الاداء بين الكفاءة و الفعالية - مفهوم وتقييم-، في مجلة العلوم الانسانية، العدد الاول، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2001.
- 7- Frederick Herzberg, Wirk and Nature of Man, Cleveland, T he World Publishing Co, 1966, p 44.

الكتب :

- 1- محمد التهامي طواهري، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات الاطار النظري والممارسة التطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص 109
- 2- محمد بوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية الى التطبيق، ديوان المطبوعات الجزائرية، 2003، ص 6
- 3- غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصرة من الناحية النظرية، دار المسير للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2006، ص 13
- 4- محمد سمير الصبان، عيد الوهاب نصر علي، المراجعة الخارجية المفاهيم الأساسية وآليات التطبيق وفق للمعايير المتعارف عليها والمعايير الدولية، دار الجامعة، 2002، ص 6
- 5- أمين السيد أحمد لطفي، فلسفة المراجعة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2009، ص 17، 16
- 6- عبد الفتاح محمد الصحن، سمير كامل، الرقابة والمراجعة الداخلية، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2001، ص 215
- 7- محمد السيد سرايا، أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل الإطار النظري-المعايير والقواعد-مشاكل التطبيق العملي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2007، ص 33، 34
- 8- خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات، الناحية النظرية، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، 2004، ص 39، 40
- 9- سمير عبد الغني محمود، تطورات في علم الاجتماع الاقتصادي المراجعة الاجتماعية أداة فعالة لتقييم الأداء الاجتماعي لمنظمات الأعمال، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2010، ص 35، 41
- 10- أحمد صقر عاشور، إدارة القوى العاملة، دار النهضة العربية، بيروت، ط 1983، ص 50
- 11- حنفي محمد سليمان، إدارة الموارد البشرية، الاسكندرية، مصر، ط 1999، ص 125.
- 12- علاء فرحان طالب، إيمان شيهان المشهد، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 67، 68
- 13- فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمن الدوري، "إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر"، ط 2، دار وائل للنشر والتوزيع، 2003، ص 234
- 14- عبد الحي عبد الحي مرعي، عطية عبد الحي مرعي، المحاسبة الإدارية، الدار الجامعية، مصر، 1997، ص 38

- 15- كنعان، نواف (2002) . القيادة الإدارية، د ط. عمان: دار الثقافة.
- 16- شاويش، مصطفى نجيب (2005) . إدارة الموارد البشرية (إدارة الأفراد)، ط1. الأردن: دار الشروق.
- 17- السالم مؤيد، "إدارة الموارد البشرية مدخل استراتيجي"، عالم الكتب الحديثة للنشر، مصر، 2003ص، 10
- 18- المنظمة العربية للتنمية الإدارية، قياس وتقييم الأداء كمدخل لتحسين جودة الأداء المؤسسي، الشارقة الإمارات العربية المتحدة، 2009 ص، 116
- 19- محمود عبد الفتاح رضوان، "تقييم أداء المؤسسات في ظل معايير الأداء المتوازن"، المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2013، ص ص 194،195،
- 20- د.السعيد فرحات جمعة، الاداء المالي لمنظمات الاعمال و التحديات الراهنة ، مرجع سابق ذكره ،ص 30)
- 21- عاطف أندروس، "التمويل والإدارة المالية للمؤسسات"، دار الفكر الجامعي، مصر، 2006 ص، 24
- 22- راوية حسن، محمد سعيد سلطان، "إدارة الموارد البشرية"، دار التعليم الجامعي، الجزائر، 2014 ص، 238
- 23- مجيد جعفر الكرخي، تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية، دار المناهج، الأردن، 2010، ص 39
- 24- بن عمارة نور الدين، مرجع سابق، ص 125
- 25- عز عبد الفتاح ، مقدمة الإحصاء الإستدالي spss ، الجزء الثالث ، ص 538

المؤتمرات والملتقيات:

- 1- معراج هوارى، "قياس ادراك واتجاه مراجعي الحسابات نحو تطبيق مفهوم التدقيق الاجتماعي دراسة عينة من مراجعي الحسابات بالجزائر"، ورقة مشاركة في: الملتقى الدولي حول "منظمات الأعمال و المسؤولية الاجتماعية" الذي نظّمته: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة بشار خلال الفترة: 15-14 فيفري 2012، ص 6
- 2- أحمد قايد نور الدين، دور التدقيق الاجتماعي في دعم حوكمة الشركات، ورقة قدمت إلى الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي و الإداري المنعقد في 1-9ماي 2012، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص 9
- 3- مراد سكاك، فارس هياش، دور التدقيق الاجتماعي في اطار الحوكمة المسؤولة اجتماعيا في ظل الانفتاح الخارجي، ورقة قدمت إلى الملتقى العلمي الدولي حول الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية المنعقد أيام 21-20 أكتوبر 2009 جامعة فرحات عباس سطيف، ص 11
- 4- سناء عبد الكريم خناق، مظاهر الأداء الاستراتيجي والميزة التنافسية، المؤتمر الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 08-09/03/2005 ص، 35
- 5- محمد الصغير قريشي، عمليات المصادر الخارجية كمدخل لتحسين أداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، -22 23/11/2011 ص، 111

المذكرات:

- 1- عبير علي عامر، المراجعة الاجتماعية من خلال مفهوم الجودة الشاملة في بنك التنمية والائتمان الزراعي في مصر، مذكرة ماجستير في المحاسبة، كلية التجارة، قسم المحاسبة والمراجعة، جامعة عين الشمس، منشورة، 2010، ص 31

- 2- لغواطي شريفة، (2013/2012)، التدقيق الاجتماعي كأداة تقييم الموارد البشرية على مستوى مؤسسة لصناعات الخاصة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية جامعة وهران ، الجزائر.
- 3- سالم يسلم محفوظ، استخدام أساليب التحليل المالي في تقييم الأداء المنظمات، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الملكة أروى -اليمين، 2005ص، . 132
- 4- عبد الغني دادن، قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية، نحو إسرء نموذج إنذار مبكر باستعمال المحاكاة المالية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007ص، 20.
- 5- حماني، محسن (2016/2017) الثقافة التنظيمية وعلاقتها بالأداء الوظيفي. مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، جامعة سطيف: الجزائر.
- 6- زرطال، لطيفة (2016). الاتصال التنظيمي وعلاقته بالأداء الوظيفي للعاملين، رسالة ماجستير غير منشورة. قسم علم الاجتماع . كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ،جامعة جيجل :الجزائر
- 7- بن مطلق العجاج، حمود (2002/2003). علاقة العوامل التنظيمية بالأداء الوظيفي للعاملين ،رسالة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإدارية. أكاديمية نايف العربية للعلوم الإدارية: السعودية.

الملاحق:

01- الاستبيان :

أخي الكريم / أختي الكريمة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

في إطار الإعداد لدراسة علمية، نرجو منكم قراءة العبارات بتمعن و الإجابة عنها بدقة و موضوعية، علما أن هذه البيانات لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي وستشكل دقة إجاباتكم مساهمة فعالة في موضوعية وجودة البحث.

الرجاء وضع إشارة (✓) في المربع الذي يعبر عن وجهة نظرك

تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام.

الجزء الأول: البيانات الشخصية.

- 1- الجنس: ذكر أنثى
- 2- العمر: أقل من 30 سنة 30 - 39 سنة أكثر من 50 سنة
- 3- المستوى التعليمي: ليسانلي مهندس أستاذ ماجستير دكتوراه أخرى
- 4- الصنف: الباحث الإداريين
- 5- سنوات الخبرة: 5 سنوات فأقل (6 - 10) سنة 16 سنة فأكثر (11 - 15)

الجزء الثاني: محاور الاستبيان.

موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماماً	الرقم	مبادئ التدقيق الاجتماعي
					01	يوجد وعي بأهمية التدقيق الاجتماعي داخل المؤسسة.
					02	يساعد التدقيق الاجتماعي المؤسسة على الالتزام بالأنظمة ذات العلاقة بالنشاط الاجتماعي.
					03	تتوفر لدى المدقق المعرفة الكافية بالتشريعات التي تطبق على نشاطات المؤسسة عند ممارسة التدقيق الاجتماعي .
					04	يشمل التدقيق الاجتماعي كل أطراف أصحاب المصلحة.
					05	يعكس التدقيق الاجتماعي وجهة نظر أصحاب المصلحة الداخليين.
					06	يعكس التدقيق الاجتماعي وجهة نظر أصحاب المصلحة الخارجيين.
					07	يمكن التدقيق الاجتماعي المؤسسة من تحسين أدائها الاجتماعي كل سنة.
					08	يساهم التدقيق الاجتماعي داخل المؤسسة في تحسين الأداء البيئي للمؤسسة.
					09	يساهم التدقيق الاجتماعي داخل المؤسسة في تحسين أداء المؤسسة اتجاه المجتمع.
					10	يساهم التدقيق الاجتماعي في رفع أداء المؤسسة .
					11	يساهم التدقيق الاجتماعي من تمكين المؤسسة من تتبع أدائها كل سنة.
					12	يساهم التدقيق الاجتماعي من تمكين المؤسسة من مقارنة أدائها مع أداء المؤسسات الأخرى.
					13	يطبق التدقيق الاجتماعي داخل المؤسسة حسب الحاجة.
					14	ينفذ التدقيق الاجتماعي داخل المؤسسة بشكل منتظم.
					15	تلتزم المؤسسة بتطبيق التدقيق الاجتماعي دورياً.
					16	توجد استقلالية للمدقق الاجتماعي الداخلي.

					17	الفحص	تتسم تقارير المدقق الاجتماعي بالموضوعية.
					18		تستعين المؤسسة بمدققين خارجيين.
					19		يتم إعداد تقارير اجتماعية و الإفصاح عنها .
					20	الإفصاح	نتائج التدقيق الاجتماعي معلنة لمختلف العاملين في المؤسسة.
					21		نتائج التدقيق الاجتماعي معلنة للمختلف الفاعلين الخارجيين.
ثانياً: الأداء المالي للمنظمة							
					22		تعمل الكفاءة على تحقيق الأهداف في المؤسسة.
					23		تعمل المؤسسة على اعتماد مبدأ الكفاءة في العمل .
					24		تتميز خطط المؤسسة في الأداء المالي بالدقة العالية.
					25		تمتلك المؤسسة من الكفاءة العالية.
					26		تتم المؤسسة بالفعالية كونها مقياس لنجاح وتقدم.
					27		يتم تقييم الأداء بناء على معايير واضحة.
					28		مساهمة الأساليب الإدارية في فعالية الأداء المالي.
					29		الشعور بالرضا يدفع العاملين الى بذل مزيد من الجهد.

يرجى عدم ترك أي سؤال دون إجابة

لأن ذلك يعني عدم صلاحية الإستبيان للتحليل .

وشكراً على حسن تعاونك.

